المصرفي
مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي
العدد الحادي والخمسون – مارس 2009م

**الهيئة الإشرافية**

عز الدين صديق محمد علي
أزهري الطيب الفكي

**رئيس التحرير**

خالد محمد آدم

**سكرتير التحرير**

مصطفى إبراهيم عبد النبي

**المحررون**

مجدي البخيت إبراهيم
مجدي الأمين نورين
عبد المنعم عبد الجليل سعد
صفاء عبد الباقي عبد الرحمن

**التصميم**

يحيى ميرغني عبد الله

**الطابعون**

أعمال لايت ويف 0912308712

**تنويه**

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

# كلمة التحرير

يصدر هذا العدد متضمناً سياسات البنك المركزي للعام 2009، التي تستهدف الوصول إلى متطلبات النمو الاقتصادي الإيجابي والاستقرار النقدي في ظل النظام المصرفي المزدوج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، كما تستوعب هذه السياسات تطورات الأزمة المالية العالمية الحالية والتي يتوقع أن تكون لها انعكاساتها وتأثيراتها على الاقتصاد السوداني خاصة في جانب الموازنة العامة للدولة والقطاع المصرفي، وبصدد ذلك تم تشكيل لجنة من البنك المركزي ووزارة المالية لوضع بعض الترتيبات والتحوطات الاحترازية لمواجهة تلك الآثار المحتملة. ويتزامن هذا العدد أيضاً مع احتفالات بنك السودان المركزي بعيده التاسع والأربعين، والذي نُظم له برنامجاً احتفالياً كبيراً شرفه كل من السيد المحافظ ونائبه ومساعديه وصاحب ذلك إعداد معارض لقطاعات البنك المختلفة. ونحسب أنه من الضروري أن تكون مجلتنا إحدى وسائل التوثيق لمثل هذه المناسبات. كذلك من الأحداث الاقتصادية الهامة التي تزامنت مع هذا العدد إفتتاح المرحلة الأولى لسد مروي الذي يعتبر إضافة حقيقية للاقتصاد السوداني، وذلك بما سيحدثه من تحولات اقتصادية كبيرة خاصة في المجالات الزراعية والصناعية بالإضافة انه سيقوم بتخفيض أسعار الكهرباء للمستهلكين.

ويتضمن العدد مجموعة من الموضوعات البحثية الهامة، منها ما يتعلق بالدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل العربية في التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية، ومنها ما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية للدولة ودور ذلك في الحوكمة الاقتصادية، وموضوع عن محددات دالة عرض النقود واسقاطاتها، وآخر عن انخفاض أسعار النفط وأثره على اقتصاديات الدول، وربط تلك الموضوعات بتجربة السودان في المجال المعني، بجانب الأبواب الثابتة والراتبة في المجلة.

وأخيراً نرجو أن ننوه السادة القراء والكُتاب بالمستجدات التي حدثت في المجلة بانتقالها من الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء إلى الإدارة العامة للخدمات التنفيذية وصاحب ذلك تغيير في الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير، وتناشد هيئة التحرير الجديدة للمجلة كافة المهتمين من المصرفيين والاقتصاديين والأكاديميين برفد المجلة بالموضوعات ذات الصلة التي تساهم في توصيل رسالتها وتحقيق أهدافها.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

# المصرفي

## دراسات وبحوث


دور مؤسسات التمويل العربية في التنمية الاقتصادية في إفريقيا

بروفيسور/ مدني محمد أحمد - معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم 4

دور بناء قدرات الدولة المؤسسية في تعزيز الحوكمة الاقتصادية في السودان

د. عبد الحميد الياس سليمان - دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وزارة العلوم والتكنولوجيا 17

محددات دالة عرض النقود وإسقاطها بالإشارة لحالة السودان

حنان محمد الحسن - إدارة الإحصاء 24

أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول بالإشارة إلى تجربة السودان

يوسف عثمان إدريس - إدارة السياسات 36


## سياسات


أضواء على سياسات بنك السودان المركزى السارية

يوسف عثمان ادريس - ادارة السياسات 44


## فتاوى


فتوى حول: حساب التوفير (الاستثماري)

الهيئة العليا للرقابة الشرعية 48

# المصرفي

## ندوات ومؤتمرات


المؤتمر الثالث لهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف السودانية

50 صفاء عبد الباقي عبد الرحمن - إدارة التخطيط الاستراتيجي


## أضواء على


مشروع ترميز عملاء الجهاز المصرفي السوداني

52 عصام عبد الرحيم علي - الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي


## قرأت لك


منهجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية

54 مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية


## أحداث اقتصادية


أحداث إقتصادية محلية وعالمية مصطفى إبراهيم عبدالنبي - إدارة البحوث والتنمية 56


## مؤشرات اقتصادية


57 عبد المنعم عبد الجليل سعد - إدارة التخطيط الاستراتيجي

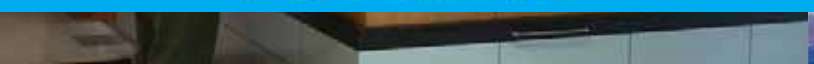

# دور مؤسسات التمويل العربية في التنمية الاقتصادية في أفريقيا

## دراسة تجربة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

بروفيسور/ مدني محمد أحمد
معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية- جامعة الخرطوم

### 1. مقدمة:

تقوم هذه الورقة على فرضية أساسية هي أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإفريقية هدف استراتيجي لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية لصالح شعوب المنطقتين تتمثل في الآتي:

أولاً: تعظيم المنفعة والفوائد الاقتصادية المشتركة.

ثانياً: العمل على إشباع الحاجات الاستهلاكية للمواطنين فى المنطقتين ورفع مستوى الرفاهية لهم.

ثالثاً: توفير الحاجات القطاعية المشتركة وإيجاد تكامل واعتماد متبادل بين هذه القطاعات لأجل إحداث النماء والتنمية وذلك باستنفار الموارد المشتركة ودعم الاستثمار المنتج وتنسيق المواقف والسياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية والتجارية والتنسيق في القضايا العالمية التي تهم العرب والأفارقة لجلب المنفعة المشتركة ودرءاً الضرر المتوقع.

رابعا: العمل على إزالة العوائق التجارية والإدارية والمؤسسية بينهما وإحلال محلها تلك التي تقوي التعاون الاقتصادي وتربط الشعوب وتسهل سبل الاتصال والتنقل فيما بينهما.

خامساً: العمل على خلق المبادرات والوسائل التي تؤدى لتنمية رأس المال البشرى وتطور العلوم والتقانة والمعارف الحديثة لدفع عجلة التنمية والنماء وتحسين فرص المواطنين في عيش حياة كريمة.

السؤال الأساسي هنا: هل استطاعت العلاقات العربية الأفريقية في ماضيها وحاضرها أن تحقق هذه التطلعات والأهداف المذكورة أعلاه؟

تحاول هذه الورقة أن تركز الضوء على العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين لكي تحاول الإجابة على السؤال أعلاه.

كما تتعرض الورقة بصورة عامة للمؤسسات التمويلية العربية، نشأتها وطبيعة الدعم والتمويل الذي تقدمه. ولكن تركز أكثر على دور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا كأهم مؤسسة متخصصة لتقديم التمويل التنموي والعون الفني لأفريقيا.

تقسم الورقة لخمسة مباحث بالإضافة للمقدمة والخاتمة. يناقش المبحث الثاني الخلفية التاريخية للتعاون العربي الإفريقي.أما المبحث الثالث فيتعرض بصورة عامة للمشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الأفريقية، مع ذكر أهمها وللحاجة الماسة للعون الأجنبي وإمكانية نيله والفرص المؤدية لذلك أو المانعة له، وكذلك التعرض للأمل المتوقع من مبادرة نيباد ودور العون العربي في إنجاحها.

المبحث الرابع يتعرض باختصار للمؤسسات التمويلية العربية موضحا نشأتها ورأسمالها وما قدمته من

تمويل. ينقسم هذا المبحث بدوره لخمسة أجزاء صغيرة تعدد هذه المؤسسات والصناديق العربية.

فى المبحث الخامس يتم مناقشة الدور التمويلى للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ومحاولة معرفة ما يقدمه من تمويل تنموي وعون فني وتوزيعاته القطاعية وبين الدول.

وأخيرا في خاتمه الورقة تلخيص لأهم النقاط الموجبة لتجربة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في تقديم التمويل التنموي والدعم الفني وكذلك تشير لبعض المثالب التي صاحبت تجربة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإفريقية بصورة مختصرة.

## 2. خلفية التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي:

يُعتبر مؤتمر باندونق (اندونيسيا) الذي عقد في عام 1955 هو بداية العلاقة المميزة على المستوى السياسي بين الدول العربية والأفريقية، كما أنه أسس لجذور العلاقات الاقتصادية بينها، والتي ازدهرت في سبعينيات القرن العشرين. عقد المؤتمر تحت شعار التضامن بين الشعوب ودول العالم الثالث وقد أيد حق تقرير المصير للدول والشعوب المُستعمرة.

رفض المشاركون في المؤتمر الحملة المضادة للشيوعية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تهدف لإيجاد تحالف ضد الاتحاد السوفيتي. لقد رأى المؤتمرون في الدعوة الأمريكية خطراً على استقلالهم وذلك بربطهم بالصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي لصالح الغرب وأيدوا الحياد الإيجابي وعدم الانضمام لأي من المعسكرين. على هُدى هذه المبادئ تشكلت منظمات: التضامن الشعبي الأفريقية الآسيوية ومقرها القاهرة ومنظمة كل شعوب أفريقيا في غانا في 1958.

شهد عقد 1955-1965 أهم سنوات التضامن العربي الأفريقي وقويت فيها المساعدة السياسية المشتركة بين الدول المستقلة والحركات التحريرية في أفريقيا.

حدث صراع كبير بين القوى التقدمية الوطنية والقوى التقليدية التي برزت من التنازلات الأوربية في أفريقيا وانقسمت أفريقيا إلى معسكرين: أحدهما يقاوم ولا يهادن الاستعمار الأوربي وآخر يرى في التعامل معه فائدة لمصلحة أفريقيا. ولقد عرفت المجموعتان بجماعة كازابلانكا ومجموعة منروفيا.

اندمجت هاتان المجموعتان في 1963 وأدى ذلك لبروز منظمة الوحدة الأفريقية والتي اتخذت قرارات جريئة منها:

* الاعتراف بالدور الاستعماري في بلقنة القارة.
* المحافظة على الحدود بين الدول الأفريقية والتي ورثتها من الاستعمار.
* عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
* مساعدة حركات التحرر الأفريقية في المستعمرات البرتغالية وروديسيا وناميبيا وجنوب إفريقيا.

لقد امتد التضامن السياسي العربي الأفريقي إلى مجال الاقتصاد بين الدول المتحررة والرافضة للخضوع والاستعمار الاقتصادي الأوربي. كان التضامن في بدايته انتقائياً يضم فقط الدول الوطنية (مصر الناصرية والجزائر وغانا وغينيا ومالي وتنزانيا).

بعض دول الاستعمار الجديد كما يسميها سمير أمين لم تكن ترغب في هذا الحلف التقدمي وترى أن المعونات الأوربية كافية وأن التضامن بين الضعفاء غير مجدٍ. وعملت الدول التقدمية على تطوير رؤية شاملة لتحرير أفريقيا والشرق الأوسط للتغلب على العقبات الموروثة من الاستعمار. وكانت ترى أن التخلف الاقتصادي في هذه الدول نجم عن الاستعمار والامبريالية وليس من أسباب داخلية محلية في هذه الدول.(**سمير أمين، 1995**)

كان التضامن بين هذه الدول التقدمية يعني وجود جبهة قوية ضد الاستعمار وإيجاد توافق ومواقف مشتركة دولياً في النقاش حول القضايا السياسية والاقتصادية. وفي القضايا المحلية كان التضامن يعني العمل والاهتمام ببناء المجتمعات والاقتصاديات المحلية اعتمادا على الذات.

لم يتجاوز هذا التضامن المراحل الأولى كما أن التبادل الاقتصادي لم يُؤد إلى خلق مؤسسات إنتاجية كما أن الدعوة لتبادل المعارف والتقانة واستغلال الثروات الطبيعية والصناعية والزراعية وتكامل المواصلات والاتصالات لم تتعد مرحلة التخطيط إلى التنفيذ.

أما بعض النجاح الذي تحقق فقد كان في مجالات مبادلة الطلاب والمتخصصين والجمعيات الشعبية والمنظمات والجمعيات المهنية المشتركة.
كذلك ازدهر التشاور والتعاون السياسي والعسكري بين البلدان العربية والأفريقية.
أما في المجالات الاقتصادية فإن جهود بناء الصناعة والبنيات الأساسية التحتية التي حدثت قد حاولت أن تقلد التجارب السوفيتية والصينية.
من الجدير بالملاحظة أن بروز الأزمات الداخلية في الدول الوطنية التقدمية المذكورة سابقاً والضغوط الغربية القوية عليها وتعاظم دور المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في مجال التمويل الدولي قد عمل على تسريع انهيار هذه التجربة التضامنية التي اعتمدت على مبادئ مؤتمر باندونق.
كما أدى أيضاً ظهور تيارات سياسية وايدولوجيا مختلفة إلى انهيار الدولة الوطنية في أفريقيا والعالم العربي. **(أمين، 1995)**.
سوف يتضح في هذا المقال أن فترة السبعينيات من القرن العشرين شهدت توسعاً كبيراً في التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي الذي صاحب حرب أكتوبر 1973 والفوائض المالية الضخمة الناجمة من ارتفاع أسعار البترول ونمو دور دول الأوبك في الاقتصاد العالمي وبخاصة التجارة الدولية.
أولاً كان التضامن العربي الأفريقي كبيراً جداً على مستوى التعاون الاقتصادي الدولي.
ثانياً: كان التعاون الاقتصادي شاملاً وضم كل الدول العربية والأفريقية دون تمييز سياسي أو أيدلوجي أو اجتماعي ولقد قاد هذا التعاون كلاً من منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا كما سوف يأتي لاحقاً.
ثالثاً: معظم المشاريع التي شملها التضامن والتعاون الاقتصادي مبنية على الفوائض البترولية في السبعينيات.

### 3. المشاكل والتحديات التي تواجه أفريقيا:

أتفق عدد كبير من المحللين والباحثين على أن أفريقيا تعاني من مشاكل كبيرة جدا في مجمل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، أقعدتها عن مواكبة التطور في شتى المجالات، مما جعل سكانها لا يزالون يرزحون في مشاكل الجهل والعوز والجوع والفقر المدقع والتدني المريع في مستويات المعيشة والصحة والتعليم والتدهور البيئي.
فيما يلي من نقاش يتم التعرض باختصار لأهم هذه المشاكل التي تواجه البلدان الأفريقية ويمكن وضعها في قالب نقاط لأجل تركيز الضوء عليها بصورة واضحة:
* من 49 دولة أقل نمواً في العالم (Least Developed Countries) هنالك 35 دولة في أفريقيا.
* خلال فترة الستينيات من القرن العشرين لم يزد معدل نمو متوسط دخل الفرد في أفريقيا عن 1.3% وانخفض إلى أقل من واحد بالمائة (0.8 %) في السبعينيات وصار صفراً في بداية الثمانينيات.
* من جهة أخرى فإن متوسط معدل النمو للناتج الإجمالي المحلي للفترة (1960-1980) تراوح بين 2.5 % و4 % للدول غير المصدرة للمعادن (ساحل العاج وغينيا) وتراوح بين 6 % - 7 % للدول المصدرة للبترول والمعادن (القابون ونيجريا).
* أما معدل نمو الإنتاج الزراعي للفترة (1970-1979) فكان أقل من3 %. والصناعي لا يزيد عن 3.3 % لفترة السبعينيات مقابل معدل نمو للسكان بلغ 2.5 % مما أدى إلى تدني في مستوى رفاهية الفرد.
* أيضاً عانت أفريقيا من عجز في الميزان الخارجي والذي بلغ 1.5 مليار دولار في عام 1970 ثم زاد إلى 8 مليارات في 1980 ووصل 25 ملياراً في 1985. **(أمين، 1995)**
* قارة أفريقيا مثقلة بالفقر وقاعدتها الاقتصادية ضيقة جداً بالرغم من كثافة الموارد الطبيعية بها والتي تتسم إدارتها بعدم الكفاءة والفعالية الاقتصادية ورأس المال البشري ظل غير متطور والاستثمار فيه (تعليم وتدريب وبناء قدرات وأساليب ونظم إدارة حديثة وغيرها) ظل قليلاً جداً وأدنى من المعدلات الدولية.
* المنطقة موبوءة بالأمراض المتوطنة والأوبئة مثل فيروس HIV/AIDS الذي يهدد الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للقارة.

* تعاني القارة من عدم الاستقرار السياسي وتفشي الصراعات القبلية والعرقية والإقليمية مما أهدر الموارد الاقتصادية الشحيحة أصلاً وضيع فرص تحقيق التنمية وساعد في عدم استقرار سكاني وديمغرافي وبيئي.

* عانت أفريقيا من تدن في مستويات ومعدلات النماء ومتوسط الدخل والرفاهية الاجتماعية وتفشي الجوع والمرض والعوز والحرمان والفاقة والغبن التنموي بين السكان.

* إن تراكم وتفاقم مشاكل المديونية الخارجية تركت آثاراً سالبة على الاستثمار الداخلي والأجنبي أدت إلى تدهور مستويات الاستهلاك وسوء التغذية وتدني القدرات الإنتاجية المستمرة مما أدى إلى العجز المتكرر في الميزان الخارجي. فقد اعتمدت أفريقيا على العون الخارجي والمساعدات الأجنبية مما هدد استقلالها السياسي والاقتصادي وجعل دورها يتراجع دولياً، وقلل من فعاليتها في المبادرة واتخاذ المواقف القوية بالاشتراك مع الآخرين للمحافظة على حقوقها الاقتصادية والتجارية والسياسية.

* المعلومات المتوفرة عن حجم المديونية الخارجية لإفريقيا متضاربة وفيها اختلافات واضحة. فمثلا يعطى (جيرمونت) رقماً للدين الخارجي في أفريقيا يصل 128 مليار دولار في 1985 (جيرمونت 1987) وتعطى منظمة الوحدة الأفريقية 159 مليار في عام 1985. (منظمة الوحدة الافريقية 1987)، وتقدر جداول الدين الخارجي التي يصدرها سنويا البنك الدولي بان الدين الخارجي لأفريقيا وصل في 1985 حوالي 159 ملياراً وفي 1998 حوالي 248 ملياراً (البنك الدولي، 1985). أما صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيعطيان تقديرات ما بين 128مليار دولار و169 مليار دولار (**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1982**). وأخيرا فأن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا يعطى رقما للدين الخارجي لأفريقيا في عام 2003 بلغ 278 مليار دولار وانخفض قليلا ليصل إلى 275 مليار دولار في 2004 (المصرف العربي، 2004).

* إن استمرار العجز في الموازين الداخلية والخارجية لفترات طويلة جعل أفريقيا في حاجة ماسة لجلب العون الأجنبي بأي تكلفة لتغطية حاجاتها الاستهلاكية والإنتاجية ولتمويل التوسع والإنفاق الحكومي غير المنتج والموجه إلى لفئات الحاكمة والصرف على الأمن والدفاع والإدارة وجهاز الدولة المترهل.

* تفشي الفساد المالي وغياب الشفافية وذيوع وانتشار عدم الرشد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية أدت لإهدار الموارد وفرص تحقيق التنمية.

* قلة الادخار المحلي وعدم المقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المنتج نتيجة لغياب البيئة الاستثمارية الجاذبة قلص فرص تحقيق النماء في أفريقيا مما أدى لتدني الحالة الاقتصادية.

* إن الاعتماد الكامل على الضرائب غير المباشرة (بصفة خاصة) والضرائب على الصادر وعلى القطاعات المنتجة والمواطنين لم يحفز الإنتاج وزاد الأعباء على الفقراء وزاد أيضاً تكلفة الصادرات مما قلل من مقدرتها على التنافس في الخارج، الأمر الذي أحدث عجزاً في الميزان التجاري وأدى لعجز مستمر في ميزان المدفوعات.

* كما أن الاعتماد على معدل صرف غير حقيقي للعملة المحلية أدى إلى تشوه في إدارة النقد الأجنبي، وأدى إلى انفلات في معدلات التضخم وتبديد فرص النماء وهروب رأس المال الوطني وانهيار قيم الأصول الوطنية مما صعّب عملية استنفار واستخدام الموارد وتقليل فرص تحفيز الادخار المحلي.

* عانت أفريقيا من موجات الجفاف والتصحر المتكررة والانهيارات في مشاريع إنتاج الغذاء مما هدد الأمن الغذائي وأشاع الجوع والمرض والخوف وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وأدى لاضطرابات سياسية.

### 1-3 أفريقيا والعون الأجنبي:

كل المشاكل الاقتصادية التي سبق ذكرها، جعلت أفريقيا في حاجة ماسة للموارد المالية والتمويلية لتسيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. غير أن أفريقيا لم تنل الدعم التنموي المطلوب من الممولين الخارجيين. فمثلاً: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ضعيفاً جداً إذ لا يزيد عن 3 % من حجمه الكلي في الدول النامية.

ولا يوجد كبير أمل في زيادة الاستثمار الأجنبي لأفريقيا رغماً عن تحسن البيئة الخارجية للاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة.

كذلك لم تنل أفريقيا نصيباً مقدراً من حجم المعونات التنموية الرسمية (ODA) لتحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية بحلول 2015م.

أيضاً من الصعوبات الكبيرة التي تقف عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا هو عدم مقدرة بعض الدول في استخدام الاستثمار بكفاءة عالية مما جعل الاستثمار يبحث عن أماكن أخرى في العالم.

لقد أوضحت بعض الدراسات أن زيادة النمو بنسبة 1 % في أفريقيا جنوب الصحراء تقلل الفقر بأكثر من 1.03 % ولكن في أمريكا الشمالية فإن أثره يكون ضعف ذلك ولذا فإن الاستثمار يذهب إلى الأثر الأكبر. لذا يكون من الضروري توزيع الاستثمار للدول الأكثر حاجة له دون النظر للعائد المتوقع منه.

- وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الدول الأفريقية استطاعت أن تجذب معدلات استثمار كبيرة.(جاتا, 2003). فمثلاً يوغندا استطاعت أن تقلل حدة الفقر بنسبة 40 % ومعدل الإصابة بالأيدز من 30% إلى 8%.

من جهة أخرى فإن موزمبيق قد حققت معدل نمو في المتوسط يساوي 6 % خلال العقد الماضي مثل ما فعلت الكاميرون وأنقولا والسودان.

في عام 1997 حققت أفريقيا معدل نمو حقيقي يتراوح بين 1 % إلى 5 % مع انخفاض كبير فى معدلات التضخم من 45 % في 1992 إلى 19 % في 1997. وأيضا تراجع العجز فى الميزان الجاري بصورة كبيرة وارتفعت معدلات النماء لمتوسط دخل الفرد بحوالي 2 % ابتداءاً من عام 1997. **(اواتارا، 1997)**.

في عام 2002 يلاحظ أن أكثر من 14 دولة أفريقية حققت معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من 5 % في السنة و14 دولة أخرى نمت في حدود 3-5 % في السنة. هذا يعتبر مؤشر أمل لتحسن الأحوال في المستقبل وهو ليس كافياً لحل مشاكل الفقر والتدني الاقتصادي.

**2-3 أمل جديد في نيباد NEPAD:**

تعتبر مبادرة نيباد (NEPAD) من المبادرات الجريئة والتي تدعو للشراكة لتنمية أفريقيا. وتعني أيضاً التزام أفريقيا لإعادة تشكيل نفسها لتحقيق التنمية بمساعدة المجتمع الدولي.

عند التوقيع عليها التزم الرؤساء الأفارقة بتحقيق السلام والأمن والديمقراطية السياسية والاقتصادية والعمل على تحقيق إدارة رشيدة للدولة والتنمية والالتزام بالشفافية والمحاسبة وحقوق الإنسان.**(جاتا، 2003)**

ويمكن إجمال أولويات نيباد على النحو الآتي:

- إرساء دعائم الحكم الراشد.
- تنمية وتطوير البنيات التحتية في الدول الأفريقية.
- تطوير وتحديث قطاع الزراعة.
- دعم قطاعات التعليم والصحة.
- تطوير قطاع التقانة والمعلومات والاتصالات.
- تقوية وتفعيل التعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
- دعم الاندماج مع العالم وتقوية التعاون الدولي.

إن تحقيق أهداف نيباد يعتمد أساساً على العون الخارجي لأفريقيا وخاصة العون العربي, لأن العرب هم شركاء أصيلون في مبادرة نيباد وأظهروا دعماً لها بدون حدود. وتعّول الدول الأفريقية على العون العربي بميزاته السهلة وعدم وجود المشروطية فيه في تحقيق أهداف نيباد.

يتعرض المبحث القادم من الورقة إلى المؤسسات والأجهزة التمويلية العربية المتخصصة بصورة مختصرة, على أن يركز النقاش بصورة أوسع في المحور الذي يليه على المصرف العربي للتنمية في أفريقيا وذلك لأنه من أكثر المؤسسات التي أثرت إيجاباً على التنمية في أفريقيا وحققت الأهداف الاقتصادية للتضامن العربي الأفريقي.

**4. الأجهزة التمويلية العربية المتخصصة:**

عملت الدول العربية على إنشاء مؤسسات وصناديق متخصصة لإدارة العون العربي للدول النامية بصفة عامة والدول العربية والأفريقية بصفة خاصة. تعمل هذه المؤسسات التمويلية في تقديم العون التنموي والدعم الفني بالإضافة للمساهمات التمويلية العربية في المؤسسات التمويلية الدولية والمساعدات المباشرة للدول عبر الميزانيات السنوية. **(الوتن، 2004)**

يتم التعرض هنا بصورة مختصرة لسبع مؤسسات تمويلية عربية يبلغ رأس مالها حوالي 12 مليار دولار. قدمت حوالي 7.5 مليار دولار في شكل قروض للدول النامية بشروط إقراض ميسرة جداً, بسعر فائدة منخفضة وفترة سماح لمدة 10 سنوات وفترة سداد تصل إلى 40 سنة.

إن مُجمل العون العربي عبر هذه المؤسسات والصناديق يمكن أن يوصف بأنه تمويل تنموي طويل الأجل.

### 1-4 الصندوق الكويتي:

أنشئ هذا الصندوق في ديسمبر 1961 وهو من أقدم المؤسسات التمويلية العربية وبدأ مع استقلال الكويت وقدم تمويلاً بلغ 1.6 مليار دولار لمشاريع التنمية في العالم الثالث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال الإثني عشرة سنة الأولى من عمر الصندوق كان التركيز في التمويل على الدول العربية. أما الحقبة الثانية فبدأت في 1974 حيث قدم الصندوق الدعم للدول النامية كافة دون تمييز وفيها تضاعف رأس مال الصندوق خمس مرات ليصل إلى 3.5 مليار دولار.

قدم الصندوق مبلغ 560 مليون دولار كقروض ميسرة لحوالي 47 مشروعاً في 13 دولة عربية في الفترة (1961-1974). أما في 1976 فقد قدم الصندوق قروضاً بمبلغ 322 مليون دولار وفي 1978 وصل تمويله مبلغ 1.6 مليار لأكثر من 124 مشروعاً في الدول النامية. معظم القروض التي قدمها الصندوق الكويتي تتراوح أسعار الفائدة فيها بين 1-5 % مع فترة سماح تصل 10 سنوات وفترة سداد للديون تصل 50 سنة.

### 2-4 الصندوق السعودي للتنمية:

أنشئ هذا الصندوق في أكتوبر 1974 وهدف لتشجيع وتحفيز النماء الاقتصادي للدول النامية. يمثل العون الذي يقدمه جزءاً هاماً من التمويل السعودي للعالم الثالث إذ يصل 30 % من مُجمل العون الكلي للسعودية.

في سنواته الأربع الأولى قدم دعماً وصل 3.1 مليار دولار بشروط إقراض ميسرة لأكثر من 51 دولة ذات متوسط دخل للفرد في حدود 250 دولار في السنة، وهي أكثر الدول فقراً. مُعظم التمويل ذهب لمشاريع البنيات الأساسية وبخاصة مشاريع المواصلات والطاقة ومشاريع المياه بنسبة 60 % من الدعم الكلي.

شروط الإقراض حملت سعر فائدة 4 % وفترة سماح تصل 5 سنوات وفترة سداد تصل 20 سنة. رأس مال الصندوق وصل مبلغ 3 مليارات دولار قابلة للزيادة بقرار مجلس الوزراء السعودي ويرأس إدارته وزير المالية.

قدمت السعودية عوناً كبيراً للدول النامية وبخاصة الدول الأفريقية. فمثلاً يلاحظ أن العون السعودي خلال الفترة 1973-1976 وصل إلى 20 % من حجم استدانة البنك الدولي و25 % من صندوق التسهيلات الخاصة لصندوق النقد الدولي و25 % من صندوق دعم سعر الفائدة لصندوق النقد الدولي والذي يقدم الدعم للدول الفقيرة والأكثر مديونية في العالم[1] (HIPCs) . لذلك فقد قدم صندوق النقد الدولي عرضاً للمملكة العربية السعودية لتكون عضواً في المجلس الحاكم وقد قبلت بذلك **(أنظر جون لوتن، 2005)**.

### 4-4 صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية:

أنشئ في يوليو1971 لتمويل التنمية في الدول العربية ثم بعد ذلك شمل الدول النامية. بدأ دعمه لأفريقيا في 1975 ولآسيا في 1977. رأس مال الصندوق المصدق به في 1971 بلغ 120 مليون دولار ارتفع إلى 500 مليون في 1974. العون الذي قدمه في 1975 زاد على 50 مليون دولار ارتفع إلى 176 مليون في 1976.

خلال الفترة (1974-1978) قدم دعماً بمبلغ 586 مليون لأكثر من 50 مشروعاً للدول العربية و9 دول آسيوية و10 دول أفريقية. وتعتبر شروط إقراضه ميسرة، بسعر فائدة يتراوح بين 3-6 % وفترة سماح تصل إلى 5 سنوات وفترة سداد الدين تصل إلى 20 سنة.

### 5-4 الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يتميز هذا الصندوق عن غيره بأنه يقوم بتحديد المشاريع التي يقوم بتمويلها ويختار بعض المشاكل الاقتصادية والعمل على حلها ويضع التصور والمقترحات للتمويل مساعدة للدول المستفيدة من تمويله.

هدف هذا الصندوق بالأساس لدعم التكامل الاقتصادي العربي ومن أهم مبادراته فكرة تحويل السودان لسلة غذاء للعالم العربي عبر الشراكة بين التمويل والخبرة والتقانة الحديثة والموارد الزراعية الوفيرة في السودان. في سنواته الأولى قدم تمويلاً لعدد 46 مشروعاً تنموياً بمبلغ 1.1 مليار دولار. كذلك قام الصندوق بتنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية. **(انسايكلوبيديا بريتانكا، 2005)**.

### 5-4 بنك التنمية الإسلامي:

أنشئ هذا البنك في 1975 لدعم الدول الإسلامية وتقديم تمويل بدون سعر فائدة ووفقاً للشروط الإسلامية للتمويل.ولقد استفادت الدول الإفريقية المسلمة من التسهيلات التمويلية للبنك.

---

(1) Heavily Indebted Poor Countries.

تضم عضويته 32 دولة ورأس ماله يصل إلى 1 مليار دولار، 90 % منه عبارة عن مساهمة الدول العربية الغنية (المملكة العربية السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة والكويت).

في عام 1978 أجاز البنك مشاريع طويلة الأجل لأكثر من 13 دولة بتكلفة 4.4 مليار دولار ودعم التجارة لثمانية دول بمبلغ 26.8 مليون دولار وساهم في بناء مصفاة تكرير النفط بالأردن بمبلغ 300 مليون دولار. في عام 1979 قام بتمويل 103 مشروعاً بمبلغ 810 مليون دولار.

### 6-4 صندوق الاوبيك للتنمية الدولية:

أنشئ هذا الصندوق في سبتمبر 1976 بواسطة 13 دولة مصدرة للبترول في فيينا (منها 7 دول عربية).

يقدم الصندوق الدعم للدول الفقيرة (ومنها عدد كبير من الدول الإفريقية) وبشروط إقراض مُيسرة، بدون سعر فائدة وفترة سداد تتراوح بين 20-50 سنة وفترة سماح طويلة.

يقدم دعمه للدول المستفيدة عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويكون دعمه مباشراً وربما يكون الصندوق مبادراً في بعض الحالات ويقترح بعض المشاريع ويقوم بتمويلها.

فيما يلي تركيز على المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا كمؤسسة تمويلية عربية تُعنى بتقديم العون التنموي والعون الفني ودعم الصادرات للدول الأفريقية. هذه المؤسسة الوحيدة المتخصصة بصفة كاملة لتمويل التنمية في أفريقيا والتي أنشأتها الدول العربية في مؤتمر القمة العربي السادس في 1973 لتقوية العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية وذلك بتقديم الدعم المتخصص للتنمية في البلدان الأفريقية.

ولأهمية هذه المؤسسة في تفعيل العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية ولنجاحها واستدامة دورها في تقوية هذه العلاقة يخصص كل ما تبقى من هذه الورقة لدراسة طبيعة عملها ونوع الدعم الذي تقدمه وحجمه وتوزيعه القطاعي وتطوره. **(جون لوتن، 2004)**

## 5. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا[1]:

### 1-5 التأسيس:

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بموجب القرار الصادر من القمة العربية السادسة في 1973/11/28م وتم افتتاح مقره بالخرطوم في 1975م.

رأس مال المصرف عند الإنشاء 231 مليون دولار وتمت زيادته لاحقاً بقرار صادر من مجلس المحافظين إلى 2.2 بليون دولار في 2004/12/31م. وكانت أكبر الدول مساهمة في رأس المال هي المملكة العربية السعودية بمبلغ 177.538 مليون دولارا وتأتى بعدها ليبيا بمبلغ 785.358 مليون دولارا ودولة الكويت 886.328 مليون دولارا ثم العراق 936.313 دولارا ثم الإمارات العربية المتحدة بحوالي 088.269 مليون دولارا ثم دولة قطر بحوالي 392.179 مليون دولارا وتليها الجزائر بمبلغ 687.89 مليون دولارا وأخيراً تأتى عشر دول أخرى لتكملة الثمانية عشرة دولة المساهمة برأس مال المصرف العربي للتنمية في إفريقيا. **(المصرف العربي، 2004 و2005)**[2]

### 2-5 الأهداف والدعم التنموي:

يهدف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للآتي:

1/ الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

2/ تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية بالتنمية الأفريقية.

3/ الإسهام في توفير المعونة الفنية (من دراسات جدوى وبناء قدرات بشرية وفنية وتقنية) اللازمة للتنمية بإفريقيا.

### النشاط التمويلى للمصرف العربي في 1974-2006:

أرتفع حجم التمويل الكلى الممنوح بواسطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا، ارتفاعا كبيراً من 2025.948 مليون دولار في الفترة 1974-2004 إلى 2318.312 مليون دولار في الفترة 1975 - 2006 بنسبة زيادة تعادل 58.9 %. (انظر الجداول 2 و3). هذه الزيادة الكبيرة انعكست إيجاباً في الزيادة الواضحة في متوسط التعهدات السنوية والتي ارتفعت من 144 مليون دولار إلى 169.948 مليون دولار بنسبة زيادة تساوى 18% في الفترات 1974-2004 و1975-2006 على التوالي.أما متوسط صافى التعهدات السنوية فقد زادت هي الأخرى بنسبة 17.2 % في نفس الفترتين.هذا ولقد أتسم التمويل الذي قدمه وما زال يقدمه المصرف

(1) ليس الهدف هنا إعطاء تقويم لأداء المصرف المالي أو المحاسبي أو الإداري أو المؤسسي وإنما إلقاء الضوء على بعض الجهود التي قام بها في تقديم التمويل التنموي والدعم الفني للدول الإفريقية مما عزز العلاقات العربية الإفريقية وجعلها مثالا للعلاقات الاقتصادية القائمة على أسس موضوعية ومعتمدة على المنفعة المشتركة.

(2) المعلومات الخاصة بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا أخذت من التقارير السنوية التي يصدرها. أرجع للمصدر الخاص بالمعلومات هذه في الجدول رقم (1).

العربي لأفريقيا بشروطه الميسرة وأعبائه المنخفضة إذ أن سعر الفائدة على القروض رغم كونه منخفضا أصلا، فقد انخفض بنسبة 4.4 % وذلك من 1.36 % إلى 1.3 % في الفترات 1974-2004 و1975-2006. من جهة أخرى فقد زادت فترة سداد القروض من 27.67 سنة إلى 28.78 سنة بنسبة 4 % لنفس الفترات وأيضا زادت فترة سماح سداد القروض من 7.62 سنة إلى 9.2 سنة بنسبة 20.7 % مما جعل هذه القروض قروضا سهلة الشروط أو قروضاً تنموية لا تضيف أعباءً كبيرة وثقيلة على الدول الأفريقية. وهذا ليس بمستغرب إذ أن عنصر المنحة في هذه القروض كبير أصلا وأيضا فقد زاد بحوالي 28.6 % وذلك من معدل 42.72 % في الفترة 1974-2004 إلى 54.94 % في الفترة 1975-2006. (أنظر جدول رقم 1).

من ناحية أخرى تشير الجداول 2 و3 و4 إلى أن المصرف العربي ركز في تمويله للمشاريع الاقتصادية في أفريقيا في الفترة 1975-2004 والفترة 1975-2006 على مشاريع البنيات الأساسية والتي نالت مبلغ 3،1084 مليون دولار و1273.611 مليون دولار (بنسبة 53.52% و 54.9 %) في الفترتين على التوالي. ثم مشاريع الزراعة والتنمية الريفية التي نالت 1،584 مليون دولار و628.412 مليون دولار (بنسبة 28.83 % و11.27%) لنفس الفترات ويليها تمويل مشاريع الطاقة بمبلغ 98،138 مليون دولار و158.808 مليون دولار، بنسبة (6.86 % و6.85 %) والقطاع الاجتماعي (صحة وتعليم) الذي نال مبلغ 89، 45 مليون دولار و131.48 % بنسبة (4.42 % و5.67 %) والقطاع الخاص الذي تم تمويله بمبلغ 54،63 مليون دولار و131.48 مليون دولار بنسبة (3.14% و5.67 %) وقطاع الصناعة الذي نال نفس التمويل في الفترتين، وذلك بمبلغ 928،52 مليون دولار بنسبة (2.62%) وأخيراً برنامج العون العاجل تم تمويله بأقل من 1 % في الفترتين.

وقد استمر هذا النمط في التمويل خلال معظم الخطط الخمسية التي اتبعها المصرف. من جهة أخرى فإن التوزيع القطاعي للعون الفني للفترة 1975-2004 والفترة 1975-2006 يعكس اهتماماً واضحاً بالقطاع الزراعي والذي نال 44% من العون الكلي في الفترة الأولى ويليه قطاع البنيات الأساسية بنسبة 37.21% والقطاع المالي بنسبة 10.67% ثم قطاع الصناعة بنسبة 6.32% وأخيراً قطاع الطاقة بنسبة 1.74%. (**المصرف العربي، 2004**).

لابد من الإشارة كذلك إلى أن الأثر التنموي للعون العربي لأفريقيا قد كان ايجابياً إذ ساعد في توسيع الطاقات والقاعدة الإنتاجية في القطاعات الحيوية في الاقتصاد وبخاصة الزراعة حيث يعتمد عليها حوالي 60 %-80 % من السكان في القطاعات الريفية في أفريقيا في توليد الدخول والعمالة المنتجة. كما أنها تضم معارفهم وخبراتهم وتجاربهم الغنية التي ساعدتهم على استدامة المحافظة على إدارة بيئتهم بفعالية وتنمية موروثاتهم عبر الحقب والأزمان الطويلة مع استخدامها لخدمة أهدافهم الحياتية والمعنوية. لقد تدهورت قطاعات الزراعة الريفية والتقليدية تدهوراً كبيراً نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتمويلية غير الداعمة لها ونتيجة الانحياز لغيرها من القطاعات الأخرى ذات الصلة بالفئات الضاغطة والمؤثرة اقتصاديا وسياسيا أو المتحالفة مع الفئات الحاكمة. نتج عن ذلك تراجع كبير في الإستثمار في البنيات التحتية وفي قلة الصرف على تطوير وجلب التقانة والمعارف والأساليب الإدارية الحديثة وفي قلة الصرف على الطرق وخدمات المياه والكهرباء والتعليم والصحة وخدمات الأسواق والتمويل والتسويق وغيرها من الخدمات الضرورية لدفع الإنتاج ورفع الإنتاجية. إن الأثر المباشر لإهمال القطاعات الزراعية والقطاعات الريفية الصناعية وغيرها هو انتشار وتعميق زيادة حدة الفقر في الريف الأفريقي.

لذا فإن الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي والريفي الذي أتبعته السياسات التمويلية للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، قد ساهم بصورة كبيرة في محاربة الفقر والعوز والجوع في بعض الأقطار الأفريقية، وذلك من خلال تعمير وتمويل نشاط هذه القطاعات الريفية الهامة.

## جدول رقم (1)

### النشاط التمويلي للمصرف العربي خلال الفترتين 1975- 2004 و1975-2006م

| البند | 1975-2004 | 1975-2006 |
|---|---|---|
| متوسط إجمالي التعهدات السنوية | 144 مليون دولار | 169.945مليون دولار |
| متوسط صافي التعهدات السنوية | 144.97 مليون دولار | 169.945 مليون دولار |
| متوسط نسبة الفائدة على القروض | % 1.36 | % 1.3 |
| متوسط فترة السداد للقروض | 27.67 % سنة | 28.78 سنة |
| متوسط فترة السماح | 7.62 سنة | 9.2 سنة |
| متوسط عنصر المنحة في القروض | % 42.72 | % 54.94 |

المصدر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. التقرير السنوي 2004.

## جدول رقم(2)

### التوزيع القطاعي للقروض في الفترة 1975-2004

| القطاع | القيمة(بملاين الدولارات) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| البنية الأساسية | 1084.304 | 53.52 |
| الزراعة والتنمية الريفية | 584.106 | 28.83 |
| الطاقة | 138.985 | 6.86 |
| الصناعة | 52.928 | 2.61 |
| القطاع الاجتماعي(صحة+تعليم) | 89.45 | 4.42 |
| القطاع الخاص | 63.54 | 3.14 |
| برنامج العون العاجل | 12.635 | 0.64 |
| المجموع | 2025.948 | 100 |

المصدر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. التقرير السنوي لسنة 2004.

## جدول رقم (3)

### التوزيع القطاعي للقروض في الفترة 1975-2006

| القطاع | القيمة(بملاين الدولارات) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| البنية الأساسية | 1273.611 | 93.54 |
| الزراعة والتنمية الريفية | 628.412 | 11.27 |
| الطاقة | 158.808 | 6.85 |
| الصناعة | 52.928 | 28.2 |
| القطاع الاجتماعي(صحة+تعليم) | 48.131 | 5.67 |
| القطاع الخاص | 60.44 | 61.2 |
| برنامج العون العاجل | 12.635 | 55.0 |
| المجموع | 2318.312 | 100 |

المصدر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. التقرير السنوي لسنة 2006.

جدول رقم (4): التوزيع القطاعي للقروض (2003 - 2006) (النسبة من التمويل الكلي)

| القطاع | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|
| مشاريع البنية الأساسية (%) | 70% | 65% | 56.32% | 61.72% |
| مشاريع الزراعة والتنمية الريفية (%) | 19.32% | 19% | 18.7% | 21.28% |
| مشاريع الطاقة (%) | 0% | 1.4% | 9.42% | 4.28% |
| مشاريع القطاع الاجتماعي (%) | 10.4% | 10.4% | 13.77% | 12.72% |
| مشاريع القطاع الخاص (%) | 0.6% | 3.6% | 1.79% | - |

المصدر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. التقرير السنوي لسنة6 200.

### 3-5 دعم الصادرات:

هذا النشاط يشكل مصدراً آخر من خلاله يقوم المصرف العربي للتنمية في أفريقيا بربط الاقتصاديات العربية بمثيلاتها الأفريقية عبر دعم وتسهيل انسياب السلع والخدمات العربية لأفريقيا. ساهم المصرف العربي في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ 10 ملايين دولار. كما وضع برنامجا لتمويل الصادرات العربية إلى البلاد الأفريقية المستفيدة من عرض المصرف بمبلغ 100 مليون دولار منها 50 مليوناً يديرها البنك الإسلامي للتنمية بناءً على اتفاق بينهما في العام 1998. ويقوم المصرف باتخاذ إجراءات لإدارة باقي المبلغ البالغ 50 مليون دولار.

### 4-5 التمويل المشترك:

الجدير بالملاحظة أن التمويل المشترك يتم للمشاريع الكبرى. وفي 2004 وحده تمت إجازة اثني عشر مشروعاً في إطار التمويل المشترك. بلغ التمويل المشترك للمشاريع التنموية حوالي 1284، 51مليون دولار في الفترة 1975- 2004. كان نصيب المصرف العربي منها حوالي 15 %. الصناديق العربية وبنك التنمية الإسلامي وصندوق أوبيك للتنمية الدولية أكثر من 8 % والبنك الدولي 11، 7 % ومجموعة البنك الأفريقي حوالي 11 %. ولابد من ملاحظة أن حجم الاستثمار المشترك لأفريقيا والذي قاده المصرف العربي، المشار إليه أعلاه، يعتبر مبلغاً كبيراً ويلقي الضوء على عمق وحجم العلاقات العربية الأفريقية في بعدها الاقتصادي. وكذلك يشير إلى الدور التنسيقي والتحفيزي الهام الذي لعبه المصرف العربي في جلب التمويل التنموي لأفريقيا في وقت شح فيه هذا النوع من العون الأجنبي لأفريقيا. من جهة أخرى فأن التمويل المشترك يشير أيضا إلى الثقة الاقتصادية والمالية التي يتمتع بها المصرف العربي في الأوساط التمويلية الدولية وذلك لقبولها أن تمول معه مشاريع أفريقية عديدة غطت معظم دول القارة دون استثناء. وكان المعيار الأول للتمويل هو الكفاءة الاقتصادية والسلامة المالية للمشاريع. (ارجع للجدول رقم(5) أدناه.

الجدول رقم(5): التمويل المشترك في الفترة 1975-2004م

| البند | 1974 -2004 | 1974 -2004 | 1975 - 2006 | 1975 - 2006 | معدل التغير % |
|---|---|---|---|---|---|
| المُمول | القيمة (بملاين الدولارات) | (%) من حجم التمويل الكلي | القيمة(بملاين الدولارات | (%) من حجم التمويل الكلي | |
| المصرف العربي | 1918.78 | 14.93 | 2103.33 | 15.69 | 9.6 |
| الصناديق العربية والبنك الإسلامي وصندوق أوبيك للتنمية الدولية | 2351.84 | 18.3 | 2593.855 | 19.35 | 10.3 |
| مجموعة البنك الدولي | 1502.89 | 11.7 | 1502.89 | 11.21 | 0.0 |
| مجموعة البنك الأفريقي للتنمية | 1373 | 10.69 | 1432.25 مليون | 10.68 | 4.3 |
| مجموعة الدول الصناعية | 1591.18 | 12.38 | 1591.18 | 11.87 | 0.0 |
| الدول | | | 744.96 | 5.56 | - |
| الدول والجهات المستفيدة | 3366.86 | 26.26 | 3437.323 | 25.64 | 2.1 |
| المجموع | 12849.51 | 100 | 13405.788 | 100 | 4.3 |

المصدر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. التقرير السنوي لسنة 2006.

### 5-5 الخطة الخمسية (2005-2009).

1. هدفت الخطة الخمسية الأخيرة للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لزيادة رأس مال المصرف ليبلغ 2200 مليون دولار لتحقيق أهداف الخطة في توسيع التمويل التنموي والفني ودعم الصادرات العربية لأفريقيا.

2. زادت الخطة الجديدة التعهدات التمويلية إلى 900 مليون دولار لتمويل المشاريع المختلفة بزيادة قدرها 225 مليون دولار عن الخطة السابقة (2000-2004). تبدأ تعهدات التمويل بمبلغ 160 مليوناً في العام الأول وتزيد بمبلغ 10 ملايين دولار سنوياً حتى تبلغ 200 مليون دولار في العام الأخير للخطة.

3. أعطت هذه الخطة كمثيلاتها السابقات اهتماماً وأولوية لقطاع الزراعة والتنمية الريفية وقطاع البنيات الأساسية دون إغفال القطاعات الأخرى: الصناعة والطاقة والقطاع الاجتماعي.

4. ركزت أيضاً على مشاريع محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ودعم المرأة.

5. اهتمت بتوجيه التمويل للدول التي عانت من نزاعات وصراعات محلية وإقليمية.

6. اهتمت أيضاً بالقطاع الخاص بتقديم القروض الائتمانية وتقديم العون الفني لدعم مناخ الاستثمار في البلاد الأفريقية.

7. عملت على الاستفادة من الخبرات والسلع العربية والأفريقية في تمويل المشاريع المعتمدة.

8. اعتمدت الاستمرار في تمويل التجارة العربية الأفريقية عن طريق تمويل الصادرات العربية لأفريقيا.

9. أعطت عناية خاصة لتمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي على البيئة.

### 1-5-5 شروط الإقراض:

### 2-5-5 موجهات عامة:

* هدفت الخطة إلى زيادة عناصر المنحة في القروض لتقليل العبء المالي الذي ينشأ من خدمة الديون.
* يكون الحد الأقصى للمبلغ الذي يقدمه المصرف كقرض هو 60 % من مجمل التكلفة (بدلاً عن 50 % في الخطط التي سبقتها) وبما لا يزيد عن 18 مليون دولار (بدلاً عن 15 مليون) للتمويل الكلي الممنوح لدولة واحدة.
* سعر الفائدة على القروض يتراوح بين (1-4 %) بدلاً عن (4-6.5 %) في الخطة السابقة وذلك تسهيلاً لشروط الإقراض وتقليلاً لعبء خدمة الديون.
* فترة سداد القرض تتراوح بين 18-30 سنة وهي تقع ضمن مزايا التمويل التنموي طويل الأجل.
* فترة السماح للديون تصل 10 سنوات وهي من الشروط الميسرة جداً وهي مثل شروط الإقراض التي تعتمدها مؤسسة التنمية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي.
* الدول التي لا ينطبق عليها استخدام سعر الفائدة (لأسباب دينية) تطبق عليها مصروفات إدارية تتراوح بين 0.5 % إلى 1 % وربما تم تخفيضها إلى 0.25 % كتحفيز لها. **(المصرف العربي، 2005)**

### 6- خاتمة:

من الضروري في خاتمة هذه الورقة إيراد أهم النقاط الإيجابية للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والأفريقية في بعدها التمويلي للتنمية وفى تقديم العون الفني وبناء القدرات ، وبخاصة التمويل الذي يقدمه المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وكذلك التعرض لبعض المثالب التي صاحبت هذه التجربة التضامنية في أول عهدها في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بصفة عامة.

**أولاً:** يعتبر التمويل الذي يقدمه المصرف العربي للدول الأفريقية وحسب شروط الإقراض المذكورة أعلاه من أفضل أنواع التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل. إذ يكون بشروط إقراض ميسرة جداً تقلل عبء الديون نسبة لانخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح وفترة سداد أصل الدين.

**ثانياً:** العون الفني الذي يقدمه المصرف العربي (دراسة الجدوى وبناء القدرات) يشكل مساهمة كبيرة في تحسين البنية التحتية المؤسسية للاستفادة من القروض التنموية للمصرف ويزيد من فعالية الإقراض وفرص الاستفادة منه للدول الأفريقية.

**ثالثاً:** يشكل تمويل المصرف العربي مصدراً هاماً لتمويل التنمية في أفريقيا في زمن يصعب فيه التمويل التنموي من جهات رسمية كما يصعب فيه أيضاً التمويل التنموي بالشروط الميسرة.

**رابعاً:** إن القوة والتحسن المستمر في العلاقات السياسية بين الدول العربية والأفريقية وتشابه مصادرها ومرتكزاتها التاريخية والجيوسياسية تجعل العون العربي لأفريقيا مرحباً به وخالياً من الشروط والمثالب التي تتصف بها المعونات الغربية.

**خامساً:** العون العربي أيضاً يشكل مثالاً إيجابياً للعلاقات الجنوبية- الجنوبية.

**سادساً:** إن اعتماد العون العربي (وبخاصة من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا) على عنصر الكفاءة والميز التنافسية الاقتصادية واعتماده على دراسات جدوى ذات كفاءة عالمية، يساعد على تقوية الأداء الاقتصادي المميز للمشاريع الأفريقية ويحسن من فرص العائد الاقتصادي الموجب مما يدفع إلى أعلى بمعدلات النماء والتوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة، واستدامة التمويل نفسه لهذه الدول.

**سابعاً:** إن الزيادة المضطردة في تمويل البنيات الأساسية والقطاعات التنموية المختلفة ذات الأثر المباشر على حياة المواطن الأفريقي يزيد من فرص تحقيق التنمية واستدامة النماء الاقتصادي دون أعباء كبيرة من الديون الخارجية، كما يحسن مناخ الاستثمار في الدول الأفريقية ويجعله جاذباً للعون الخارجي المباشر في القطاعات المختلفة.

**ثامناً:** إن المتابعة اللصيقة في تنفيذ المشاريع المُمولة والرغبة في تمويل المشاريع المُكملة لها والمترابطة والمتكاتفة معها يجعل أثر التمويل التنموي الذي يقدمه المصرف العربي إيجابياً من الناحية الاقتصادية ومحبذاً من الناحية السياسية من الدول الأفريقية.

**تاسعاً:** كما أن التمويل المشترك الذي يوفره المصرف العربي بالاشتراك مع ممولين عالميين لمشاريع أكبر حجماً يخلق فرصاً إضافية لتمويل التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون صعبة جداً دون تزكية المصرف العربي.

**عاشراً:** إن الدول الأفريقية التي استفادت من تمويل المصرف العربي حسب شروطه الميسرة وضوابطه المالية والاقتصادية الصارمة قد استطاعت أن تبني قاعدة مصرفية ساعدتها في إعداد المشاريع وتنفيذها ومتابعتها وزيادة المقدرة في الإلتزام بأساليب التنافس والجدارة العالمية.

والجدير بالملاحظة أن تجربة التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية والأفريقية بخاصة في عهدها الأول في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد تعرضت لنقد واسع. فيما يأتي من نقاش يمكن إيراد أهم أوجه هذا النقد:

- إن تجربة التعاون كانت مبنية على الحماس السياسي وليس على الجدوى الاقتصادية للمشاريع في الفترة التي أعقبت ستينيات القرن العشرين. الأمر الذي أدى لفشلها ولم يتم تطبيقها على أرض الواقع لتدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمام وتحسن من رفاهية وحياة المواطنين في البلدان العربية والأفريقية.

- لم يشتمل العون في بدايته على مشاريع بناء القدرات فى مجالات التقانة وتنمية القطاعات الزراعية والمعدنية وتقوية الترابطات القطاعية فيما بينها.

- لم يؤد التعاون الاقتصادي لزيادة كبيرة في التبادل التجاري الترابطي بين الدول (سد حاجات السوق للدول الأخرى والاعتماد على الموارد المتاحة لكل دولة).

- لم يعتمد التعاون على تكامل الموارد وتلبية الحاجات المشتركة للقطاعات الإنتاجية والاستهلاكية.

- لم يفلح التعاون في بناء نظم أسعار داخلية بمنأى

عن الأسعار العالمية والاحتكارات الدولية.

- كما أن معظم العون العربي ذهب لتمويل مشاريع خططها الغرب أو المؤسسات الدولية دون مساهمة في تخطيط وتوجيه هذه المعونات الاقتصادية وفق منظور أفريقي عربي محدد.

- كذلك لا بد من الإشارة إلى أن الدول الغربية ومؤسساتها التمويلية قللت معوناتها التنموية الرسمية السهلة التي تقدمها (عبر ODA وOECD) لأفريقيا في موجة التدفقات العربية مما قلل من فرص نجاح العون الخارجي وتقليل فعالية العون العربي نفسه.

## المصادر والمراجع.


- البنك الدولي. [1998] تقرير التنمية الدولية 1989. دار نشر جامعة أكسفورد .
- البنك الدولي [2004]. مؤشرات التنمية الدولية. لعدد من سنوات، واشنطون د.س.
- البنك الدولي. [2005] جداول الدين العالمي. واشنطون، د. س، عدد من السنوات في عقد التسعينات.
- البنك الدولي [1996]. جداول الدين العالمي: التمويل الخارجي للدول النامية. واشنطون. د.س. البنك الدولي.
- البنك الدولي [2004]. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل إستراتيجية، واشنطون، د.س.
- ألسان أواتارا. [1997] وضع أفريقيا في مسار نماء عالي الكفاءة ومستدام. (باللغة الإنجليزية) في سمنار صندوق النقد الدولي والتنمية المستدامة. بيرن، سويسرا، 25 أغسطس.
- ألسان أواتارا [1998]. أفريقيا: اجندة للفترة الحادي والعشرين. (باللغة الإنجليزية) The Brown Journal of World Affairs. المجلد رقم (5)، العدد1.
- المفوضية الاقتصادية لأفريقيا [1995]. المسح الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا. الأمم المتحدة. أديس أبابا.
- المصرف العربي للتنمية العربية في أفريقيا [2004]. الخطة الخمسية 2000-2004م. الخرطوم.
- المصرف العربي للتنمية في أفريقيا [2006]. التقرير السنوي للعام 2004، و2005و2006، الخرطوم. وأيضاً أرجع لموقع المصرف العربي على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) BADEA.org.
- المصرف العربي للتنمية العربية في أفريقيا [2005]. الخطة الخمسية 2005-2009م. الخرطوم.
- إنسايكلوبيديا بريتانيكا [2005] صندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنسايكلوبيديا بريتانيكا 22 ديسمبر.
- جورجي انقرام وكرستين كسديس[1994]. البنية التحتية لأجل التنمية. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر.
- جون لوتن [2004] العون العربي: من يعطيه؟ Magazine Armco World، شركة أرامكو السعودية للخدمات.
- سمير أمين [1995]. دراسات في الاقتصاد السياسي لإفريقيا (محرر). جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث، طوكيو ولندن ونيو جرسي.
- سمير أمين [1995]. التخلف الاقتصادي في أفريقيا. في دراسات في الاقتصاد السياسي لأفريقيا. جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث، طوكيو ولندن ونيوجرسي.
- صندوق النقد الدولي [2000]. كيف نساعد الفقراء. مجلة التمويل والتنمية (عدد مخصص لمشاكل الفقر في العالم). ديسمبر.
- فارنارا جاتا .[2003] العون العربي لأفريقيا: بناء لقواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في كتاب: العون العربي: الماضي والحاضر والمستقبل، الجامعة العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة. سبتمبر.
- فريدرك جيرمونت وجون كافتقا [1987]. أزمة الديون للعام الثالث تهدد نظم التمويل والتجارة الدولية بالانهيار. IFDA، مايو/يونيو.
- كاثرين باتيلو وهيلين بويرسون ولوكا ويسى [2002]. النماء والدين الخارجي. محلية التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يونيو.
- مجلة The Globalist [2005]. أفريقيا والعولمة. 7 يوليو.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [1982]. الدين الخارجي للدول النامية في تقرير 1982م. نيويورك: OECD.
- منظمة الوحدة الإفريقية [1987]. أزمة الدين الخارجي لإفريقيا. مؤتمر الدين الخارجي، أديس أبابا، ديسمبر.

# دور بناء قدرات الدولة المؤسسية في تعزيز الحوكمة الاقتصادية في السودان


**د. عبدالحميد الياس سليمان**
**دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية**
**وزارة العلوم والتكنولوجيا**


## مقدمة:

عانى السودان كغيره من الدول التي عانت فترات طويلة من الصراع، التدهور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الناجم عن الحرب الأهلية الطويلة. مما أثر على القدرات الإدارية للمؤسسات الاقتصادية ومقدرة الدولة علي تقديم الخدمات الأساسية إلي حد كبير خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

إن توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) قد جاء ليضع حداً للحرب الأهلية الطويلة ويفتح آفاقاً واسعة أمام السودان لتحقيق التنمية والسلام عبر الاندماج في المجتمع الدولي الذي تعهد بدعم عملية السلام بتقديم الدعم المالي والفني لإعادة التعمير. ومن أجل أن يستطيع السودان مقابلة المتطلبات الكثيرة المترتبة علي عملية إعادة البناء والتنمية التي تتطلب وجود نظام قائم علي الحكم الرشيد ومسائل أمام المجتمع. وفي هذا الخصوص فإن هنالك حاجة ماسة لاعادة بناء مؤسسات الدولة لكي تكون قادرة علي تلبيه المتطلبات الإستراتيجية للتنمية لتتناغم مع التحولات السياسية الداعمة لتلك الإستراتيجيات.

إن من أهم التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية هي تحسين الحوكمة الاقتصادية وخلق نظام فدرالي قادر علي تحقيق المشاركة المجتمعية لتلعب أدواراً مؤثرة لمجتمع مدني راسخ.

لقد شكل عمل البعثة المشتركة لتحديد الاحتياجات (JAM) الإطار الملائم لتحقيق السلام والتنمية

المستدامين. ولقد تم تخصيص حيز مقدر من (الجام) لعملية بناء القدرات المؤسسية لما لها من أهمية كأحد متطلبات الحوكمة الاقتصادية المؤدية إلى إيجاد مؤسسات قادرة علي تحقيق رغبات وتطلعات المجتمع.
عليه فإن هذه الورقة تركز بصورة أساسية علي تناول أوجه بناء القدرات المؤسسية التي تعتبر أحد الركائز الأساسية للحوكمة كما تناولها تقرير (الجام)، وذلك لأنها تمثل المدخل الأساسي للإصلاحات المؤسسية التي يجري تنفيذها عبر البنك الدولي وشركاه في إطار النهوض بأوجه الحوكمة الاقتصادية.
لقد أصبح من الحقائق المسلم بها أن الحكم الراشد أو «الحوكمة» تعتبر من أساسيات التنمية الناجحة، عليه فانه من الأهمية بمكان التعرف على ماهية الحوكمة.

## مفهوم الحوكمة:

هنالك عدة تعريفات للحوكمة ولكن أهمها التعريفات التي أوردها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي WB. عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة على أنها «ممارسة السلطات الاقتصادية، السياسية والإدارية لادارة شؤون القطر على جميع المستويات. تتضمن الحوكمة آليات، عمليات ومؤسسات يتم من خلالها صياغة رغبات المواطنين والجماعات، ممارسة حقوقهم ومقابلة احتياجاتهم وتصفية خلافاتهم. يرتكز الحكم الراشد على المشاركة، الشفافية، المحاسبية، الفعالية، العدالة وسيادة القانون». من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوكمة لا يتضمن الدولة فقط بل يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني (UNDP, 1997).
وقد جاء تعريف البنك الدولي للحوكمة على أنها «الأسلوب الذي من خلاله يتم ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للقطر. وفي هذا المعنى فإن مفهوم الحوكمة يتعلق بصورة مباشرة بإدارة عملية التنمية، متضمنة القطاعين العام والخاص.
تتضمن الحوكمة وظائف وقدرات القطاع العام إلى جانب النظم والمؤسسات التي تخلق الإطار العملي للقيام بالأعمال العامة والخاصة متضمنة المحاسبية للأداء المالي والاقتصادي والأطر التنظيمية المتعلقة بالشركات، الهيئات والشراكات. وبصورة عامه فإن الحوكمة تتعلق بالبيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها المواطنون فيما بينهم ومع الحكومة، الوكالات والمسؤولين» (WB, 1999).

## عناصر الحكم الراشد:

في تقريره المسمى «الحوكمة من أجل تنمية بشرية مستدامة» ذكر برنامج الأمم المتحدة الخصائص الأساسية للحكم الراشد والتي تتمثل فيما يلي:
المشاركة، حكم القانون، الشفافية، الاستجابة، التوافق في الآراء، العدالة، الفعالية والكفاءة، المحاسبية، الرقابة الاستراتيجية.
أما البنك الدولي، الذي يستمد إهتمامه بالحوكمة من اهتمامه بفعالية المجهودات التنموية التي تدعمها فهو يضع أربعة أبعاد مفتاحية للحوكمة تتمثل في:
إدارة القطاع العام، المحاسبية، الإطار القانوني للتنمية والشفافية والمعلومات.
بناءاً على ما ذكر من تعريفات للحوكمة يتضح البعد الأساسي الذي تشكله الحوكمة لعملية التنمية واستدامتها. لقد أوضحت خلاصة تجارب البنك الدولي الدولية الممتدة لأكثر من عقد من الزمان في مجال الحوكمة الاقتصادية الحقائق الآتية:
1. يرتبط الحكم الرشيد في الأجل الطويل بتحقيق معدلات نمو عالية، وانخفاض في العدالة الداخلية، وتحسن مؤشرات التنمية البشرية.
2. توفير فرص كبيرة لنجاح الإصلاحات المؤسسية خاصة في ظل وجود التزام من جانب القيادة السياسية.
3. تختلف تحديات الحوكمة من بلد لآخر. وعليه فإن الإستراتيجيات والإصلاحات يجب أن ترتكز علي المعرفة المحلية وبالتعاون والتنسيق مع الكيانات المحلية.
4. تقوية المحاسبية يتطلب وجود قدرات لدي الحكومة والمؤسسات الأخرى مثل البرلمان وتنظيمات المجتمع المدني والإعلام والمجتمعات المحلية.

5. إن وجود عبء تنظيمي زائد للدولة وتمدد المؤسسات الاقتصادية العامة يرتبط بالحوكمة الضعيفة والفساد.

6. حتى في ظل وجود فرص ضيقة لإصلاح الحوكمة علي المستوي القومي فإن هنالك فرصاً جيدة للنجاح علي المستوي المحلي مثل الإصلاحات القاعدية التشاركية والتنمية الموجهة بواسطة المجتمعات. (WB, 2007)

بناءاً على ما تقدم فإن هذه الورقة تتناول 6 محاور تتعلق ببناء القدرات كما ذكرها تقرير (الجام) وهي: الخدمة العامة، الحكم المحلي وتقديم الخدمات، النظام الفدرالي المالي، إدارة المالية العامة، المشتريات الحكومية، الفساد.

بالإضافة إلى ذلك فان الورقة سوف تتطرق لدور الدولة في توفير بيئة مواتية لعمل القطاع الخاص إلى جانب التعرض لأوجه الشفافية والمحاسبية في العمل الحكومي.

## الخدمة العامة:

شهدت الخدمة العامة تدهوراً ملحوظاً خلال العقود الأربعة المنصرمة. وقد زادت حدة التراجع خلال فترة التسعينيات مما يتطلب بذل الكثير من الجهد للنهوض بها حتى تؤدي دورها في خدمة المجتمع.

تتمثل أوجه القصور في انخفاض الإنتاجية، انخفاض نوعية الخدمة المقدمة وتدني أخلاقيات العمل. وعلى الرغم من أن بعض التحديات التي تواجه الخدمة العامة يمكن أن توجد لها حلول فنية إلا أن التحدي الأكبر يكمن في تغيير المناخ السياسي والمؤسسي الذي تعمل فيه الخدمة العامة.

لقد بدأت الحكومة في إطار برنامج (الجام) في تنفيذ برنامج لإصلاح الخدمة العامة يمتد في مرحلته الأولى إلى 3 سنوات وهو يغطى المستويين الاتحادي والولائي. يهدف البرنامج إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات الخدمة العامة خاصة للفقراء.

يتكون البرنامج في ثلاثة عناصر: إدارة الموارد البشرية، إعادة البناء وإدارة المالية العامة. على المستوى الاتحادي يشمل البرنامج وزارات حكومة الوحدة الوطنية (باستثناء وزارتي الدفاع والداخلية)، الأمانة العامة للبرلمان، ديوان المراجع العام وديوان النائب العام.

أما على المستوى الولائي فيشمل برنامج الإصلاح الولايات الشمالية الخمس عشرة، وقد تم اختيار ثلاث ولايات لتطبيق برنامج تجريبي (نهر النيل، النيل الأبيض والقضارف). إلى جانب ذلك فقد تم استحداث مشروع الدعم الإطاري الفني بهدف دعم قدرات وزارة المالية في مجال إدارة برامج الدعم الفني. أيضاً تم إنشاء مفوضية الخدمة العامة والتي ستمهد لإنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الإداري الذي سيقع على عاتقه مواجهة التحديات المؤسسية وفجوات الأداء.

تتمثل أهم التحديات الماثلة في الوقت الراهن في مجالات إدارة السياسات، القدرات الإدارية، نظم الإدارة المالية والموارد البشرية إلى جانب التنسيق بين المراكز والمستويات الولائية.

## اللامركزية المالية:

لقد شكل تطبيق النظام الفدرالي نقطة تحول هامة وأصبح يشكل ركيزة أساسية في مستقبل التنمية بالسودان. في إطار جهود البنك الدولي الهادفة للنهوض بإدارة المالية العامة فقد تم إعداد التقرير الأول للإنفاق العام (2007) والذي اعتمد على أربع دراسات حالة شملت ولايات الجزيرة، البحر الأحمر، شمال كردفان وولايات دارفور الكبرى. من أهم ما أوضحه التقرير أن عملية اللامركزية المالية ما زالت في طور التطبيق وتحتاج إلى المزيد من الإصلاحات وبناء القدرات.

وقد ازدادت حتمية هذه الإصلاحات بعد أن زاد حجم التحويلات إلى الولايات وأصبح منوطاً بها تقديم الخدمات الأساسية للفقراء. يجدر بالذكر هنا أن من أهم التحديات التي تواجه نظام اللامركزية الإدارية أنها قد أسندت للمحليات عبء تقديم الخدمات الأساسية دون توفر موارد مالية كافية مما ترتب عليه فرض الكثير من الضرائب والجبايات لمقابلة تكاليف تقديم تلك الخدمات. كذلك أتضح بان الاستقلالية المالية واستقلالية اتخاذ القرار محدودة للغاية نسبة للاعتماد الكبير على التحويلات المركزية ولدرجة

التحكم المركزي الكبيرة في التحويلات. وعلى سبيل المثال، فقد اتضح بأن التحويلات المركزية تشكل نسبة 70 % من إيرادات الولايات التي تمت دراستها في العام 2005. كذلك أوضح التقرير بأن هنالك ثلاثة عناصر تسببت في الأداء الضعيف للموازنة: محدودية البيانات، ضعف القدرات فيما يختص بتقديرات الموازنة والضغوط التي تمارس لتضخيم الموازنة. إلى جانب ذلك فقد ظهرت مشاكل موثوقية الموازنات وضعف الإدارة المالية على مستوى الولايات والمحليات. على مستوى البناء المؤسسي فان إنشاء مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات يبقى نقطة مضيئة في عملية النهوض باللامركزية المالية.

**إدارة المالية العامة:**

تتمتع الحكومة القومية في الولايات الشمالية بوجود نظام مؤسس لإدارة السيولة المالية يضمن انتظام الموازنة التجميعية على المستوى القومي. تقليدياً تتحكم الحكومة المركزية في الإيرادات والنفقات حيث نجد أن المركز يستحوذ على حوالي 77 % من مجموع الإنفاق الكلي وحوالي 87 % من مجموع الإيرادات العامة.

أما من حيث التشريعات والقوانين فنجد أن هنالك عدداً من القوانين والإجراءات التي تحكم العمل المالي على المستوى الفدرالي والولائي على سبيل المثال:

لائحة الإجـراءات المالية والمحاسبية 1995م، قانون قسمة الموارد 1999م، قانون الهيئات والمؤسسات الحكومية 2005م، قانون الحكم المحلي 2003م، قانون المراجعة والرقابة الداخلية 1997م، قانون الضرائب، قانون الاستثمار.

يقوم البرلمان بالإشراف المالي في السودان مدعوماً من قبل هيئات فنية مستقلة. أما المراجع العام فهو المسؤول عن المراجعة المالية على كافة مستويات الحكومة ويقوم برفع تقريره السنوي للبرلمان (المجلس الوطني) ويقوم ديوان الحسابات الاتحادي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بمهام قفل حسابات الحكومة.

كذلك اظهر تقرير الإنفاق العام أن القاعدة الضريبية الذاتية للولايات ومصادر الإيـرادات الأخرى تتميز بالصغر نسبة لتمركز مصادر الإيرادات الرئيسية والقاعدة الضريبية على المستوى الاتحادي. أيضاً تتميز الولايات والمحليات بضعف القدرة على التنبؤ بالموازنات، حيث يظهر ذلك في الفارق بين الإيرادات والمصروفات المرصودة والفعلية على المستوى اللامركزي.

تعزى أسباب ضعف التنبؤ بالموازنات على المستوى الولائي إلى عدة عوامل من أهمها أن المستويات اللامركزية لا تعطي أولوية في نظام الموازنة النقدي بالإضافة إلى أن قرارات تخصيص الموارد المالية المحولة مركزياً لا تتبع لوائح محددة بدقة.

يجدر بالذكر أيضا إن هنالك تفاوتاً كبيراً فيما يتعلق بالأنظمة، الإجراءات المحاسبية والمقدرات على مستوى الولايات، حسب تقييم وزارة المالية وأن الولايات الشمالية يمكن أن تقسم إلى ثلاث مجموعات أربع ولايات ذات قدرات مرتفعة (نهر النيل، كسلا، الخرطوم والجزيرة)، أربع ولايات ذات قدرات متوسطة (شمال دارفور، الشمالية، القضارف وشمال كردفان)، سبع ولايات ذات مقدرات منخفضة (النيل الأزرق، النيل الأبيض، غرب دارفور، البحر الأحمر، جنوب دارفور، جنوب كردفان وسنار).

أظهرت تقارير المراجع العام المختلفة حول حسابات الولايات ضعف القدرات الذي تعاني منه العديد من الولايات ومن القضايا التي تمت الإشارة إليها الفارق الكبير بين حجم الأموال التي ظهرت في التقارير الاتحادية كالتحويلات وبين تلك التي تظهر في حسابات الولايات كأموال مستلمة. إلى جانب ذلك هنالك مشكلة الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق عن المرصود في الموازنة ووجود بعض قواعد الإدارة البالية إلى جانب ضعف التخطيط للأنشطة الاستثمارية وضعف النظم المحاسبية.

إجمالاً تتمثل أهم المصاعب التي تواجه إدارة المالية العامة في:

1- الاعتماد على النظام المحاسبي اليدوي على المستويين الاتحادي والولائي.
2- ضعف نظام التحكم في الالتزامات.
3- ضعف إدارة الدين الداخلي وعدم كفاية الضمانات
4- بطء الإجراءات المحاسبية والمالية.

5- ضعف نظام إدارة السيولة.
6- ضعف إدارة الإيرادات.
7- ضعف نظام المراجعة الداخلية.

لقد حدث تطور هام فيما يتعلق بإدارة المالية العامة حيث قامت وزارة المالية بإعادة هيكلة الموازنة لتعكس جزءاً كبيراً في التحويلات القومية ولتسهيل القدرة على مراقبة قسمة الثروة حسب ما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل. كذلك تمت حوسبة نظام تقرير أداء الموازنة. أما أهم التطورات التي حدثت في إعداد الموازنة فتتمثل في تطبيق نظام مالية الحكومية (GFS) لتصنيف بنود الموازنة العامة اعتبارا من العام 2008م، تحت دعم وإشراف صندوق النقد الدولي الأمر الذي سيحسن من تحليل وتقييم استخدام الموارد العامة. إلى جانب ذلك فان إجازة قانون الإجراءات المحاسبية والمالية يعتبر خطوة هامة للأمام. هذا إلى جانب إنشاء مفوضية تخصيص ومراقبة الإجراءات.

**المشتروات الحكومية:**

على الرغم من الحجم الكبير والمتزايد للمشتريات الحكومية إلا أنها ظلت بعيدة حتى وقت قريب عن الإصلاحات الجذرية التي تضبطها وتنظمها. ويتمثل الضعف الأساسي في عدم التطبيق الصحيح للضوابط الموضوعة وضعف آليات الإشراف. كذلك تنعدم المعلومات المتعلقة بالإنفاق على المستوى الفدرالي. إلى جانب ذلك يشكل ضعف انسياب الأموال مصدراً من مصادر الضعف حيث يؤثر ذلك على انسياب المشتريات ويؤثر على نوعيتها. إلى جانب ذلك تقوم عدد من الوحدات الحكومية الاتحادية والولائية بعملية الشراء بمعزل عن مشاركة إدارة الشراء والتعاقد بالمركز مع عدم وجود نظام للتقارير بشأن هذه المشتريات. أيضاً تقوم بعض الهيئات بعملية الشراء وفقاً للائحة خاصة للمشتريات مما يضعف من الالتزام بقوانين الشراء المعمول بها.

من أهم متطلبات الإصلاح توفير نظام قانوني وإجراءات تشجع على الالتزام التام بإجراءات الشراء التي تؤدي إلى خلق مزيد من الشفافية والمعرفة والمشاركة من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. أيضا من الضروري تحديث التشريعات ورفع قدرات العاملين في المشتريات وتطبيق تقنية المعلومات. وكذلك من الضروري استحداث نظام متكامل للمشتريات يضمن تطبيق المعايير الدولية في المشتريات وتوفير قدر كبير من المشاركة والشفافية في ظل وجود أجهزه كفؤة للمراجعة والتحكم والمحاسبة.

في إطار الإصلاحات المؤسسية لاصلاح نظم الشراء تم تكوين لجنة حكومية لمراجعة إجراءات الشراء الحالية ووضع التوصيات التي تؤدي لتحسين نظام المشتريات بما يتماشى ومتطلبات الكوميسا ومنظمة التجارة الدولية كما تم إيداع قانون المشتروات على منضدة البرلمان للإجازة.

**الفساد:**

يعتبر الفساد من اكبر معوقات التنمية والنمو، وذلك لآثاره السالبة على إيرادات الدولة، الاستثمار، إنتاجية الاستثمارات العامة، البنيات الأساسية، الأسواق والاستثمارات الأجنبية المباشرة (Epko, 2002).

إن التوسع الكبير والمضطرد في موازنة الدولة وعملياتها خاصة بعد تطبيق النظام الفدرالي قد يؤدي إلى الاعتداءات على المال العام مما يتطلب وضع التشريعات والضوابط والقواعد المؤسسية التي تحد من هذه الظاهرة الخطيرة والتي ترتبط إلى حد كبير بغياب الشفافية وضعف الإجراءات المالية والمعاشية.

إن من أهم استراتيجيات محاربة الفساد الالتزام بالإجراءات الوقائية التي تحد من الظاهرة والتي تتطلب وجود جهاز خدمة مدنية فعال، شفافية في عمل الحكومة، تحكم جيد في الموارد المالية من خلال الإدارة المالية الفعالة، وجود إجراءات مراجعة ومشتريات فعالة إضافة إلى وجود رقابة عبر الإعلام والمجتمع المدني واللجان البرلمانية.

هنالك مجهودات تبذل لوجود تشريع خاص بمحاربة الفساد، ومن الإجراءات المتخذة في مجال الفساد قانون الإجراءات المالية والمحاسبية وقانون المشتريات الحكومية. كذلك من الضرورة بمكان التأمين على ولاية وزارة المالية على المال العام مما يضمن خضوع كافة موارد الدولة للإجراءات المالية والمحاسبية السليمة.

**مسؤولية الدولة بإيجاد قطاع خاص تنافسي ومسؤول:**

تقع على عاتق الدولة مسؤولية إيجاد بيئة مؤاتية لعمل ونمو القطاع الخاص، وذلك عبر ثلاثة أدوار هي:

1. توفير بيئة مساندة للقطاع الخاص عبر وضع سياسات اقتصادية كلية مستقرة وبنيات مؤسسية فعّالة.
2. تقديم الخدمات والسلع العامة مثل البنيات الأساسية والأطر التنظيمية والقانونية.
3. تقديم الحوافز الضرورية لتحسين الإنتاج ونقل التكنولوجيا من خلال التدريب، التعليم والبحث والتطوير.

لقد شهد السودان انفتاحاً كبيراً على الاستثمارات الخاصة في كل القطاعات خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اصبح من أكثر الدول الإفريقية الجاذبة لهذا النوع من الاستثمارات.

تضمن قوانين الاستثمار الحالية للمستثمرين الحصول على الأراضي وتحويل الإرباح للخارج ولكن لا زالت هنالك بعض المعوقات على مستوى المنشأة. على سبيل المثال يعاني أصحاب المنشآت الخاصة من الازدواج الضريبي والتنظيمي بين مستويات الحكم الفدرالي المختلفة. كذلك هنالك محدودية فيما يتعلق بالمعرفة وأساليب التحديث للقطاعين الخاص المحلي والأجنبي للمساهمة في القطاعات الإنتاجية الهامة للدولة مثل الزراعة، الري والصناعات الصغيرة.

ما تم تحقيقه من تقدم في دعم القطاع الخاص يتمثل بصورة أساسية في:

أ) الشروع في تأسيس وحدة التمويل الأصغر.

ب) إكمال المسح الخاص بمناخ الاستثمار.

ج) تأسيس ملتقى القطاع الخاص-العام كآلية للحوار حول السياسات.

لا يوجد في الوقت الراهن إطار قانوني للحد من الممارسات الاحتكارية ولكن هنالك تشريع جديد للمنافسة تمت مناقشته في البرلمان في عام 2005م. ويمكن القول إجمالا أن الأسواق حرة لمعظم السلع وكذلك بالنسبة لبعض الخدمات مثل الاتصالات وتوليد الطاقة.

أما فيما يتعلق بالتمويل الأصغر وعلى الرغم من أهميته البالغة فهو ما زال محدود الأثر والانتشار. تتمثل أهم عوائق التمويل الأصغر في ضعف الانتشار الجغرافي لمؤسسات التمويل الأمر الذي يحد من إيصال التمويل لقطاع الأعمال الريفية مثل صغار المزارعين. أيضا إن نسبة التمويل الخاص للناتج المحلي الاجمالي تتميز بالانخفاض مقارنة بالدول التي في مستوى المقارنة مع السودان.

تتمثل التحديات التي تواجه القطاع الخاص في ضعف القدرات التي تحد من قدرته في المساهمة في التنمية والحفاظ على الموارد البيئية، ضعف دور وتأثير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في القطاع الإنتاجي، عدم كفاية اللوائح والنظم التي تعظم المنفعة في القطاع الإنتاجي (مثل قوانين ملكية الأرض ونظم ضبط الجودة)، والحاجة لإصلاح إجراءات الاستثمار التي يمكن أن تؤدي لتحسين التنافسية في الأسواق العالمية.

**الشفافية والمحاسبية في النشاط الحكومي:**

يعتبر عنصرا الشفافية والمحاسبية من أهم العناصر ذات الأثر المتداخل التي تؤثر في تحسين فاعلية الأنشطة التنموية، حيث تسهل من مشاركة وإشراف تنظيمات المجتمع المدني والإعلام على الأنشطة الحكومية.

من أهم الإجراءات التي تساعد في مشاركة تنظيمات المجتمع المدني والإعلام في عمليات الحكومة إتاحة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بتلك الأنشطة. ويمكن تسهيل الحصول على المعلوم ات من خلال إصدار بيانات الموازنة والمشتريات الحكومية، وتسهيل الحصول على التقارير والوثائق الحكومية إلى جانب النشر الواسع للمعلومات المتعلقة بأنشطة وأداء الأجهزة الحكومية من خلال ما يعرف بالحكومة الالكترونية.

فيما يتعلق بالسودان فانه يعانى من شح البيانات المتعلقة بالأنشطة الحكومية. إلى جانب ذلك فان الكثير من البيانات المتوفرة إما ناقصة أو غير كافية. وفي هذا الخصوص يلاحظ أن البيانات الأساسية المتعلقة بتفاصيل الموازنة العامة لا يتم نشرها بصورة واسعة. إلى جانب ذلك فان انعدام التصنيف الوظيفي لأوجه الإنفاق الحكومي يجعل من الصعب التعرف على أوجه

الإنفاق الحكومي. ولكن تم إحراز تقدم ملحوظ في هذا الخصوص بعد تبنى نظام إحصائية مالية الحكومة (GFS) الذي جعل من الموازنة العامة أكثر شفافية.

يجدر بالذكر أن عنصر الشفافية يعتبر من أهم متطلبات تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج الاستخصاص. ولعل من أكثر ما يؤخذ على برامج الاستخصاص في السودان هو ضعف الشفافية.

## خاتمة:

لقد تم التطرق في الورقة للأوجه المختلفة لعملية بناء قدرات الدولة في المجالات المختلفة ذات العلاقة بالحوكمة الاقتصادية وما تم فيها من إصلاحات والتحديات الماثلة في كل من تلك الأوجه. لقد خلصت الورقة إلى أن عملية بناء القدرات المؤسسية هي عملية هامة وضرورية لتحقيق الحوكمة الاقتصادية التي تؤدي إلى وجود مؤسسات قادرة علي توفير متطلبات المجتمع بكفاءة وعدالة. أيضاً من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن عملية بناء القدرات المؤسسية هي عملية طويلة ومستمرة وتتطلب وجود مناخ سياسي ملائم يضمن الالتزام بتحقيق تلك الإصلاحات ويضمن توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة. كذلك ظهر جلياً أن هنالك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه عملية بناء القدرات والإصلاحات المؤسسية التي تتطلب أيضاً قدراً كبيراً من التعاون بين الحكومة والمؤسسات الدولية الداعمة إلى جانب الالتزام بعملية الإصلاح السياسي الشامل الذي يضمن وجود بيئة مواتية لتحقيق الحوكمة الاقتصادية.

## التوصيات:

### تقترح الورقة التوصيات التالية:

1/ ضرورة تخصيص قدر أكبر من الموارد والجهود نحو الإصلاحات المؤسسية على جميع مستويات الحكم.

2/ العمل على تقوية المحاسبية من خلال تحسين قدرات الحكومة وكذلك المؤسسات خارج النطاق الحكومي مثل البرلمان، المجتمع المدني، الإعلام والتنظيمات المجتمعية.

3/ دعم وتشجيع القطاع الخاص من خلال تقليل الإجراءات التنظيمية المقيدة وتوفير بيئة تنافسية.

4/ دعم مقدرات الحكومات المحلية في مجال تقديم الخدمات من رفع القدرات وتعبئة الموارد.

5/ ضرورة وضع تشريعات وإجراءات نافذة لمحاربة الفساد.

6/ بذل المزيد من الإصلاحات المالية خاصة فى مجال رفع القدرات.

7/ إعداد المزيد من الدراسات المتعمقة في مجالات الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية وعلاقتها بالنمو، عدالة توزيع الدخول والتنمية البشرية.

8/ إتاحة الحصول على الخدمات الأساسية وتقديمها للمجتمعات مع ضرورة إشراك المجتمعات في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

## المراجع:


Ekpo, Akpan (2002) «Economic Governance and the Partnership for Africa Development (NEPAD)». Paper presented at the African Forum for Envisioning Africa, 26 - 29 April, Nairobi, Kenya.

Elbadawi, Ibrahim (without date) «Toward a Vision for Equitable and Sustainable Development» Draft paper.

Joint Assessment Mission (JAM) (2005). «Clusters Report», Vol. III, Khartoum: UNDP, World Bank and Government of Sudan.

UNDP, (1997) «Governance for Sustainable Human Development», UNDP policy paper.

World Bank, (2000) World Development Report, 2000-2001, Oxford University Press, New York, N.Y.

World Bank (2007) «Strengthening World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption».

World Bank (2007) «Sudan Public Expenditure Review» Report No. 41840-SD.

# محددات دالة عرض النقود وإسقاطاتها بالإشارة لحالة السودان

حنان محمد الحسن
إدارة الإحصاء

## مقدمة:

تقوم النقود بدور هام وحيوي في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة علي السواء، ولا يقتصر دورها علي مجرد قيامها بالوساطة في المبادلات وقياس قيمة السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلي التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوي العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، لذلك تُولي السلطات النقدية ممثلة في البنوك المركزية ومؤسسات النقد عملية إصدار وتنظيم عرض النقود أهمية قصوى باعتبار أنه يمثل هدفاً وسيطاً أو وسيلة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، بالإضافة إلى مساهمته في وضع السياسات النقدية والتمويلية الملائمة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، حيث إن تحديد الحجم الأمثل للسيولة في الاقتصاد يؤدي إلى ضمان أن يكون التوسع في عرض النقود متسقاً مع الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة والمتعلقة بالنمو والتضخم وموقف ميزان المدفوعات.

تحاول هذه الدراسة استخدام الأسلوب العلمي والقياسي في التحليل والتقدير والاستشراف للمتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل، وبصفة خاصة المتغير الاقتصادي عرض النقود من خلال الإجابة علي الأسئلة التالية:

1. هل يمكن توفير وسائل علمية حديثة وغير تقليدية تعمل علي تقدير ودراسة دالة عرض النقود لتساهم في قياس أداء الاقتصاد النقدي ووضع السياسات النقدية والمالية الملائمة؟
2. ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمستوي العام للأسعار، ومتوسط سعر الصرف؟
3. وهل تصلح الدالة المقدرة للاستشراف بعرض النقود في الأجل الطويل؟

**تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:**

* يمكن تقدير دالة عرض النقود من خلال نموذج هيكلي تطبيقي قياسي يمثل فيه عرض النقود المتغير التابع ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والمستوي العام للأسعار ويمثله الرقم القياسي لأسعار

المستهلك لمجموعة الدخول المتوسطة ومتوسط سعر الصرف كمتغيرات مستقلة.

* العلاقة التي تربط بين عرض النقود والمتغيرات المستقلة علاقة طردية موجبة.

* يمكن استخدام النموذج المقدر في الاستشراف بعرض النقود في الأجل الطويل.

لذلك تقترح الدراسة أن يكون النموذج ممثلاً بالدالة التالية:

$$MS = \beta_0 + \beta_{1*} GDP_R + \beta_{2*} CPI + \beta_{3*} EX + e_t$$

حيث أن: عرض النقود MS =

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = $GDP_R$

الرقم القياسي لأسعار المستهلك = CPI

سعر الصرف = EX

حد الخطأ العشوائي ويشمل العوامل غير المضمنة في النموذج = $e_t$

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تغطي الفترة (1990-2007) بالاقتصاد السوداني.

**محددات عرض النقود:**

تصف نظرية عرض النقود العوامل التي تحدد حجم كمية النقود والتي تأتي نتيجة لتفاعل سلوكيات ونظام البنك المركزي والبنوك التجارية والأفراد جميعها. يتم تناول هذا الموضوع من خلال مدخلين. المدخل الأول يتناول عرض النقود باعتباره متغيراً داخلياً تتحدد قيمته داخل النموذج بواسطة عوامل خارجية تتمثل في العوامل التي تدخل في تكوين القاعدة النقدية، أي يمكن التحكم فيه من خلال أدوات السياسة النقدية. بينما يتناول المدخل الثاني يفترض أن العوامل الداخلية هي المحددة لعرض النقود بصورة تضعه في نطاق السلوك الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج هيكلي تتحدد عوامله الداخلية من داخل النموذج.

المدخل الأول: القاعدة النقدية واحتياطيات البنوك وعرض النقود:

Monetary Base, Bank Reserve, And The Money) (Supply [1]:

يتم في هذا المدخل وضع عرض النقود باعتباره متغير يتحدد بعوامل خارجية، وهو يتشابه مع الأسلوب الآلي المتبع في إطار نظرية كمية النقود، حيث يتم وضع عرض النقود في الجانب الأيمن من المتطابقة، بحيث يساوي في الجانب الأيسر مقدار مضاعف من القاعدة النقدية. يتم الحصول علي المضاعف باعتباره المتمم الحسابي لجانبي المتطابقة. يستند هذا الأسلوب إلى نظرية الائتمان المصرفي التي تقرر انفراد البنوك التجارية بعملية إصدار الائتمان وخلق النقود المصرفية. يتم التعبير عن متطابق عرض النقود كالتالي:

عرض النقود ($M_2$) = القاعدة النقدية . المضاعف النقدي.

تتعرض هذه الصيغة لجملة من الانتقادات باعتبار أنها لا يمكن أن تستخدم كأداة لتطبيق سياسة معينة، إلا انه ووفقاً لافتراضات معينة تتعلق باستقرار مضاعف النقود يؤكد مؤيدو هذا المدخل أن السلطات النقدية ممثله في البنك المركزي يمكنها التحكم في عرض النقود بصورة مباشرة من خلال استخدامها لأدوات السياسة النقدية، التي من أهمها أدوات السوق المفتوحة، والتي تستهدف بصورة مباشرة التأثير في كمية الأصول الاحتياطية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، فضلاً عن تأثيرها في حجم الإقراض المصرفي وفي حجم الودائع المصرفية وفي عرض النقود، وذلك بالإضافة إلى استخدام أسلوب تغيير سعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي (علاوة علي مكوناتها ضمن القاعدة النقدية) كأداتين إضافيتين للتأثير في حجم الاحتياطيات النقدية لدي البنوك التجارية.

يتم تناول القاعدة النقدية من زاويتين مختلفتين الأولى من ناحية مصدرها أو البنود المقابلة لها من مكونات القاعدة النقدية والتي تشمل صافي الأصول الخارجية لدي البنك المركزي وصافي المطلوبات من الحكومة والبنوك التجارية ومؤسسات القطاع العام لدي البنك المركزي بالإضافة إلى صافي التزامات القطاع الخاص لدي البنك المركزي. أما الزاوية الثانية فتشمل أوجه استخدامها من عملة متداولة خارج الجهاز المصرفي والاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية.

(1) باري سيجل - النقود مرجع سبق ذكره - ص 173.

يشمل متغير القاعدة النقدية أو ما يُعرف بالنقود ذات الطاقة العالية (High Power Money) علي احتياطيات البنوك التجارية (Bank Reserves) بالإضافة إلى العملة المتداولة في أيدي الأفراد (Currency In Public Hands). تتكون احتياطيات البنوك من الاحتياطي القانوني ويتحدد كنسبة من الودائع بالعملة المحلية الأجنبية بالإضافة إلى الاحتياطي الإضافي (Excess Reserve). يظهر هذا الجزء من الاحتياطيات (الاحتياطي الإضافي) عندما يشتري البنك المركزي أو وزارة المالية سندات من الأفراد عن طريق عمليات السوق المفتوحة. فعندما يشتري البنك المركزي السندات من الأفراد أو المؤسسات غير المصرفية، فإنه يدفع شيكات مسحوبة علي حسابه، يقوم بعدها الأفراد أو المؤسسات غير المصرفية بإيداع هذه الشيكات في البنوك التجارية التي تقوم بإرسالها للبنك المركزي. وعند استلام البنك المركزي للشيك يزيد من احتياطيات البنك التجاري بنفس قيمة الشيك. وتمثل الاحتياطيات الجديدة احتياطيات إضافية للجهاز المصرفي.

تعتبر القاعدة النقدية صناعة السلطات النقدية، إذ يقوم البنك المركزي بإصدارها في شكل نقود ورقيه أو معدنية وتوضع في التداول تحت طلب البنوك التجارية والأشخاص العاديين من خلال طرح سندات البنك المركزي. يتحول بعض هذه العملات إلى ودائع مصرفية والبعض الآخر يذهب إلى جيوب الأفراد. يسيطر البنك المركزي ووزارة المالية من خلال جهاز تحكم تديره السلطات النقدية علي حجم القاعدة النقدية. كما يعتمد تقسيم القاعدة النقدية ما بين العملات واحتياطيات البنوك علي ذوق وتفضيل الأفراد وليس البنوك، وذلك من خلال نقلهم للنقود من عملات إلى ودائع وبالتالي التأثير علي احتياطيات الجهاز المصرفي.

يؤدي نقصان أو زيادة القاعدة النقدية أو التغير في مكوناتها إلى تأثير مضاعف علي عرض النقود، فإذا زادت القاعدة النقدية بمبلغ ووصل جزء يسير من هذا المبلغ إلى احتياطيات البنوك زادت العملة المتداولة بين الجمهور بالجزء الأكبر المتبقي، وبما أن الاحتياطيات هي جزء من الودائع والتي بدورها جزء من عرض النقود، لذلك فإن الودائع ستزيد بمقدار الزيادة في الاحتياطيات مضروبة في نسبة الاحتياطي القانوني علي الودائع. مجموع الزيادة في عرض النقود ($M_2$) من العملة المتداولة بالإضافة إلى الزيادة في الودائع تمثل ضعف الزيادة في القاعدة النقدية، ومن هنا يظهر اثر مضاعف عرض النقود (Money Multiplier).

أي أن:

المضاعف النقدي = عرض النقود M2)) ÷ القاعدة النقدية

وتجدر الإشارة إلى أن العرض النقدي يمثل جانب الخصوم في المسح النقدي، بينما تمثل العوامل المؤثرة عليه جانب الأصول في المسح النقدي والتي تعني بالضرورة البنود المقابلة لوسائل الدفع والتي تؤثر في القاعدة النقدية التي سبق ذكرها في صافي الأصول الأجنبية (Net Foreign Assets)، وصافي الأصول المحلية (Net Domestic Assets)، وبنود أخرى (Other Item Net). وعليه يمكن تمثيل عرض النقود في المعادلة آلاتية:

السيولة = صافي الأصول الأجنبية + صافي الائتمان المحلى + صافي البنود الأخرى.

المدخل الثاني: محددات عرض النقود في صورة نموذج هيكلي[1]:

يعكس هذا المدخل الرؤية الجديدة للكينزيين الجدد في محددات كمية النقود في الاقتصاد. في هذا المدخل يتم التعامل مع عرض النقود كمتغير خارجي يدخل في تحديد سلوكه الاقتصادي عدد من المتغيرات الداخلية، وذلك من خلال نموذج هيكلي يعكس العلاقات المتشابكة بين المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج.

يمكن وصف محددات عرض النقود في مدي مساهمتها ودورها في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها علي كمية النقود وتغيراتها كأداة للسياسة النقدية المستهدفة، يمكن تناول أهم المحددات التي تؤثر علي عرض النقود والممثلة في الناتج المحلي الإجمالي والمستوي العام للأسعار ومتوسط سعر الصرف. سوف يتم تناول هذه العوامل من خلال قنوات التأثير النقدي علي المتغيرات

(1) د. محمد عزت محمد إبراهيم - مرجع سبق ذكره - ص 252.

الكلية المستهدفة وليس من خلال المنظور القطاعي في كل من سوق السلع وسوق النقود.

**1/ علاقة عرض النقود بالمستوي العام للأسعار:**

يحدد عرض النقود كمية النقود في الاقتصاد، بينما يحدد الطلب علي النقود متوسط الأسعار، وأدى قبول هذه النظرية (وبصفة خاصة في البلاد النامية التي اتبعت نظام السوق في تشغيل الاقتصاد القومي) إلى تبني السلطات النقدية سياسة تمكنها من السيطرة علي التضخم عن طريق التحكم في كمية النقود الموجودة في الاقتصاد. وإذا استطاعت السلطات النقدية أن تتوقع معدل نمو الناتج الكلي بشكل صحيح فيمكنها زيادة كمية النقود بنفس المعدل للحفاظ علي حالة من الاستقرار في الأسعار تسمح بتوفير بيئة اقتصادية مناسبة لتنفيذ عمليات التنمية الاقتصادية. يكون الطلب علي النقود ذا علاقة طر دية مع كمية النقود في الاقتصاد، وعرض النقود متغير خارجي يحدد مقداره البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية، حيث يكون عرض النقود لانهائي المرونة مع مستوي الأسعار. لذلك يعتقد الاقتصاديون أن أحد الأسباب الرئيسية للتذبذب في المستوي العام للأسعار هو زيادة كمية النقود عن حجم السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد الوطني.

**2/ علاقة عرض النقود بالناتج المحلي الإجمالي:**

ينتقل أثر التغير في عرض النقود في النموذج الكينزي البسيط من خلال جدول الطلب علي النقود وجدول الكفاية الحدية للاستثمار ومضاعف الاستثمار، حيث يؤدي التوسع في عرض النقود إلي خفض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى توسع الاستثمار وزيادة الإنفاق الكلي من خلال مضاعف الاستثمار الذي يربط التغيرات في حجم الاستثمار بالتغيرات في الدخل، وبالتالي يؤدي التغير في عرض النقود إلى زيادة مضاعفة في الدخل والناتج.

**3/ علاقة عرض النقود بسعر الصرف:**

تعتمد علاقة عرض النقود بسعر الصرف علي النظام المتبع في تحديد سعر الصرف. فإذا كان النظام المتبع هو تطبيق سعر الصرف الثابت، فإن زيادة عرض النقود بواسطة السلطات النقدية تؤدي إلى ارتفاع مستوي الأسعار المحلية وانخفاض سعر الفائدة، ومع استمرار بقاء أسعار العملات الأجنبية ثابتة، ترتفع الأسعار المحلية نسبياً إلى الأسعار الأجنبية، وتزداد بالتالي مشتريات الأفراد من السلع والخدمات الأجنبية، بينما يؤدي انخفاض أسعار الفائدة عن نظائرها الأجنبية إلى تدفق رأس المال الأجنبي قصير الأجل إلى الخارج وبالتالي تدهور ميزان المدفوعات (انخفاض صافي الأصول الأجنبية). وبما أن صافي الأصول الأجنبية من مكونات عرض النقود، فإن ذلك ينعكس سلباً علي عرض النقود.

أما في حالة إتباع نظام أسعار الصرف المرنة أو المعومة، فإن التوسع في عرض النقود يؤدي إلي زيادة الطلب علي العملات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف. بينما يري البعض الآخر أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية.

ومع ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية ترتفع الأسعار المحلية للواردات من السلع النهائية، وينتقل الأثر مباشرة إلى المستوي العام للأسعار، كما يؤدي ارتفاع أسعار المواد الخام إلى زيادة تكلفة الإنتاج، الأمر الذي يحفز المنتجين المحليين إلي إنتاج بدائل للواردات بسعر منخفض.

أما بالنسبة للصادرات فإن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية مع ثبات الأسعار المحلية للصادرات سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات في الأسواق الأجنبية، وبالتالي زيادة الإنتاج، وان الإنتاج المتزايد يدفع المنتجين لزيادة الأسعار وتحقيق ربحية اكبر، مما يجعل من المطالبة بزيادة الأجور من قبل النقابات أمراً طبيعياً. والنتيجة النهائية لانخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية هي ارتفاع سعر الصرف وزيادة الدخل القومي بشقيه المتمثلين في الأسعار والناتج وانخفاض أسعار الفائدة المحلية.

مما سبق يتضح اختلاف أسلوب معالجة عرض النقود في كل من المدخلين السابقين في تناول هذه المحددات وأسلوب تأثيرها في عرض النقود، فمدخل القاعدة النقدية البسيط يفترض خارجية كل العوامل المحددة لعرض النقود، بينما تسمح الصورة الأحدث لهذا

المدخل بافتراض داخلية بعض العوامل المحددة لعرض النقود بصورة تضعه في نطاق السلوك الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج هيكلي ضخم يتناول كل محدد كمتغير داخلي تتحدد قيمته في النموذج.

وبمقارنة المدخلين السابقين، يري مؤيدو مدخل القاعدة النقدية بساطة هذا المدخل، حيث يؤدي إلى وجود عدد محدود من المتغيرات التي تسمح للسلطة النقدية بتحديد قيمة مضاعف عرض النقود، بينما يؤدي افتراض خارجية العوامل المحددة للقاعدة النقدية في هذا النموذج وقبول اتجاه مدرسة العملة بقدرة البنك المركزي علي التحكم أو التأثير في القاعدة النقدية إلي وجود علاقة قوية بين عرض النقود ومحددات المضاعف والقاعدة النقدية، وهذا هو المطلب الرئيسي لسيطرة البنك المركزي في عرض النقود في الاقتصاد.

أما بالنسبة لمدخل النموذج الهيكلي، فيري البعض انه يحتاج إلى بناء نموذج تفصيلي للنظام النقدي وإلى مجموعة كبيرة من المعادلات السلوكية والبيانات الإحصائية التي تحتاج إلى جهد وتكلفة ضخمة لا تبررها النتائج التقريبية التي يتم الحصول عليها أو إلى تتبع القنوات التي يعتقد أن تصرفات السياسة النقدية تنتقل من خلالها إلى عرض النقود. غير أن استخدام هذا المدخل يمكن السلطات النقدية من إعطاء صورة تقريبية للاستشراف بعرض النقود في الأجل الطويل، الشيء الذي يفتقده مدخل القاعدة النقدية.

وبصفة عامة يتطلب استخدام هذا المدخل ضرورة وجود سوق نقدية ومالية متسعة تعمل بكفاءة وبصورة تسمح بسرعة ظهور الآثار الاقتصادية المتداخلة، هذا بالإضافة إلى ضرورة توفر المعلومات الكافية لبناء النموذج بصورة تفصيلية. أما مدخل القاعدة النقدية فإنه يكون أكثر ملائمة للتطبيق في بيئة الاقتصاديات ذات الأسواق النقدية والمالية المتخلفة أو غير الموجودة أصلاً.

**تقدير دالة عرض النقود واستخدامها في الاستشراف:**

يعتبر بناء النماذج الاقتصادية من الوسائل الحديثة التي تمكن الوحدات الاقتصادية من التقدير والاستشراف بالمتغيرات الاقتصادية المتداخلة والمتشابكة خاصة في ظل توفر البيانات والإحصاءات الصحيحة.

تعتبر الخطوة الخاصة بتحديد المتغيرات التي تدخل في العلاقة الاقتصادية المراد بحثها مع تحديد شكل النموذج رياضياً هي الخطوة الأولى في مجال القيام بالدراسة القياسية. ويشكل جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الواردة في النموذج الخطوة الثانية في ذلك الاتجاه. أما الخطوة الثالثة فإن المعلومات الإحصائية يُجري فحصها حسب الطرق القياسية بغية التأكد من استقرارها لضمان صحة التقدير لمعالم النموذج النظري المجهولة، ثم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة علي النموذج المقيس لمعرفة مدي صلاحيته في إعطاء صورة حقيقية للنظام المراد دراسته. يلي هذه الخطوة فحص مدى قابلية النموذج المقيس للاستخدام في أغراض الاستشراف.

يمكن صياغة العلاقة الدالية بين المتغير التابع عرض النقود (MS) والمتغيرات المستقلة الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ($GDP_R$)، والمستوي العام للأسعار ويمثله الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالنسبة لمجموعه الدخول المتوسطة (CPI)، ومتوسط سعر الصرف (EX) في صورة نموذج هيكلي يمكن من خلاله قياس وتقدير دالة عرض النقود.

تفترض الدراسة أن المتغير التابع ويمثله عرض النقود (MS) يتأثر بعلاقة طردية بكل من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ($GDP_R$)، والمستوي العام للأسعار ويمثله الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالنسبة لمجموعة الدخول المتوسطة (CPI) ومتوسط سعر الصرف (EX).

أي أن: $MS=f(GDP_R, CPI, EX)$

النظرية الاقتصادية لا تحدد الشكل الرياضي للنموذج، وإنما يتم تحديده عن طريق عدة أساليب أهمها أسلوب التجريب، وذلك بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة، ومن ثم اختيار الصيغة التي تعطي أفضل النتائج حسب المعايير الاقتصادية والقياسية والإحصائية.

الشكل البياني التالي يوضح شكل وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع (MS) والمتغيرات المستقلة ($GDP_R$, CPI, EX) وهي علاقة طر دية موجبة.

## العلاقة بين عرض النقود والمتغيرات المستقلة

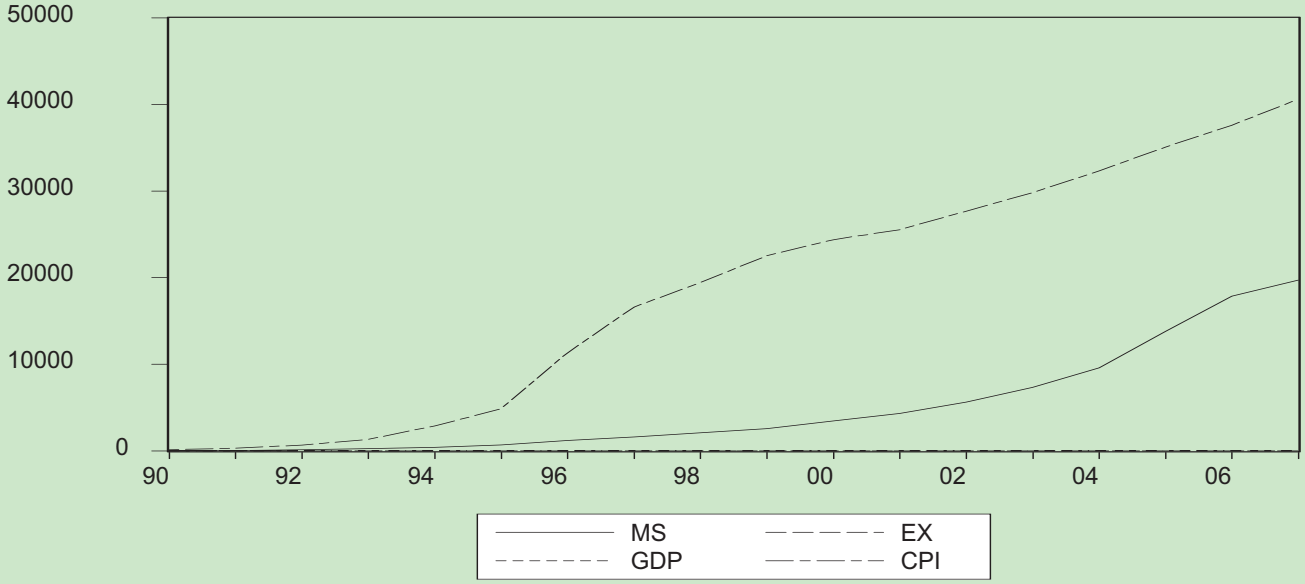


تم توقع الإشارات المسبقة للمعالم بناء علي ما تقدمه النظرية الاقتصادية أو الدراسات السابقة كما يلي :

$B_{0>0}$ موجبة الإشارة وهي تمثل القدرة الذاتية للمتغير عرض النقود. وهي قيمة المتغير عندما تكون قيمة كل من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة والمستوي العام للأسعار ومتوسط سعر الصرف تساوي الصفر.

$B_{1>0}$ موجبة الإشارة وذلك للعلاقة الطردية بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة.

$B_{2>0}$ موجبة الإشارة وذلك للعلاقة الطردية بين عرض النقود والمستوي العام للأسعار.

$B_{3>0}$ موجبة الإشارة وذلك للعلاقة الطردية بين عرض النقود متوسط سعر الصرف.

وبافتراض أن الشكل الرياضي لدالة عرض النقود في الصورة الخطية وممثلة في الشكل الرياضي التالي:

$$MS = \beta_0 + \beta_{1*} GDP_R + \beta_{2*} CPI + \beta 3 * D(EX, 2) + e_t$$

حيث:

عرض النقود MS =

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = $GDP_R$

الرقم القياسي لأسعار المستهلك = CPI

سعر الصرف = EX

حد الخطأ العشوائي ويشمل العوامل غير المضمنة في النموذج = $e_t$

يتم جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الواردة في النموذج من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

فحص استقرار البيانات:

وبما أن معظم الدراسات القياسية تعتمد علي البيانات، لذلك لابد من فحص البيانات وتنقيتها للحصول علي دقة في التقدير ودقة في قياس متغيرات النموذج، وذلك لضمان التوصل إلى اقل قيم للأخطاء العشوائية. يشتمل فحص البيانات علي تحليل بيانات السلاسل الزمنية للتأكد من خلوها من مشكلة الاتجاه العام.

لكي تكون السلسة مستقرة يجب أن يكون متوسط وتباين المتغير ثابتاً ومستقلاً عن الزمن، فإذا كانت السلسلة غير مستقرة يجب تحويلها إلى سلسلة مستقرة. يمكن التخلص من مشكلة عدم استقرار السلسلة الزمنية في التطبيقات العملية باستخدام عدة أساليب منها استخدام الأسلوب الرياضي لإزالة الاتجاه العام عن طريق تحويل البيانات (التحويل اللوغريثمي). وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق في حالة الاتجاه غير الخطي، واستخدام طريقة الفروق (Difference Method) للسلسلة حيث يتم الحصول علي الفروق من الرتبة الأولى أو الثانية وهكذا حتى يتم الحصول علي سلسلة مستقرة.

وعلى المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة الزمنية، من أهمها وأكثرها استخداماً في النواحي العملية وفي معظم البرامج الجاهزة هو اختبار جذور الوحدة. يعني وجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن. ويؤدي وجود جذر الوحدة إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي. هناك عدة طرق لاختبار جذر الوحدة منها طريقة فيلبس وبيرون (Philips - Peron 1988) لاختبار استقرار السلاسل الزمنية والذي يختلف عن طريقة ديكي فولر (Dicky- Foller) في أنه يستند إلي التوزيع غير المعلمي لحد الخطأ. ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة والذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة.

وضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذور الوحدة باستخدام طريقة فيلبس وبيرون (Philips & perron 1988) أن السلسلة الزمنية لكل من عرض النقود (MS) والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ($GDP_R$) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) مستقرة في مستوياتها، في حين أن سعر الصرف غير مستقر في مستوياته الأولى ولكنه مستقر في فروقه الثانية ($EX^2$)، وتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم في حالة سلاسل عرض النقود (MS) وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة $GDP_R$ والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (بمعني استقرار السلاسل في مستوياتها الأولى) والي رفض فرضيه العدم في حالة سلسلة متوسط سعر الصرف (EX) (أي أن السلسلة غير مستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة في فروقها الثانية).

## تقدير وتقييم معلمات النموذج:

تبدأ هذه المرحلة بعد الانتهاء من مرحلة صياغة النموذج وتشتمل علي الخطوات التالية:

* تقدير النموذج، وذلك عن طريق استخدام أسلوب التجريب لاختيار انسب شكل رياضي يمثل الدالة.
* تقييم نتائج تقدير النموذج، وذلك باستيفاء ثلاثة معايير هي المعيار الإحصائي والمعيار القياسي والمعيار الاقتصادي.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وتجريب الصيغة الخطية لدالة عرض النقود أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معنوية كل من الثابت C والذي يمثل القدرة الذاتية لعرض النقود ومتغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير الرقم القياسي للأسعار (القيم الاحتمالية لاختبار t اقل من 0.05)، في حين أن متوسط سعر الصرف غير معنوي (القيم الاحتمالية لاختبار t هي 0.805 وهي أكبر من 0.05) مما يعني عدم وجود علاقة تفسيرية بين عرض النقود ومتوسط سعر الصرف.

قيمة $R^2$ المعدلة تساوي 97.8 % هي نسبة عالية وهي دلالة علي جودة توفيق النموذج. القيمة الاحتمالية لاختبار F (0.0000) وتمثل المعنوية العالية لجودة التوثيق الكلي للنموذج.

المعيار القياسي للنموذج والذي يهتم بإرشاد الباحث إلي ما يجب أن تتصف به التقديرات من خصائص، كعدم التحيز والاتساق والكفاءة وغيرها من الخصائص التي يتم بها اعتماد نتائج تقديرات النموذج. في هذا المجال يتم التأكد من خلو النموذج من أهم ثلاث مشاكل للقياس وهي:

- مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multi co linearity) ويشير إلي وجود علاقة خطية تامة أو محدودة بين بعض المتغيرات المستقلة المضمنة في نموذج الانحدار.
- مشكلة اختلاف التباين (Heteroscedasticit) وتعني ارتباط المتغير المستقل بحد الخطأ والذي يؤدي إلى ظهور مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ. ظهور هذه المشكلة يؤدي إلى أن تكون النتائج المقدرة تفتقد لخاصية الكفاية وخاصية أدني تباين.
- مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) للبواقي وتشير إلى الحالة التي تكون فيها حدود الخطأ مترابطة مع بعضها البعض بحيث ينتفي الفرض الخاص بانعدام التغاير للحصول علي مقدرات مربعات صغري عادية تتسم بالكفاية.

توضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لدالة عرض النقود وجود ارتباط خطي قوي بين كل من سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار من جهة والناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي للأسعار من جهة أخري (0.90 & 0.94 علي التوالي) غير أن درجة الارتباط اقل من قيمة معامل التحديد المعدل (0.98).

وعند استخدام تحليل فريش لحل مشكلة الارتباط الخطي ولاستبعاد المتغير غير المهم أو غير المرغوب فيه، وجد أن إضافة متوسط سعر الصرف علي الدالة المقدرة لعرض النقود من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الرقم القياسي للأسعار (والتي تمثل أفضل النتائج المتحصل عليها) يزيد من معامل التحديد المعدل من 95.8 % إلى 97.8 % إلا أنه غير معنوي (القيمة الاحتمالية لاختبار t هي 0.805 وهي أكبر من 0.05).

تم استخدام اختبار (White Heteroskedasticity) والذي وضح خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين، إذ أن القيم الاحتمالية للاختبار هي 0.343 & 10.28 وهي اكبر من القيمة 0.05.

قيمة الديربن واتسون (1,52) وهي قيمة يمكن قبولها للدلالة علي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

أما المعيار الاقتصادي فهو من المعايير المهمة والمستخدمة لتقييم النموذج، حيث يتم النظر لإشارات معالم النموذج ومقارنتها بالإشارات المسبقة للمعالم والمحددة في النظرية الاقتصادية.

إشارة الثابت $\beta_0 > 0$ والتي تمثل القدرة الذاتية لعرض النقود السالبة وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية.

إشارة $\beta_1 > 0$ وهي موجبة مما يعني طردية العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي وهي تطابق منطوق النظرية الاقتصادية. إذ أن الكمية المعروضة

من النقود لابد أن تساهم في الزيادة الحقيقية للإنتاج والدخل.

إشارة $\beta_2$ > 0 وهي سالبة، مما يعني عكسية العلاقة بين عرض النقود والرقم القياسي للأسعار، وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية. يمكن أن تكون العلاقة عكسية في حالة أن تذهب كل الكمية المعروضة من النقود لزيادة الناتج الحقيقي فتتوفر السلع والخدمات وبالتالي تقل الأسعار خاصة في ظل عدم حيازة الجمهور للنقود وهو أمر لا يمكن حدوثه.

إشارة $\beta_3$ > 0 وهي سالبة، مما يعني عكسية العلاقة بين عرض النقود ومتوسط سعر الصرف، وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية، إذ أن التوسع في عرض النقود يؤدي إلي زيادة الطلب علي العملات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية. ومع ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية ترتفع الأسعار المحلية للواردات من السلع النهائية، وينتقل الأثر مباشرة إلى المستوي العام للأسعار.

وعند استبعاد متوسط سعر الصرف من المعادلة لمعالجة مشكلة ارتباطه خطياً مع الرقم القياسي للأسعار، وتغير الشكل الرياضي لدالة عرض النقود إلى الصيغة النصف لوغريثمية لمحاولة رفع قيمة معامل التحديد، تتضح نتائج التقدير التالي :

LOG (MS) = 4.8533365 + 0.013687341*GDPR + 0.00012695415*CPI

توضح نتائج التقييم لدالة عرض النقود الآتي:

توصلت نتائج المعيار الإحصائي للدالة النصف لوغريثمية إلى أن متغير الناتج المحلي الإجمالي غير معنوي (القيم الاحتمالية لاختبار t هي 0.879 وهي اكبر من 0.05) مما يعني عدم وجود علاقة تفسيرية ما بين متغير الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، في حين أن متغير الرقم القياسي للأسعار معنوي. قيمة $R^2$ المعدلة تساوي 90.1 % وهي نسبة بسيطة نسبياً لأنها اقل من المعدل المتحصل عليه في الصورة الخطية للنموذج. القيمة الاحتمالية لاختبار F (0.0000) وتمثل المعنوية العالية لجودة التوثيق الكلي للنموذج.

يوضح معامل ديربن واتسون (0.34) وجود مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ، بالإضافة إلى وجود مشكلة اختلاف التباين، إذ أن القيمة الاحتمالية لاختبار White هي 0.006 & 0.02 وهي أقل من 0.05. إشارات المعالم $\beta_0$، $\beta_1$، $\beta_2$ جميعها موجبة وهي تطابق منطوق النظرية الاقتصادية، ألا أن أهمية الناتج المحلي الإجمالي في تفسير دالة عرض النقود يجعل من حذفه أمراً غير وارد، لذلك نري ضرورة إجراء محاولة أخري لتغيير الشكل الرياضي لدالة عرض النقود حتى نحصل علي أحسن صيغة رياضية تمثل الدالة وترفع من قيمة معامل التحديد المعدل وتعالج مشكلتي الارتباط الخطي واختلاف التباين.

وبتجريب الصيغة اللوغريثمية الكاملة للدالة، تظهر نتائج التقدير الآتية :

LOG(MS) = -4.4853038 + 2.689965*LOG($GDP_R$) + 0.56245415*LOG(CPI)

كل المتغيرات معنوية جداً (القيم الاحتمالية لاختبار t هي 0.000) وهي أقل من 0.05) مما يعني وجود علاقة تفسيرية قوية ما بين عرض النقود ومتغير الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وما بين عرض النقود الرقم القياسي للأسعار من الجهة الأخرى.

قيمة $R^2$ المعدلة تساوي 99.7 % وهي نسبة عالية جداً.

القيمة الاحتمالية لاختبار F (0.0000) تمثل معنوية جودة التوثيق الكلي للنموذج العالية. قيمة ديربن واتسون (1.94) توضح خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. يخلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين، إذ أن القيمة الاحتمالية للاختبار هي 0.213 & 0.189 وهي أكبر من 0.05.

إشارة القاطع $\beta_0$ > 0 سالبة وهي قيمة لوغريثمية وتعني بالضرورة أن القيمة المقابلة لها موجبة.

إشارة $\beta_1$ > 0 وهي إشارة موجبة توافق منطوق النظرية الاقتصادية.

إشارة $\beta_2$ > 0 وهي إشارة موجبة توافق منطوق النظرية الاقتصادية.

الإشارات المذكورة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي للأسعار تعني طر دية العلاقة بين كل من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي من جهة، وعرض النقود والرقم القياسي للأسعار من جهة أخري. وبذلك تصبح الصيغة اللوغريثمية هي انسب شكل رياضي يمثل دالة عرض النقود.

توضح نتائج التحليل أن 99.7 % من التغيرات التي تحدث في عرض النقود يفسرها الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمستوي العام للأسعار والباقي 0.3 % عبارة عن أثر العوامل الأخرى غير المضمنة في النموذج، وهذا دلالة علي جودة توفيق النموذج. نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لوحده في تفسير عرض النقود نسبة عالية تمثل 94 % والنسبة الباقية يفسرها الرقم القياسي للأسعار. هذا يعكس أهمية الناتج المحلي الإجمالي في تفسير عرض النقود، إذ يكون النموذج حساساً لأي تغيير يطرأ علي الناتج الحقيقي. إذا تم استغلال الكمية المعروضة من النقود في زيادة الناتج الحقيقي، فإن الرقم القياسي للأسعار لا يتأثر أوقد ينخفض، أما إذا لم يتم استغلالها في الإنتاج الحقيقي، فإن أثر ذلك ينعكس علي الأسعار.

للتأكد من وجود العلاقة التوازنية بين عرض النقود والمتغيرات المستقلة المذكورة في الأجل الطويل تم إجراء تحليل التكامل المشترك باستخدام طريقه انجل - قرينجر (Engle - Granger, 1987) ذات الخطوتين : بتقدير المعادلة والتي تسمي انحدار التكامل المشترك (Co Integration Regression) عن طريق المربعات الصغرى العادية (OLS)، ثم اختبار استقرار البواقي et باستخدام اختبار فيلبس وبيرون (Philips-perron 1988). فإذا كانت الاختبارات تدل علي استقرار البواقي et، بحيث تكون البواقي متكاملة من رتبة واحدة، فإن الانحدار المقدر بينهما يكون غير زائف.

دلت نتيجة اختبار استقرار البواقي et علي خلوها من جذر الوحدة، حيث بلغت القيمة المحسوبة لجذر الوحدة للبواقي (3.84) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % (2.05)، وعليه فإن البواقي متكاملة تكاملاً مشتركاً من رتبه واحدة، وهذا يدل علي أن الانحدار الناتج عن التكامل المشترك حقيقي وغير زائف ولا توجد مشكله اتجاه عام. وجود التكامل المشترك بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، والمستوي العام لأسعار المستهلك وعرض النقود يعني وجود علاقة توازنية ومستقرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

تتضمن الخطوة الأخيرة في هذه الدراسة استخدام النموذج المقدر في الاستشراف بالمتغير التابع عرض النقود.

**الاستشراف (Forecasting):**

إن أحد استخدامات خط الانحدار المقدر هو الاستشراف بالقيم المستقبلية للمتغير التابع لقيمة معينة خاصة بالمتغير المستقل. يعتبر الاستشراف أحد الأهداف الهامة في الاقتصاد القياسي، تكمن أهميته في عمليه اتخاذ القرار حيال السياسات النقدية بصفة خاصة والاقتصادية الكلية بصفة عامة. تعتمد صحة الاستشراف علي صحة القيم المتوقعة التي تأخذها المتغيرات التفسيرية خلال فترة الاستشراف. كما يجب أن تكون العلاقة المقدرة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ثابتة خلال فترة الاستشراف.

قبل استخدام النموذج المقدر في عمليه الاستشراف، يجب أولاً اختبار مقدرة النموذج علي ذلك. فقد يكون النموذج المقدر ذا معني إحصائي واقتصادي ومقبولاً من الناحية القياسية ولكنه غير ملائم للاستشراف بسبب التغيرات السريعة التي تطرأ علي العلاقات بين المتغيرات. لذلك لابد من قياس دقة التنبؤات التي يتم الحصول عليها عملياً من النموذج القياسي للدالة موضوع الدراسة باستخدام معامل عدم التساوي لثيل (Theil) وهو من مخرجات برنامج (E. Views).

عند حساب معامل عدم التساوي لثيل (Theil) للنموذج المقدر بلغت قيمته 0.076 وهو أقل من الواحد الصحيح، مما يدل علي مقدرة النموذج الجيدة علي الاستشراف.

للاستشراف بالمتغير التابع عرض النقود خلال الفترة 2008) - 2013 م)، لابد من توقع قيم للمتغيرات

المستقلة التي تفسره كالناتج المحلي الإجمالي والمستوي العام لأسعار المستهلك خلال الفترة المذكورة، وذلك باستخدام طريقه المتوسطات المتحركة (Moving Average) بوسط متحرك من الرتبة الثالثة (3) MA، والتي أعطت قيم متوقعة للمتغيرات المستقلة اقرب للقيم الحقيقية من غيرها من الأساليب الإحصائية الأخرى. الجدول التالي بالرقم (1) يوضح القيم المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي للأسعار من خلال فترة الاستشراف (2008 - 2013م).

**جدول رقم (1)**
**يوضح القيم المتوقعة للمتغيرات المستقلة للفترة (2008-2013)**

| Year | GDPf | CPIf |
|---|---|---|
| 2008 | 21.94 | 37,764.50 |
| 2009 | 22.90 | 38,658.83 |
| 2010 | 23.13 | 39,009.69 |
| 2011 | 22.66 | 38,477.67 |
| 2012 | 22.90 | 38,715.40 |
| 2013 | 22.90 | 38,734.25 |

المصدر: إعداد الباحث

بعد تطبيق القيم المستقلة والمتوقعة خلال الفترة (2008-2013م) علي النموذج المقدر النهائي لدالة عرض النقود تظهر النتائج التالية والتي توضح القيم المتنبأ بها للمتغير التابع عرض النقود في الجدول رقم (2) التالي:

**جدول رقم (2)**
**القيم المستشرفة لعرض النقود للفترة (2008-2013)**

| Year | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| MS Forecasted Value | 16,594.56 | 18,296.67 | 19,278.71 | 18,405.29 | 19,241.11 | 19,255.97 |

يلاحظ أن القيم المستشرفة لعرض النقود متناقصة، وذلك يرجع إلى التسرب في الكمية المعروضة من النقود والتي لا تستثمر في زيادة الناتج الحقيقي، وإنما تتسرب في شكل عملة أجنبية إلى الخارج أو عملة مخزنة بأيدي الجمهور والقطاع الخاص وبالتالي لا تساهم في النشاط الاقتصادي.

بناءً علي نتائج التحليل العملي والتطبيقي للدالة المقدرة لعرض النقود تم التوصل للنتائج التالية:

- يمكن تقدير دالة عرض النقود في نموذج هيكلي تطبيقي قياسي يمثل فيه عرض النقود المتغير التابع ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والمستوي العام للأسعار ويمثله الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الدخول المتوسطة كمتغيرات مستقلة، في حين أن سعر الصرف متغير غير معنوي ولا يدخل من ضمن العوامل التي تحدد دالة عرض النقود خلال فترة الدراسة، وربما يرجع ذلك إلى تعدد استخدام أدوات السياسة النقدية من قبل البنك المركزي كأدوات مباشرة للتأثير في متوسط سعر الصرف.
- التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والمستوي العام للأسعار يفسران التغيرات التي تحدث في عرض النقود بنسبة 99.7 % والباقي 0.3 % عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج.
- العلاقة التي تربط بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة علاقة طردية موجبة وقوية (بنسبة 94 %)، مما يعطي لهذا المتغير أهمية وحساسية في التقدير والاستشراف بعرض النقود.
- العلاقة التي تربط بين عرض النقود والرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الدخول المتوسطة علاقة طردية موجبة إلا أنها غير قوية.
- يمكن استخدام النموذج المقدر في الاستشراف بعرض النقود في الأجل الطويل، إذ إن اختبار التكامل المشترك يدل على تكامل البواقي من درجة واحدة.

- إن الانحدار الناتج عن التكامل المشترك حقيقي وغير زائف ولا توجد مشكلة اتجاه عام مما يعني وجود علاقة توازنية ومستقرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.
- معدلات نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة غير متزايدة وأحياناً متناقصة أو ثابتة تنعكس علي القيم المستشرفة لعرض النقود، وهذا يدل علي أن الكمية المعروضة من النقود لا تستثمر في زيادة الناتج الحقيقي، وإنما تتسرب خارج النشاط الاقتصادي.

## توصيات الدراسة:

* الاعتماد على النموذج الهيكلي التطبيقي لدالة عرض النقود في التقدير والاستشراف بكمية النقود والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في الأجل الطويل.
* ضرورة وجود سوق نقدية ومالية متسعة تعمل بكفاءة وبصورة تسمح بسرعة ظهور الآثار الاقتصادية المتداخلة.
* الاهتمام بجودة البيانات ودقتها بما يضمن نتائج اكثر دقة في التحليل والاستشراف، إذ إن مشاكل صحة ودقة البيانات من اكبر المشاكل التي تواجه الباحث للوصول إلى نموذج يمكن الاعتماد علي نتائجه في رسم السياسات الاقتصادية.
* معالجة التسرب في عرض النقود من خلال دفع وتطوير الجهاز المصرفي وتشجيع الإنتاج المحلي.

## المصادر والمراجع:


1 / باري سيجل. النقود والبنوك في الاقتصاد، ترجمة د.طه عبد الله منصور ود.عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية. 1987م.

2/ د. عبد الرحمن يسري احمد. النقود والفوائد والبنوك، الإسكندرية. 1998م.

3/ د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن. مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطابع جامعة الملك سعود. 1997م.

4/ د. طارق محمد الرشيد. المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي. 2005م.

5/ د. محمد عزت محمد إبراهيم. اقتصاديات النقود والمصارف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 2000م.

6/ التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات مختلفة.

7/ التقارير السنوية للجهاز المركزي للإحصاء لعدة أعوام.

# أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول بالإشارة الى تجربة السودان

يوسف عثمان إدريس – إدارة السياسات

مقدمة:

يعتبر النفط من أهم المصادر التى تساعد فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لأثر عائداته وأرباحه السريعة والكبيرة على ميزانيات الدول المنتجة وتصاحب عمليات استخراجه تطوير البنيات التحتية فى أماكن الإنتاج مما يخلق نوعاً من النمو والاستقرار الاجتماعي.

إلا أن هذه الميزات الإيجابية لا تخلو من بعض المخاطر الناجمة من عدم استقرار الأسعار العالمية التى تحكمها عوامل العرض والطلب والتأثر بالتقلبات السياسية المحلية والعالمية ويتسبب أحياناً في انزلاق الدولة المنتجة فى فخ إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى والتركيز على هذا القطاع، كما انه يولد الصراعات السياسية والقبلية الداعية الى تقاسم الايرادات الناجمة، علاوة على أنه سلعة ناضبة والاعتماد عليها يؤدى الى خلق المجتمع الاستهلاكي وتعريض ميزانية الدولة الى مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي. وقد اتصفت أسعار النفط خلال العام 2008 بالتذبذب بين الارتفاع الحاد، حيث وصل قمته فى النصف الأول من العام، ثم الهبوط الشديد خلال الربع الأخير من العام.

تستعرض هذه الورقة فوائد النفط على الدول المنتجة وآثار انخفاض أسعاره عالميا على اقتصاديات تلك الدول، كما تدلف الى تجربة السودان فى هذا المجال وتختتم بالخاتمة والتوصيات.

## أولاً: فوائد النفط على اقتصاديات الدول:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة الأولية. وهو المادة الخام لعديد من المنتجات الكيماوية بما فيها الأسمدة والمبيدات ويدخل فى كثير من الصناعات، ولا شك أن له اثر كبير فى اقتصاديات العديد من الدول المنتجة فى العالم وبصورة مباشرة إذا تم استغلال فوائضه واستثمارها فى مشاريع إنتاجية استناداً على فرضية عدم استقرار أسعاره ونضوبه ومن أهم الفوائد الماثلة:

- يؤدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة.
- توفير الخدمات الأساسية بمناطق الإنتاج مثل المستشفيات والطرق والمدارس وشبكات المياه والكهرباء والمجمعات الثقافية.
- المساعدة في زيادة مشاريع التنمية وخلق فرص عمل جديدة مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة.
- توفير الطاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد البترولية.
- زيادة التجارة والسياحة والاستثمارات البينية.
- تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية مما يساعد على المحافظة على استقرار سعر الصرف.

- توفير راس المال وفتح المجال أمام الصناعات الجديدة مثل البتروكيماويات.
- إدخال التقنيات الحديثة وتدريب الموارد البشرية.
- إنشاء صناديق الاستقرار المالي وصناديق الأجيال القادمة.
- المساعدة في تخفيض مديونية القطاع العام.
- تخفيض معدلات التضخم.

**ثانياً: أسباب انخفاض أسعار البترول:**

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بغرض ضمان حقوق الدول المنتجة في صناعة النفط التي كانت تخضع وقتها للاحتكارات العالمية وتحاول المحافظة على استقرار أسعار النفط في الحدود المعقولة وذلك من خلال التحكم في كميات النفط التي تصدرها وتجنب إغراق أو تخفيض الكميات المنتجة على السوق العالمية. إلا أن هذه الموازنة تبقى صعبة التحقيق. وهو ما بدا واضحاً في موجات الارتفاع الحاد والهبوط الكبير في الأسعار منذ إنشاء أوبك وحتى الآن. ومن أسباب ذلك أن أعضاء أوبك قد لا تتفق مصالحهم بالضرورة ومن الصعوبة التوصل إلى إجماع على سياسات المنظمة. وغالبا ما تقوم الدول ذات احتياطات النفط الصغيرة نسبيا أو الدول ذات التعداد السكاني الكبير والموارد القليلة مثل إيران ونيجيريا بالضغط نحو رفع الأسعار وفي المقابل فإن دولا منتجة مثل المملكة العربية السعودية والكويت التي تمتلك احتياطات هائلة من النفط مع قلة تعداد سكانها، تخشى أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تعجيل التغير التكنولوجي وإلى تطوير ترسبات جديدة قد تقلل من قيمة النفط في أراضيها. وهناك دول منتجة خارج المنظمة لا تتقيد بسياساتها بالتالي تؤثر على سوق النفط العالمية. كما أن هناك خلافات مستمرة بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء تلتزم بالفعل بحصصها المتفق عليها.

هذا وقد تميزت أسعار النفط بتقلبات كبيرة خلال الفترة قيد الدراسة، حيث واصلت ارتفاعها في النصف الأول من العام 2008 مسجلا رقما قياسيا بلغ 147.3 دولار للبرميل كما موضح فى الجدول رقم (1)، وبمعدل متوسط بلغ 99.7 دولار للبرميل خلال العام 2008 كما يعكسه الجدول رقم (2)، إلا أن هذه الأسعار سرعان ما تراجعت فى الربع الأخير من العام الى معدل 32 دولاراً للبرميل، مما يعكس أن هذه التقلبات الكبيرة تشير إلى أن أسعار النفط كانت عرضة لعدد من التطورات التي لم تدم طويلا.

**جدول رقم (1)**
**متوسط أسعار النفط الشهرية**
**خلال العام 2008**

| الشهر | متوسط السعر في العام 2008 | نسبة التغير % | نسبة التغير عن مستويات العام 2007 % | متوسط السعر في العام 2007 | أعلى مستوى تم تسجيله | أدنى مستوى تم تسجيله |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 92.9 | 1.3 | 69.7 | 54.7 | 100.1 | 86.1 |
| 2 | 93.3 | 2.6 | 60.6 | 59.4 | 103.1 | 86.2 |
| 3 | 105.4 | 10.6 | 73.6 | 60.7 | 111.8 | 98.6 |
| 4 | 112.5 | 6.7 | 75.6 | 64.0 | 119.9 | 99.5 |
| 5 | 125.5 | 11.6 | 97.5 | 63.5 | 135.1 | 110.3 |
| 6 | 134.0 | 6.8 | 98.5 | 67.5 | 143.1 | 121.6 |
| 7 | 133.5 | 4.0- | 80.0 | 74.1 | 147.3 | 120.4 |
| 8 | 116.7 | 12.6- | 61.3 | 72.4 | 128.6 | 111.3 |
| 9 | 103.7 | 11.1- | 30.3 | 79.6 | 130.0 | 90.5 |
| 10 | 76.7 | 26.1- | 10.4- | 85.7 | 102.8 | 61.3 |
| 11 | 58.5 | 23.6- | 38.2- | 94.6 | 71.8 | 48.3 |
| 12 | 42.0 | 28.1- | 34.2- | 91.7 | 54.6 | 32.4 |

المصدر: بيت الاستثمار العالمي ( جلوبل)-الكويت.

**جدول رقم (2 )**
**متوسط أسعار النفط السنوية**
**خلال الخمسة أعوام السابقة**

| السنة | متوسط السعر (دولار أمريكي للبرميل) | نسبة التغير |
|---|---|---|
| 2004 | 41.4 | 33.3 |
| 2005 | 56.6 | 36.6 |
| 2006 | 66.2 | 17.0 |
| 2007 | 72.3 | 9.3 |
| 2008 | 99.7 | 37.9 |

المصدر: بيت الاستثمار العالمي ( جلوبل)-الكويت.

هذا وقد ألقت الأزمة المالية العالمية وتراجع معدلات الطلب على النفط بظلال على أسواق النفط وبدأت معالم الأزمة الائتمانية تتبلور فى سوق النفط العالمية. ويمكن إرجاع هبوط الأسعار العالمية إلى مجموعة من الأسباب من أهمها:

- تراجع الطلب على النفط نتيجة للازمة المالية التي طالت معظم اقتصاديات العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر اقتصاد في العالم والمستهلك الأول للنفط التي دخلت في مرحلة ركود اقتصادي منذ ديسمبر من العام 2007. كذلك فقد ظهرت في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوادر لتباطؤ معدلات النمو والنشاط الاقتصادي. كما شهد النمو في الاقتصادي الياباني انخفاضا حادا مما يشير إلى انخفاض الطلب الياباني على النفط. بالإضافة إلى ذلك انخفاض واردات الصين من النفط. وزيادة إجمالي المخزون النفطي بالاستفادة من انخفاض أسعاره. مما يؤدى إلى تقليص الطلب على النفط.

- المضاربات في سوق النفط وارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو. فضلا عما خلفته الأزمة المالية العالمية من تباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي الى سحب مليارات الدولارات من أموال المضاربة المستثمرة من سوق النفط مع انهيار الأسعار واحتمال عدم ارتفاعها مرة أخرى حتى يصل الركود الى أدناه.

- تراجع التوترات السياسية في بعض المناطق المنتجة.

- تراجع الحوافز الاستثمارية في سوق السلع بما فيها النفط كإجراء تحوطي من تحركات العملات ومعدلات التضخم.

- الانخفاض العام في العديد من أسعار السلع الأساسية الأخرى بما فيها الغاز الطبيعي

وتعود هذه الأسباب بصورة عامة الى اثر وانعكاسات الأزمة المالية العالمية وتزايد الاضطرابات المالية فى جميع أنحاء العالم والتي أدت الى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا. والتي انعكست على تراجع توقعات النمو الاقتصادي بالرغم من خطط الإنقاذ التي قررتها الولايات المتحدة. مما يشير إلى عمق المخاوف من الانزلاق نحو الركود الذي يلوح في الأفق. كما كان لتراجع أسواق الأسهم العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ خمسة أعوام أسباب مباشرة على الرغم من الخطوات المتخذة من جانب البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم للحفاظ على النظام المالي. مما يزيد المخاوف من استمرار تدهور الطلب على النفط. وفى هذا الإطار قامت منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك) بعدد من المحاولات والإجراءات للسيطرة على الأسعار من خلال الاجتماعات والقرارات المتخذة كما موضح فى الجدول رقم (3). فيما استوعبت الأسواق بعض عمليات الشراء التي نتجت عن انخفاض الإمدادات من قبل منظمة أوبك (تم تخفيض 4.2 مليون برميل يوميا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2008 من قبل المنظمة). وإعلان الصين عن خطط التحفيز الاقتصادية وقدوم الإدارة الأميركية الجديدة.

**جدول رقم (3)**
**اجتماعات منظمة الأوبك والقرارات المتخذة خلال العام 2008**

| تاريخ الانعقاد | مكان الانعقاد | نوع الاجتماع | القرارات المتخذة |
|---|---|---|---|
| 2 / 1 | فينا | غير عادى | لا تغيير |
| 3 / 5 | فينا | غير عادى | لا تغيير |
| 9 - 10 / 9 | فينا | غير عادى | خفض 520 ألف برميل في اليوم |
| 10 / 24 | فينا | غير عادى | خفض 1.5 مليون برميل فى اليوم |
| 11 / 29 | القاهرة | استشاري | لا تغيير |
| 12 / 17 | وهران | غير عادى | خفض 2.2 مليون برميل فى اليوم |

المصدر: بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) - الكويت.

ومن من المتوقع أن تبقى أسعار النفط ثابتة. لتتراوح ما بين 35 و55 دولاراً أمريكياً للبرميل في النصف الأول من العام 2009. وذلك في انتظار المزيد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في البلدان المتقدمة والآثار المترتبة لخفض منظمة أوبك الإنتاج والتي بدورها قد تؤدي إلى نقص في إمدادات النفط ثم عودة الأسعار فى التصاعد نسبياً في حال ظهور علامات تدل على تعافي النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام.

**ثالثاً: آثار انخفاض أسعار البترول:**

يؤثر هبوط أسعار النفط على ميزانيات الدول المنتجة على المدى الطويل والقصير معاً. ففي المدى القصير من خلال انخفاض التدفقات النقدية لتقديرات الأسعار في الميزانية ويكون خطره محدوداً إلا إذا استمر لفترة طويلة مما يضر بالخطط التنموية والمشروعات الاستثمارية. وفى المدى الطويل يؤدى إلى ركود اقتصادي طويل الأمد خاصة على اقتصاديات الدول التي تعتمد على النفط بشكل أساسي. وفى حالة هبوط الأسعار تقوم الشركات المنتجة بتخفيض إنتاجها وخسارتها المالية وتسريح عدد كبير من العاملين وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة. كما يؤدى إلى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات لانخفاض الصادرات والتأثير في النشاط الاقتصادي ككل والأثر على معدلات النمو الاقتصادي. كما يبدأ القطاع الخاص في المعاناة من انخفاض الإنفاق العام وعمليات التنمية ومشاريع البنية التحتية ولجوء الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض الإيرادات والتأثير على الأوضاع المعيشية للمواطنين. ويتأثر القطاع المصرفي من هذه الأوضاع بانخفاض الأنشطة الاقتصادية وانخفاض السيولة وعدم مقدرة عملائها على مقابلة التزاماتهم المالية تجاه المصارف. وعلى المدى الطويل ندرة فرص العمل إذا استمرت هذه الأوضاع. ويتسبب انخفاض الأسعار أيضا في تراجع نشاط سوق الأوراق المالية وفتور حماس المستثمرين الأجانب وترددهم في الاستثمار

وبالتالي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض خطوط التمويل الخارجية والإقراض وارتفاع تكاليف الحصول على تلك القروض وانخفاض الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي.

**رابعاً: تجربة السودان:**

بدا إنتاج وتصدير النفط السوداني في الربع الأخير من العام 1999 من خلال أطول خط للأنابيب بلغ طوله 1610 كلم. ويأتي هذا المشروع في إطار سياسات التحرير الاقتصادى التى هدفت الى تحريك جمود الاقتصاد السوداني وحشد الطاقات المتاحة واصلاح الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية. حيث ساهم في إيرادات الدولة وزيادة التدفقات المالية الأجنبية والاستثمار المباشرة والأثر الايجابى على القطاع الاجتماعي والمؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة.

وكانت له العديد من الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة الأخرى عليه بالرغم من الانتقادات الموجهة نحو السياسات التوزيعية بما فيها آليات توزيع الموارد وتوظيفها وتمركزها.

صارت إيرادات النفط تمثل الرقم المفصلي في إيرادات الدولة للموازنات التى تلت استخراج وتصدير البترول. فقد ارتفعت إيراداته فى الميزانية من 1 % فى العام 1998 إلى 62.9 % من أجمالي الايرادات فى العام 2008. كما موضح فى الجدول رقم (4). وتعزى الزيادة المستمرة في إيرادات النفط الى الزيادة المطردة في الإنتاج وفي نصيب الحكومة في الكونسورتيوم التي تقوم بإنتاج النفط في البلاد فضلاً عن الاستقرار العام في إنتاج هذه السلعة وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى دخول آبار جديدة دائرة الإنتاج كل عام.

**جدول رقم (4)**

**نسبة الايرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات**

(مليار دينار)

| العام | أجمالي الإيرادات | الإيرادات البترولية | النسبة(%) |
|---|---|---|---|
| 1997 | 108.6 | 1.4 | 1 |
| 1998 | 159.2 | 1.5 | 1 |
| 1999 | 209 | 15.9 | 8 |
| 2000 | 334 | 143.7 | 43 |
| 2001 | 366 | 149.7 | 41 |
| 2002 | 474.9 | 200.6 | 42 |
| 2003 | 715 | 398.7 | 56 |
| 2004 | 1029 | 502.9 | 49 |
| 2005 | 1218 | 608.8 | 50 |
| *2006 | 15.1 | 10.3 | 68.2 |
| *2007 | 17.9 | 11.4 | 63.7 |
| *2008 | 24.5 | 15.4 | 62.9 |

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني. * مليار جنيه

وفى هذا الصدد فان النفط يشكل 95 % من جملة حصيلة الصادرات السودانية بمقدار 11163.4 مليون دولار في العام 2008 وبزياد مستمرة كما يعكسه الجدول رقم (5).

**جدول رقم (5)**

**نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالي الصادرات**

(مليون دولار)

| العام | أجمالي الصادرات | الصادرات غير البترولية | الصادرات البترولية | النسبة(%) من الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1997 | 594.2 | 594.2 | 0 | 0 |
| 1998 | 595.7 | 595.7 | 0 | 0 |
| 1999 | 780.1 | 455.9 | 324.2 | 41.6 |
| 2000 | 1806.7 | 322.1 | 1484.6 | 82. 2 |
| 2001 | 1698.8 | 322.1 | 1376.7 | 81.0 |
| 2002 | 1949.1 | 438.2 | 1510.9 | 77.5 |
| 2003 | 2542.2 | 494.5 | 2047.7 | 80.5 |
| 2004 | 3777.8 | 677.3 | 3100.5 | 82.1 |
| 2005 | 4824.3 | 636.9 | 4187.4 | 86.8 |
| 2006 | 5656.6 | 557.8 | 5098.8 | 90.1 |
| 2007 | 8879.2 | 461.6 | 8417.6 | 94.8 |
| 2008 | 11739.8 | 576.4 | 11163.4 | 95.1 |

المصدر: بنك السودان المركزي.

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن أداء الإيرادات البترولية انخفضت منذ العام 2007 ويتوقع انخفاضها فى العام 2009م نتيجة لانخفاض أسعار البترول عالميا بسبب الأزمة المالية العالمية التى اجتاحت معظم دول العالم وتركت انعكاسات سالبة على اقتصادياتها مما يكون له آثار سالبة على الاقتصاد السوداني. ومن أهم التأثيرات المتوقعة:

1/ حدوث عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والتأثير مباشرة على الإنفاق العام. وبالتالي على المشروعات التنموية ومشاريع البنية التحتية. وبالتالي ضعف أداء الإيرادات العامة والأثر السلبي على الأداء الاقتصادي.

2/ الأثر المباشر على اقتصاد الجنوب لاعتماده الكلى على إيرادات النفط.

3/ الأثر على الاستقرار الأمني والعسكري لانخفاض الإنفاق، وبالتالي التأثير المباشر في الصرف علي اتفاقيات السلام والاستقرار والتوطين ومقابلة التزامات التنمية بما فيها تعويض المتضررين من آثار الحرب.

4/ التأثير السلبي على المواطنين من خلال لجوء الحكومة لفرض ضرائب إضافية لتعويض الفاقد من إيرادات انخفاض أسعار البترول.

5/ ارتفاع معدلات البطالة بسبب انخفاض الأنشطة المصاحبة لإنتاج وتصدير البترول وارتفاع معدلات الفقر.

6/ صعوبة إدارة السياستين النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف في ظل زيادة عدم التوازن الداخلي والمتمثلة في عجز الموازنة العامة وعدم التوازن الخارجي والمتمثلة في عجز الحساب الجاري.

7/ الاتجاه للاستدانة من الجهاز المصرفي والجمهور لسد العجز في الموازنة العامة للدولة مما يزيد من نمو معدلات الكتلة النقدية وبالتالي معدلات التضخم.

8/ انخفاض احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

9/ ارتفاع المديونية الخارجية وخدمة الديون لعدم كفاية المبالغ المرصودة للسداد.

## خامساً: الخاتمة والتوصيات:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن هناك فوائد متعددة للنفط بالرغم من انه ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها إذ يخلق ذلك نوعاً من عدم الاستقرار الاقتصادى ويتضح أن من أهم أسباب تراجع الأسعار خلال العام 2008 الأزمة المالية العالمية التى سادت معظم دول العالم والتي سوف تؤثر على السودان قطعا لارتباطه بالاقتصاد العالمي من خلال انخفاض الايرادات البترولية والتأثير السلبي على الأوضاع الاقتصادية الكلية.

وفى هذا الصدد يمكن طرح التوصيات التالية لمواجهة آثار انخفاض أسعار النفط:

* قيام منظمة الدول المصدرة للنفط بإعادة النظر فى آليات السيطرة على سوق النفط وفتح حوار مع الدول المستهلكة والمنتجة خارج المنظمة.
* الدراسة المتأنية للمشاريع التنموية المعتمدة على إيرادات النفط قبل الدخول فيها حتى لا تتأثر بانخفاض إيراداته.
* إيجاد بدائل أخرى لمصادر الدخل القومي وتنويعها بحيث لا يبقى النفط هو المحتكر الأساسي للاقتصاد، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الأخرى غير البترولية.
* التفكير في مواجهة الانخفاض المستمر فى أسعار النفط وتغطية العجز بالدراسة المتأنية للخيارات المطروحة وهى:

الاستدانة من الجهاز المصرفي أو الاستدانة من الجمهور عبر شهادات شهامة أو عبر السندات الحكومية أو تنفيذ المشروعات عبر الصكوك الحكومية المستقبلية.

زيادة الصادرات غير البترولية بنسبة كبيرة وهذا سيؤدى لإطفاء جملة من الديون وجذب استثمارات إضافية.

اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لترشيد الإنفاق الحكومي

زيادة إنتاجية النفط.

* ضرورة التحلي بالمرونة في الأسعار عند إبرام الصفقات لبيع البترول، وذلك بسبب تأثير الأزمة على الأسعار وعلى حجم الطلب.
* زيادة الاستثمارات المحلية خاصة الاستثمارات في المشروعات ذات الأثر التشغيلي والتنموي مثل مشروعات البنية التحتية.
* العمل على استمرار الجهود المبذولة في دعم التجارة الخارجية خاصة ما يتعلق برفع معدلات نمو الصادرات السودانية غير النفطية، وتوسيع وتنويع أسواقها التصديرية.
* إنشاء صندوق لإيداع جزء من إيرادات النفط كخطوة استراتيجية أسوة ببعض الدول في هذا المجال.
* تهيئة الاقتصاد المحلى لمرحلة من عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي قد تكون طويلة المدى وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية والتجارية.

## المراجع:


1/ النشرة الاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني (عدة إصدارات).

2/ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي (عدة إصدارات).

3/ دراسة أثر استخراج البترول على الاقتصاد السوداني، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2006.

4/ موقع وزارة الطاقة والتعدين على شبكة المعلومات الدولية.

5/ نعم البترول، "مقال للدكتور حسن بشير"، جامعة الخرطوم، 2008.

يوسف عثمان إدريس
إدارة السياسات

# أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

**أولاً: سياسات بنك السودان المركزي للعام 2009:**

صدرت سياسات البنك المركزي للعام 2009 في إطار التنسيق مع السياسات المالية، ووفقاً للخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (2007- 2011)، وقد استهدفت الحجم الأمثل للسيولة والمتوافقة مع متطلبات النمو الاقتصادي الإيجابي والاستقرار النقدي، من خلال استخدام آليات غير مباشرة وملائمة للنظام المصرفي المزدوج من أجل المحافظة علي كفاءة وسلامة القطاع المصرفي. كما تستهدف السياسات المساهمة بإيجابية مع الجهات ذات الصلة لدعم جهود الدولة لإنجاح برامج النهضة الزراعية الشاملة والتي ترمي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتشجيع المصارف علي التمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي متمثلاً في التمويل الأصغر لخلق أذرع مصرفية بالمصارف وتطوير الوحدات القائمة حالياً، بالإضافة إلى تمويل قطاع الإسكان الشعبي والريفي وتشجيع التمويل التنموي عبر المصارف المتخصصة.

وقد استصحبت هذه السياسات تطورات الأزمة المالية العالمية الحالية التي ضربت معظم دول العالم، والتي يتوقع أن يتأثر بانعكاساتها كل من الموازنة العامة والقطاعين المصرفي والخاص مما يتطلب اتخاذ إجراءات مرنة ومناسبة لتقليل تلك الآثار. أما فيما يختص بالتعثر المصرفي والذي تأثرت به قطاعات اقتصادية مختلفة، فيهدف بنك السودان المركزي إلى مواصلة الجهود لحل المشكلة، بوضع العديد من الإجراءات التي ستساعد علي تقليل حجم التعثر، مع وضع الرؤى للحد منه مستقبلاً.

تعمل هذه السياسات علي مواصلة الجهود لاحتواء آثار الحظر الاقتصادي الأمريكي، وذلك بزيادة التعامل المصرفي مع الشركاء الاستراتيجيين على الصعيدين العربي والأفريقي ودول جنوب شرق آسيا والاقتصاديات الأخرى الناشئة. كما تهتم بتعميق النظام المصرفي الإسلامي، وبالعمل علي استخدام صيغ التمويل الإسلامي الأخرى غير صيغة المرابحة، وكذلك العمل علي استحداث أدوات تمويل جديدة تخدم أغراض النظام المصرفي المزدوج.

وبالتالي جاءت تلك السياسات وفق موجهات: الاستمرار في إنفاذ برتوكول قسمة الثروة والمتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والإقراض، الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (2007-2011)، الموازنة العامة للدولة للعام 2009 والتعامل مع التطورات المحلية (التعثر، التمويل الأصغر والصغير ) والعالمية (الأزمة المالية العالمية الحالية).

في إطار تلك الموجهات فإن أهداف سياسات البنك المركزي للعام 2009 تمثلت في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي المستدام، توفير السيولة المناسبة للاقتصاد، تحسين كفاءة النظام المصرفي المزدوج (المراكز المالية للقطاع المصرفي والأداء والأصول ومعالجة التعثر وحماية القطاع من آثار الأزمة المالية العالمية ) والإسهام في سياسة الدولة الرامية لمحاربة الفقر (التمويل الأصغر).

وشملت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2009م: السياسة النقدية والتمويلية، سياسة النقد الأجنبي في مجال سعر الصرف والاحتياطات، السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع، سياسة إدارة العملة وسياسة التمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي.

**1. السياسة النقدية والتمويلية للمصارف الإسلامية والتقليدية:**

هدفت إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية لعام 2009، والمتمثلة في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 6% والمحافظة على معدل تضخم في حدود 8 % في المتوسط، عن طريق استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدره 21% كهدف وسيط، مع المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف.

ولتحقيق هذه الأهداف أشارت السياسة إلى إدارة السيولة في الاقتصاد بطريقة متوازنة تلبى احتياجات النشاط الاقتصادي دون خلق ضغوط تضخمية بالتركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للنظام المصرفي المزدوج، وذلك بضبط وتنظيم السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية من خلال احتفاظ المصارف بنسبة 8 % من الاحتياطي النقدي القانوني، يجوز تجزئة النسبة بحيث تكون 6 % نقداً و2 % المتبقية في شكل شهادات إجارة البنك المركزي، حيث تم تخفيض النسبة بالمقارنة مع العام السابق من 11 %، كذلك نسبة 10 % من السيولة الداخلية بالنسبة للمصارف الإسلامية لمقابلة سحوبات العملاء اليومية والتي ظلت ثابتة كما في العام السابق، وأجازت السياسة الاحتفاظ بأصول سائلة في شكل صكوك إجارة البنك المركزي (شهاب)، شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)، الصكوك الحكومية الأخرى وصكوك المؤسسات غير الحكومية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق، بنسبة 30 % (كمؤشر) من محفظة التمويل القائم، ولمساعدة المصارف يمكنها الاستفادة من نوافذ التمويل للبنك المركزي من خلال توفير الدعم المالي للمصارف الإسلامية التي تواجه مصاعب سيولة مؤقتة عن طريق شراء الأوراق المالية(الصكوك) ووفقاً لما يحدده البنك المركزي، أو عبر نافذته الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل.

وأتاحت السياسة لأي مجموعة من المصارف تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية، مع إخطار بنك السودان المركزي (الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي) قبل بدء التنفيذ وحفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية، بيع وشراء الأوراق المالية والتعامل بالنقد الأجنبي فيما بين المصارف الإسلامية. كما سيقوم البنك بالمساعدة في تسهيل إجراءات تلك المعاملات.

وفى مجال استخدامات الموارد أجازت السياسة للمصارف استخدام مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة خاصة القطاع الزراعي عدا المحظور تمويلها وتوجيه نسبة 50 % (كمؤشر) من نسبة الودائع الاستثمارية إلي إجمالي الودائع للتمويل متوسط الأجل ( أكثر من عام)، على أن تكون تكلفة التمويل كمؤشر في حدود 9 % في العام للعمليات التمويلية بالعملة المحلية والأجنبية باستخدام صيغة المرابحة التى وضعت لها قيوداً تمثلت في ألا يتجاوز التمويل بها نسبة 30 % من حجم التمويل الكلي للمصرف في أي وقت وأن تكون وفقاً للمرشد الفقهي الصادر في هذا الخصوص من بنك السودان المركزي، وتعتبر المرابحة صورية إذا لم يتم التقيد بفحوى ذلك المرشد. كما يجب على المصارف عند توقيع عقد المرابحة تحصيل 10 % كقسط أول بالنسبة لمدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والأدوية والصادر، وتحصيل 25 % كقسط أول للقطاعات الأخرى. أما فيما يختص بالتمويل الأصغر والصغير، يمنح التمويل بالمرابحة حسب الضوابط المنظمة لذلك. وبالنسبة للتمويل بصيغة المشاركة يترك لكل مصرف تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة مع مراعاة ضوابط وأسس التمويل المصرفي، كما يترك لكل مصرف تحديد نسبة نصيب المضارب في الربح في حالة منح التمويل بصيغة المضاربة المقيدة ولا يجوز منح أي تمويل بصيغة المضاربة المطلقة. وبالنسبة للتمويل بالصيغ الأخرى شجعت السياسة المصارف باستخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى مثل المقاولة، والإستصناع والمزارعة وغيرها.

ولتوفير الموارد وتوجيهها للقطاعات الإنتاجية والمحافظة على استقرار الاقتصاد حظرت السياسة تقديم التمويل لأغراض شراء العملات الأجنبية، شراء الأسهم والأوراق المالية، سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة، شركات صرافات النقد الأجنبي ومكاتب الخدمات المالية، كما حظرت على جميع المصارف تقديم تمويل مباشر للحكومة المركزية والحكومات الولائية والمحليات والشركات والمؤسسات والهيئات العامة المركزية والولائية التي تمتلك فيها الدولة أسهماً بنسبة 20 % أو أكثر إلا بموافقة مسبقة من بنك السودان المركزي.

أما بالنسبة للسياسة النقدية والتمويلية للنظام المصرفي التقليدي دعت أن تحتفظ المصارف التقليدية لدى فرع بنك جنوب السودان في شكل احتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة 8 % من جملة الودائع بالعملة المحلية و8 % من جملة الودائع بالعملات الأجنبية، ويجوز تجزئة النسبة بحيث تكون 6 % نقداً و2 % المتبقية في شكل شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) أو شهادات الإيداع. والاحتفاظ بنسبة 10 % (كمؤشر) من جملة الودائع الجارية وما في حكمها في شكل سيولة نقدية داخلية، وذلك لمقابلة سحوبات العملاء اليومية الناجمة عن تسوية المعاملات باستخدام نظام التسويات الآنية الإجمالية (RTGS) عبر المقاصة الإلكترونية، كما يجوز للمصارف الاحتفاظ بأصول سائلة في شكل صكوك إجارة البنك المركزي (شهاب)، شهادات الإيداع، شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)، الصكوك الحكومية الأخرى وصكوك المؤسسات غير الحكومية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بنسبة 30 % من محفظة التمويل القائم أجازت لبنك جنوب السودان توفير الدعم المالي للمصارف التقليدية

بجنوب السودان التي تواجه مصاعب سيولة مؤقتة عن طريق شراء الأوراق المالية بما فيها شهادات الإيداع وخصم الأوراق التجارية الصادرة من القطاع الخاص والمقبولة مصرفياً. ولا يجوز خصم سندات وأذونات الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي تصدرها حكومة جنوب السودان. ويجوز لبنك جنوب السودان تقديم التمويل للمصارف التقليدية عبر النافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل. كما شجعت السياسة سوق ما بين المصارف لأي مجموعة من المصارف التقليدية بتكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية، مع إخطار بنك جنوب السودان قبل بدء التنفيذ وحفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية، بيع وشراء شهادات الإيداع والصكوك، السندات الحكومية وأذونات الخزانة والتعامل بالنقد الأجنبي وخصم الأوراق المالية فيما بين المصارف التقليدية، وسيقوم بنك جنوب السودان الفرع بالمساعدة في تسهيل إجراءات المعاملات.

كما وجهت السياسة أن تقوم المصارف التقليدية باستخدام مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة خاصة القطاع الزراعي عدا المحظور تمويلها بموجب هذا المنشور وتوجيه نسبة 50 % (كمؤشر) من إجمالي الودائع لاجل كتمويل متوسط الأجل للمشاريع الإنتاجية بمفردها أوفي شكل محفظة. وذلك باستخدام تكلفة التمويل (سعر الفائدة) في حدود 9 % كمؤشر في العام للعملة المحلية والأجنبية.وحظرت تقديم التمويل لأغراض شراء العملات الأجنبية وشراء الأسهم والأوراق المالية وسداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة وشركات صرافات النقد الأجنبي ومكاتب الخدمات المالية وحظرت على جميع المصارف تمويل حكومة جنوب السودان والحكومات الولائية والمحليات والشركات والمؤسسات والهيئات العامة المركزية والولائية، التي تمتلك فيها الدولة أسهماً بنسبة 20 % أو أكثر إلا بموافقة مسبقة من بنك جنوب السودان

**2. سياسة النقد الأجنبي:**

ففي مجال سعر الصرف والاحتياطات أشارت السياسة إلى الاستمرار في المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف وإدارة الاحتياطات الرسمية مركزياً وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة احتياجات الاقتصاد والعمل على ربط الجنيه بسلة من العملات الأجنبية الرئيسية. أما وفي مجال سوق النقد الأجنبي نادت السياسة إلى المحافظة على استقرار سوق النقد الأجنبي، تفعيل سوق ما بين المصارف، التقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلى في أسواق المال الخارجية، التطبيق التدريجي لخطة التحول من استخدام الدولار الأمريكي كعملة رئيسية بالنسبة للمعاملات الخارجية إلى اليورو أو أي عملات مستقرة أخرى، تشجيع شركات الصرافة بتوفير مصادر للنقد الأجنبي بدلاً عن اعتمادها الكبير على بنك السودان المركزي وحظرت تقديم الأوراق المالية المصدرة محلياً كضمان لأي تمويل خارجي أو رهونات لصالح غير المقيمين.

**3. السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع:**

ففي مجال تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي هدفت السياسة إلى الاستمرار في برنامج الهيكلة وصولا لمرحلة الدمج، تشجيع المصارف للدخول في عملية التمويل الأصغر تنفيذاً لسياسة الدولة في محاربة الفقر ودعم الفقراء، العمل على تنظيم عمل المصارف العاملة في المناطق الحرة حتى لا يتعارض عملها مع قانون تنظيم العمل المصرفي، حث المصارف للوصول للحد المستهدف من رأس مالها وهو 60 مليون جنيه، البدء في تنفيذ الترميز الإلكتروني، مواصلة الجهود لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والنزول بنسبتها إلى النسب المتعارف عليها عالمياً وتطوير مجموعات التحالفات المصرفية الحالية.

وفي مجال الرقابة المصرفية هدفت إلى الاستمرار في تطبيق المعايير الرقابية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير بازل (2)، تعزيز وتطوير دور الرقابة الذاتية بالمصارف، تقوية وتدعيم الرقابة المصرفية من خلال تطبيق توصيات البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي، توسيع مظلة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية للمصارف، التنسيق مع فرع بنك جنوب السودان فيما يتعلق بدعم وتطوير إدارة الرقابة المصرفية بالفرع وتبادل المعلومات بين الإدارتين، تطوير الدور الرقابي للمؤسسات المالية غير المصرفية ولمؤسسات التمويل الأصغر وتطوير العلاقات الرقابية مع الجهات الرقابية في الدول آلتي تربطنا بها علاقات اقتصادية ومالية كدول الكوميسا والدول العربية.

أما في مجال نظم الدفع هدفت السياسة إلى مواصلة العمل في نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، تطوير وتجويد نظم الدفع الحالية عن طريق اعتماد سداد الخدمات الحكومية عبر النظام الإلكتروني، تجويد خدمات الصرافات الآلية ونقاط البيع، التوعية بالتقنية المصرفية في مجال البطاقات والنقود البلاستيكية، نشر المقاصة الإلكترونية لتشمل بقية الولايات، ترميز أدوات الدفع الأخرى خلاف الشيكات حتى يمكن التعامل معها إلكترونياً، إصدار قانون خاص بنظم الدفع، تطوير المعايير التأمينية ومتطلبات استمرار الخدمة لنظم الدفع ومراجعة إنفاذها ووضع المعايير والمواصفات لأنظمة الجهاز المصرفي بما يكفل توافقها مع المعايير العالمية.

أفردت السياسة ضوابط وموجهات عامة للمصارف الإسلامية والتقليدية تمثلت في: التقيد التام بمنشورات وتوجيهات بنك السودان المركزي وبنك جنوب السودان المتعلقة بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط والموجهات المصرفية العامة، ومراعاة أن تكون رسوم خدماتها المصرفية في مستوى متناسب مع التكلفة الحقيقية لتلك الخدمات، مع الالتزام بعرضها في الوسائط الإعلامية بصورة دورية وإرسال نسخة منها لبنك السودان المركزي وبنك جنوب السودان الفرع، طلب حضور المالك شخصياً في حالة الرهن العقاري لأغراض التمويل ولا يقبل التوكيل مع مراعاة معاينة موقع العقار المراد رهنه، وسمحت للمصارف بقبول شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) كضمان لمنح التمويل ولحامل الشهادة فقط وجوزت

للمصارف الإسلامية والتقليدية قبول السندات الحكومية كضمان لمنح التمويل.

**4. سياسة إدارة العملة:**

في هذا الخصوص هدفت سياسات العام 2009م إلى تطوير وتحسين نظام إدارة العملة من خلال توفير احتياجات الاقتصاد من العملة الورقية والمعدنية والمحافظة على التركيبة الهيكلية لفئات العملة المصدرة، وتطبيق سياسة العملة النظيفة لضمان تحسين نوعية العملة الورقية المتداولة عن طريق رصد وسحب العملات الورقية التالفة والمشوهة من التداول وإبادتها، واستبدالها وتعويضها بعملات نظيفة، حسب ضوابط وأسس فرز وتصنيف العملات التالفة والمشوهة، العمل على تسهيل تبادل العملات الورقية والمعدنية، تطوير نظام إتلاف وإبادة العملة الورقية باستخدام الإبادة الآلية، البحث في إمكانية إطالة عمر العملة الورقية في التداول، العمل على اتخاذ إجراءات لحماية العملة من التزييف والتزوير بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة، توفير البرامج التدريبية والتعليمية لموظفي البنوك وعملائها للتعريف بمواصفات العملة السليمة والنظيفة، تعريف الجمهور بمواصفات العملة السليمة والعملة التالفة والمشوهة غير الصالحة للتداول، وبضرورة المحافظة على نظافة العملة وعدم تشويهها وإساءة استخدامها عبر التوعية الإعلامية، بالإضافة إلى الشروع في إنشاء متحف العملة.

**5. سياسة التمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي:**

شجعت السياسات في هذا المجال وفى إطار تحقيق أهداف التمويل الأصغر على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل لقطاع التمويل الأصغر والصغير وتفعيل دور المصارف في تمويل قطاع التمويل الأصغر وتأسيس فروع قائمة بذاتها لتقديم خدمات التمويل الأصغر بعد الحصول على موافقة بنك السودان المركزي وإنشاء شركات للتمويل الأصغر تابعة لها، وذلك بموجب لائحة ترخيص وعمل مصارف التمويل الأصغر لسنة 2006 (تعديل 2007) والاستمرار في بناء قدرات الأفراد والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات التمويل الأصغر، وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي،مع وضع الإطار الرقابي والمتابعة لهذه المؤسسات وحثت المصارف على القيام بالتوعية الإعلامية للشرائح الضعيفة للتعريف بالتمويل الأصغر، وذلك لمحاربة الفقر في إطار السياسة العامة للدولة وكنشاط ربحي بالنسبة للمصارف، أشارت السياسة إلى إمكانية نظر بنك السودان المركزي في إنشاء مؤسسة لضمان تمويل القطاعات الصغيرة والاستفادة من نطاق الخدمات التأمينية بعد إجازتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والعمل على جذب خدمات ضمان الائتمان الدولية، ونادت أن تعمل المصارف على تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية، وتوسيع نطاق استخدام ضمان مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات واتحادات العمال وتشجيعها إنشاء محافظ للتمويل الأصغر تساهم فيها المصارف والصناديق الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وتنويع المنتجات المالية لتشمل الادخار والتحويلات والتعامل مع التمويل الأصغر من خلال وكلاء البيع في القطاع التقليدي حفزاً لإدماج الائتمان التقليدي الموازى.. كما شجعت السياسة المصارف العاملة في مجال التمويل الأصغر الدخول مع شركات الاتصالات كطرف ثالث خاصة في إنفاذ عمليات الادخار والتحويلات.

## ثانياً: المنشورات:

في إطار تفعيل وتنفيذ السياسات الموضوعة والضوابط والإجراءات الصادرة تم إصدار المنشورات الآتية:

1/ ملحق منشور رقم 2009/1 بتاريخ 2009/2/12م صادر من إدارة السياسات معنون إلى كافة المصارف المعتمدة حول ضوابط الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي، وتقرر بموجبه إجراء التعديلات التالية في أسس وضوابط فتح وإدارة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي الواردة بالفصل الأول من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2008م والتي شملت:

**أولاً: فتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي:**

يسمح للمصارف بفتح حسابات حرة بالنقد الأجنبي بموجب توريدات نقدية أوشيكات مصرفية بالإضافة إلى التحويلات من الخارج وفق الضوابط التالية: التأكد التام من هوية العميل، التقيد بضوابط قانون مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مراجعة وتحديث بيانات أصحاب الحسابات الحرة القائمة والالتزام ببقية ضوابط فتح وإدارة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي الواردة بالفصل الأول من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2008م.

**ثانياً: تغذية الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي:**

يسمح للمصارف بتغذية الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي نقداً وفق الآتي: تتم التغذية النقدية للحسابات الحرة بواسطة صاحب الحساب بعد إبراز مستند إثبات الشخصية، يمكن أن تتم تغذية الحساب الحر نقداً بواسطة شخص آخر خلاف صاحب الحساب بعد إبراز مستند إثبات الشخصية وعلى المصارف موافاة البنك المركزي براجعة شهرية توضح المبالغ التي يتم تكرار توريدها والمبالغ التي تفوق مبلغ ثلاثين ألف يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى في الحسابات المعنية.

**ثالثاً: الحسابات الجامدة بالنقد الأجنبي:**

لا يسمح بالتغذية النقدية أوالسحب من الحسابات الجامدة إلا بموافقة المدير المسؤول عن إدارة فرع المصرف التجاري المعني.

2- ملحق منشور رقم 2009/2بتاريخ 2009/2/17 صادر من ادارة السياسات حول تعديلات في ضوابط الاستيراد بغرض تنظيم عمليات الاستيراد معنون إلى كافة المصارف المعتمدة، تقرر بموجبه أن يكون هامش الاستيراد النقدي المدفوع 100 % لكل طرق الدفع ولجميع سلع الوارد عند البدء فى الإجراءات المصرفية ويستثنى من الهامش أعلاه استيراد الأدوية والأمصال البشرية والبيطرية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وعلى المصارف تحديد الهامش المناسب لاستيرادها.

3- ملحق منشور رقم 2009/3 بتاريخ 2009/3/3 صادر من ادارة السياسات حول تعديلات فى ضوابط وإجراءات النقد الأجنبي

(ضوابط الصرافات)، تقرر بموجبه اجراء التعديلات الآتية:
أولاً: أن تقوم شركات الصرافة ببيع النقد الأجنبي للعملاء سواءاً كان نقداً أوتحويلاً أوشيكات للأغراض الآتية فقط:
1- السفر في حدود مبلغ لايتجاوز ثلاثة الآف يورو أو ما يعادلها من العملات الحرة الاخرى بعد تقديم طلب مشفوع بمستندات تأشيرة خروج سارية المفعول وتذكرة سفر مع الاحتفاظ بصورة من تلك المستندات.
2- العلاج بعد تقديم طلب مشفوع بالمستندات: شهادة من القمسيون الطبي معززة ببرقية من وزارة الشؤون الخارجية موضح فيها تكلفة العلاج بالخارج من الجهة المعنية، تأشيرة خروج سارية المفعول وتذكرة سفر مع الاحتفاظ بصور من تلك المستندات.
3- رسوم الدراسة للطلاب الدارسين بالخارج بعد تقديم طلب مشفوع بالمستندات التي تحدد المبلغ المطلوب تحويله على أن تكون صادرة من المؤسسات التعليمية بالخارج وموثقة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الاحتفاظ بصور من تلك المستندات لاغراض المراجعة الداخلية والتفتيش بواسطة بنك السودان المركزي.
4- رسوم الإشتراك في المؤتمرات والندوات والسمنارات والدوريات العلمية بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك والتي توضح المبلغ المطلوب تحويله.
5- رسوم التسجيل والاشتراكات والامتحانات لنيل شهادات الزمالة والشهادات الأخرى في المؤسسات العلمية والمهنية بالخارج بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك.
6- تسجيل براءات الاختراع بالخارج بعد إبراز شهادة تسجيل من المسجل التجاري العام والنائب العام.
7- رسوم العلامات التجارية وحقوق الامتياز بعد تقديم المستندات: صورة من شهادة تسجيل المنشأة التي تتمتع بحق الامتياز أوتستخدم العلامة التجارية، صورة من العقد الموقع بين الجهتين وطلب يحدد المبلغ المراد تحويله.
8- مرتبات الخبراء والعاملين الأجانب داخل السودان بعد تقديم المستندات: صورة من عقد العمل، إذن العمل من مكتب الاستخدام الخارجي وصورة من الإقامة سارية المفعول.
9- تحويلات الإعاشة للطلاب والاسر المقيمة بالخارج في حدود مبلغ لايتجاوز ألف يوروأومايعادلها من العملات الحرة الأخرى للعملية الواحدة في اليوم بعد تقديم طلب موضح فيه الغرض وعنوان المرسل والمرسل إليه بالكامل.
10- الحج والعمرة وفقاً للضوابط التي تعلن في كل موسم.
ثانياً: غير مسموح للصرافات التحويل أوتصدير النقد الاجنبي (Banknote) بغرض تغذية حساباتها بالخارج.
ثالثاً: يتم تسليم قيمة التحاويل الواردة للمستفيدين بالجنيه السوداني فقط.
رابعاً: على شركات الصرافة موافاة البنك المركزي - إدارة السياسات- براجعة يومية حسب النموذج المرفق توضح استخدامات النقد الاجنبي.
خامساً: تظل الإجراءات والضوابط المنظمة لعمل شركات الصرافة غير المعدلة بموجب هذا الملحق والواردة بكتيب ضوابط وتوجيهات شركات الصرافة للعام 2008 سارية دون تعديل.
4- اصدار ملحق منشور رقم 2009/4 بتاريخ 2009/3/17 حول تعديلات في ضوابط وإجراءات النقد الأجنبي، تقرر بموجبه إجراء التعديلات الآتية:
أولاً: إلغاء الفقرة (ض) الواردة بالبند ثانيا (1) الفصل السادس من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 8002م والخاصة بالبيع النقدي.
ثانياً: تقوم المصارف ببيع النقد الأجنبي للعملاء سواءً كان نقداً أوتحويلاً أوشيكات لأغراض السفر وتحويلات الإعاشة للطلاب ومصروفات الأسر والتحويلات الجارية وفقاً للشروط الواردة أدناه:
1- السفر في حدود مبلغ لا يتجاوز ثلاثة الآف يوروأوما يعادلها من العملات الحرة الأخرى بعد تقديم طلب مشفوع بالمستندات التالية مع الاحتفاظ بصورة من تلك المستندات: تأشيرة خروج سارية المفعول، تأشيرة خروج سارية المفعول وتذكرة سفر.
2- تحويلات الإعاشة للطلاب ومصروفات الأسر المقيمة بالخارج في حدود مبلغ لا يتجاوز ألف يورو أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى للعملية الواحدة بعد تقديم طلب موضح فيه الغرض وعنوان المرسل والمرسل إليه بالكامل.
3- أن تكون التحويلات والمدفوعات الجارية الأخرى - بخلاف الأغراض المذكورة في (1) و(2) أعلاه والأغراض الواردة بالفصل السادس من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الاجنبي للعام 8002م - في حدود مبلغ لا يتجاوز ثلاثة الآف يورو أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى بعد إبراز المستندات المؤيدة لغرض التحويل.
ثالثاً: يتم تسليم قيمة التحاويل الواردة عبر الكاونتر للمستفيدين بالجنيه السوداني فقط.
رابعاً: تظل الإجراءات والضوابط المنظمة لعمل المصارف في مجال استخدام موارد النقد الأجنبي غير المعدلة بموجب هذا الملحق والواردة بالفصل السادس من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 8002 سارية دون تعديل.
5- إصدار ملحق منشور رقم 2009/5 بتاريخ 2009/3/18 حول تعديلات في ضوابط الاستيراد تقرر بموجبه استثناء عمليات الاستيراد بتسهيلات خارجية التي تكون فترة تمويلها ثمانية عشر شهراً أو أكثر لكافة السلع من دفع هامش نقدي 100% عند بدء الإجراءات المصرفية، وعلى المصارف تحديد الهامش المناسب لاستيرادها مع ضرورة الالتزام ببقية الضوابط المنظمة لعمليات الاستيراد بتسهيلات خارجية الصادرة من بنك السودان المركزي.
6- المنشور رقم 2009/1 بتاريخ 2009/1/12 صادر من الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي حول بناء مخصصات التمويل المصنف من خلال تطبيق معيار المخصصات والاحتياطيات الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتقرر بموجبه بناء مخصصات

كافية للتمويل غير المصنف من أرباح المصرف المحققة على ان يتم تبويبه فى الميزانية الشهرية ضمن بنود مخصصات أخرى مع مراعاة الإفصاح عن رصيد مخصصات التمويل العادي ومخصصات التمويل المتعثر كلا على حدة فى الحسابات المراجعة الختامية، بالاضافة الى بناء مخصصات للتمويل العادي المصنف من إجمالي إيرادات المصرف بصفته مصروفاً دون النظر الى صافى نتيجة النشاط، على ان يظل تبويبه فى الميزانية الشهرية تحت بند مخصصات الديون المتعثرة، ويجب تكوين تلك المخصصات بنهاية الربع الاول من العام 2009 كحد اقصى.

7- المنشور رقم 2009/2 بتاريخ 2009/1/22 صادر من الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفى حول الرهن العقارى لمنزل الاسرة تقرر بموجبه الغاء المنشور رقم 2008/18 بتاريخ 2008/11/24 وعدم قبول رهن العقار الذى تسكنه الاسرة لأغراض منح التمويل المصرفى سواءً تم الحصول عليه عن طريق الخطة الإسكانية أوخلافه، وذلك للحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي للأسرة وحماية مقتنياتها وتأمين تماسكها خلال تقديم التمويل.

8- المنشور رقم 2009/3 بتاريخ 2009/1/26 م صادر من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي حول إيقاف مقاصة الدينار وتقرر بموجبه إيقاف تحصيل الشيكات الصادرة بالدينار عبر المقاصة الإلكترونية على أن يتم تحصيلها خارج غرفة المقاصة تحصيلاً خاصاً وأن تكون رسوم التحصيل للشيك مبلغ 30 جنيهاً، وذلك اعتباراً من الخامس عشر من فبراير 2009، كما تقرر أن تبدأ جلسة المقاصة بالنسبة للجنيه والعملات الأخرى عند الساعة الثامنة والنصف صباحا.

9- منشور رقم 2009/4 بتاريخ 2009/2/2 من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي حول نسبة السيولة العامة بالمصارف فى إطار سعى بنك السودان المركزي لمواكبة التطورات التقنية فى مجال الصيرفة وتعزيز تجربة المقاصة الإلكترونية ونظام التسويات الآنية، حيث تقرر بموجبه ان تحتفظ المصارف بنسبة سيولة عامة لا تقل عن 40 % منها 10 % سيولة داخلية نقدية تحسب بالطريقة التى أوضحتها سياسات بنك السودان المركزي السارية، كما أوضح المنشور مكونات عناصر البسط والمقام حسب أرقام الميزانية الشهرية للمصرف بالاضافة إلى الالتزامات خارج الميزانية.

10- المنشور رقم 2009/5 بتاريخ 2009/2/17 من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي حول أسس وضوابط فتح وقفل فروع ونوافذ شركات الصرافة وانتقال مواقع الفروع، تقرر بموجبه وضع أسس وضوابط لفتح وقفل فروع ونوافذ شركات الصرافة وانتقال مواقع الفروع، وشدد المنشور على ضرورة ألا يقل رأس المال المدفوع بواسطة الصرافة في أي وقت من الأوقات عن الحد الادني الذي يحدده البنك المركزي، وسمح لشركة الصرافة بفتح ثلاثة فروع دون زيادة رأس المال المدفوع علي أن تتم زيادة رأس المال المدفوع عند فتح أي فرع اضافي بنسبة 10 % وعند فتح نافذة بنسبة 5 % على أن يتم إعداد خطة سنوية في بداية كل عام عن الفروع والنوافذ التي سوف يتم إنشاؤها، وعند تقديم الطلب يجب تقديم آخر ميزانية مراجعة للشركة يراعى فيها تحقيق ارباح للموافقة على طلبهم.

وشدد المنشور على ضرورة تقديم دراسة جدوى اقتصادية لفتح فروع الصرافات تحدد فيها التكلفة الإنشائية والحسابات التقديرية للفرع والهيكل التنظيمي والنشاط الاقتصادي في المنطقة المزمع فتح فرع فيها، كما اقر ضوابط لفتح نوافذ الصرافات تكمن في توضيح المبررات لفتح النافذة والتأكد من السلامة الأمنية والهيكل التنظيمي والوظيفي للنافذة على ان يتم فتح النافذة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة عليها على أن يكون عمل النافذة تسليم التحاويل الواردة فقط.

وطالب المنشور في حالة تغيير مواقع فروع الصرافات اختيارياً أو قفلها أو قفل النوافذ توضيح مبررات ذلك مصحوبة بقرار مجلس إدارة الشركة وفي حالة قفل الفروع اختيارياً إرفاق الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للاعوام الثلاثة الماضية معتبراً ان قفل الفرع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الموافقة يعتبر بعدها التصديق ملغيً، على أن يتم اخطار بنك السودان بتاريخ قفل الفرع أو النافذة موضحاً أن بنك السودان المركزي لن ينظر أو يبت في أي طلبات غير مستوفية للشروط.

11- إصدار المنشور رقم 2009/6 بتاريخ 2009/3/11 من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي حول تطبيق معيار كفاية رأس المال الجديد، ألزم بموجبه المصارف بالبدء فى تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات المالية الاسلامية فى ديسمبر 2005 ووفقا للموجهات الارشادية لتطبيق المعيار الصادر من بنك السودان المركزي في أغسطس 2008، ولتمكين المصارف من العمل على توفير المتطلبات الاساسية التى تضمن سلامة تطبيق المعيار يتم التدرج في التطبيق خلال العام 2009، وذلك على النحو التالي:

اولاً: يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال بنهاية كل ربع من العام وفقاً لاستمارات كفاية رأس المال الجديد على ألا يتجاوز ارسال الاستمارات للبنك المركزي خمسة عشر يوماً من نهاية كل ربع.

ثانياً: يتم احتساب كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات المعيار لتغطية مخاطر التمويل فقط فى المرحلة الاولى، وذلك بنهاية الربع الاول من العام الجارى.

ثالثاً: يتم ادراج متطلبات مخاطر التشغيل ضمن متطلبات رأس المال، وذلك بنهاية الربع الثانى من العام الجاري ليتم احتساب الحد الادنى لكفاية رأس المال لتشمل متطلبات رأس المال لمخاطر التمويل والتشغيل كما فى 2009/6/30.

رابعاً: يتم ادراج متطلبات مخاطر السوق ضمن متطلبات رأس المال، وذلك بنهاية الربع الثالث من العام الجاري ليصبح المعيار فى هذه المرحلة شاملاً لمتطلبات رأس المال لمخاطر التمويل ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما فى 2009/9/30م.

خامساً: يظل الحد الادنى لنسبة كفاية رأس المال دون تغيير (12 %) الى حين تطبيق الركيزة الثانية.

سادساً: تتم مراجعة وارسال الاستمارات الخاصة باحتساب كفاية رأس المال بواسطة ادارة المخاطر بالمصرف.
سابعاً: على كافة ادارات المصارف اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لتطبيق المعيار والعمل على تقوية البنية التحتية لضمان سلامة التطبيق والتى تشمل تفعيل ادارات المخاطر وتطوير نظم المعلومات وتقوية نظم الرقابة الداخلية ورفع قدرات العاملين.
12- المنشور رقم 2009/7 بتاريخ 2009/3/22 من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي حول أسس وضوابط وإجراءات إصدار خطابات الضمان، تم فيه توجيه المصارف التأكد من وجود معاملة حقيقية قبل اصدار خطاب الضمان وموافقته لاحتياجات العميل الفعلية واستغلاله في الغرض المصدر من اجله، وأمر المصارف بالاحتفاظ بصورة من العقد المبرم بين العميل والمستفيد وكذا الحصول على نسخة من شروط العطاء عند اصدار خطابات الضمان المبدئية، وان يكون هناك عقد قانوني ملزم مبرم بين الأطراف المعنية يوضح كافة إلتزامات وشروط العقد التي بموجبها تتم مصادرة الخطاب وعلي وجه التحديد مواعيد السداد المرتبطة بإصدار خطاب الضمان المعني، كما يعتبر العقد المبرم بين الأطراف المتعاقدة مستنداً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من عقد التمويل غير المباشر (خطاب الضمان) ويعتد به في المحاكم. ويأتى هذا التوجيه في إطار مساعي البنك للتقليل والحد من المخاطر الناجمة عن الالتزامات العرضية المتمثلة في إصدار خطابات الضمان بالعملة المحلية والأجنبية، وحفاظاً على السلامة المالية للمصارف، ويعتبر هذا المنشور وثيقة جامعة لكل ما أصدره البنك المركزي خلال الفترة الماضية من منشورات متعلقة بأسس وضوابط واجراءات خطابات الضمان، وذلك بهدف تجميع كل تلك القواعد في منشور واحد يسهل الرجوع اليه.
عرّف المنشور خطاب الضمان بأنه: (عهد مكتوب وملزم صادر من مصرف يضمن به عميله لطرف ثالث هو المستفيد، ويكون المصرف مسؤولاً مسؤولية كاملة إذا تخلف عميله عن الوفاء بالتزاماته تجاه المستفيد وملزماً بالسداد خلال فترة صلاحية الخطاب التي يجب تحديدها بما يتوافق وشروط العقد المبرم بين العميل والمستفيد والذي أصدر خطاب الضمان بناءً عليه).
واعتبر المنشور خطاب الضمان التزاماً غير قابل للتحويل أو النقض وفي حكم التمويل الذي تقدمه المصارف لعملائها.
وتأكيداً لهذا الوصف شدد البنك المركزي على ضرورة التزام المصارف والمؤسسات المالية عند إصدارها لخطابات الضمان بالسياسات المعلنة ومنشورات أسس وضوابط وإجراءات منح التمويل المصرفي وبالتحديد المستندات السابقة لمنح التمويل.
وسمى المنشور مجالات بعينها يحظر فيها التعامل بخطابات الضمان تمثلت في إصدار أو قبول خطابات الضمان الصادرة لصالح مصارف أخرى ضماناً للتمويل أو خطابات الضمان لشراء النقد الاجنبي أو لاسترداد عائدات الصادر أو للمحاكم بكافة أشكالها أو لمقابلة رسوم الجمارك والتخليص ورسوم الإنتاج والضرائب. وفي الفقرة الخاصة بالأسس والضوابط لاصدار خطابات الضمان وجه المركزي بالتأكد من وجود معاملة حقيقية قبل اصدار الخطاب وموافقته لاحتياجات العميل الفعلية واستغلاله في الغرض المصدر من اجله. وأمر المصارف بالاحتفاظ بصورة من العقد المبرم بين العميل والمستفيد وكذا الحصول على نسخة من شروط العطاء عند اصدار خطابات الضمان المبدئية، وان يكون هناك عقد قانوني ملزم مبرم بين الأطراف المعنية يوضح كافة إلتزامات وشروط العقد التي بموجبها تتم مصادرة الخطاب وعلي وجه التحديد مواعيد السداد المرتبطة بإصدار خطاب الضمان المعني، كما يعتبر العقد المبرم بين الأطراف المتعاقدة مستنداً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من عقد التمويل غير المباشر (خطاب الضمان) ويعتد به في المحاكم، وأن يكون واضحاً في عقد خطاب الضمان، ان على المصرف "مصدر الخطاب مسؤولية كاملة عند تقديم خطاب الضمان بما يوافق شروط العقد المبرم بين المستفيد والعميل، وأن يكون للإدارة القانونية بالمصرف أومن يقوم مقامها دور أساسي في مراجعة إعداد وصياغة عقود التمويل المتعلقة بخطابات الضمان وطلب تعديلها متى ما دعت الضرورة، وذلك لحفظ حقوق المصرف. وفيما يتعلق بالهوامش النقدية لخطابات الضمان حدد المنشور نسبة لا تقل عن 5 % من قيمة الضمان للخطابات المتعلقة بالأداء أو التعهدات كما هو الحال في المقاولات والعطاءات. أما خطابات الضمان الاخرى فلا يقل هامشها النقدي عن 10 % تتحصلها المصارف قبل اصدار خطاب الضمان مع مراعاة المخاطر عند تحديد الهامش لكل عميل على حدة، وشدد المنشور على أهمية الحصول على ضمانات كافية بالنسبة للجزء المتبقي من خطاب الضمان بعد خصم الهامش المدفوع. ونبه المنشور المصارف الى ضرورة إعطاء خطابات الضمان الإعتبار الكافي ودراسة الملاءة المالية للعميل قبل الموافقة علي إصدارها. وتحت عنوان (توجيهات عامة)، ووجه المنشور المصارف بتخصيص شكل محدد ومميز لخطاب الضمان يحفظ في مكان آمن للحد من عمليات التزوير، وإعطاء خطابات الضمان المصدرة أرقاماً متسلسلة يتم توثيقها وتوقيعها تماماً مثل الشيكات المصرفية، كما وتعامل دفاتر خطابات الضمان معاملة مخزون الشيكات المصرفية من حيث الحفظ والمراجعة الدورية والتسليم والتسلم. وألزم المنشور المصارف بالالتزام التام بتسييل خطابات الضمان عند المطالبة متى ما استوفت المطالبة شروط العقد، كما ألزمها بوضع نظام للرقابة الداخلية الفعّالة لإدارة خطابات الضمان بما يمكن من قياس درجة المخاطر الناجمة عنها ومتابعتها والسيطرة عليها. واختتم المنشور بتوجيه المصارف بتوفيق أوضاعها فيما يتعلق ببنوده خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخه.

# فتوى حول
# حساب التوفير (الاستثماري)

طلب البنك (س) من الهيئة العليا للرقابة الشرعية أن تنظر في مشروعه حساب التوفير الاستثماري وإمكانية موافقة الهيئة على مضامينه الشرعية حتى يتمكن من الشروع في تنفيذه.

وتود الهيئة أن تشكر لبنك (س) امتثاله لموجهات الهيئة العليا وفتاويها، وتثبته في تقديم معرفة حكم الشريعة فيما يقدم عليه من نشاط.

**وقائع المشروع تعبر عن نفسها بوضوح في الآتي:**

1/ المنتج: صك يصدره البنك باسم العميل يحمل قيمة اسمية تمثل وديعة استثمارية لدى المصرف خلال فترة زمنية محددة تؤهل العميل للحصول على جوائز نقدية من البنك تعلن في حينها.

2/ المستهدفون: كل الأفراد المتعاملين مع البنك بحسابات توفير، بما فيها حسابات التوفير الحالية والجديدة.

3/ عدد الحسابات الحالية وحجمها: (1005) حساباً بما يعادل (2,2) مليون دولار.

4/ الحسابات المستهدفة: (2000) حساب بما يعادل مبلغ (5) مليون دولار.

5/ المزايا: بالإضافة إلى الأرباح السنوية لحسابات التوفير الاستثماري تجرى سحوبات شهرية لمنح (26) جائزة نقدية بقيمة إجمالية (12,5) ألف دولار تخصص للحسابات الفائزة.

6/ شروط السحب:

أ) يشترط مضى أكثر من شهر على الحساب للدخول في السحب.

ب) لا يقل الحد الأدنى للرصيد خلال الشهر عن ما يعادل (1000) دولار

ج) يتم الاشتراك في السحب لأي حساب توفير مفتوح بعملات أخرى.

7/ الوسائل التسويقية:

أ- مطبقات تعريفية.

ب- إعلانات صحفية.

ج- إعلانات على الـ FM راديو.

د- إعلانات للعملاء عبر الرسائل القصيرة SMS.

8/ اختيار الحسابات الفائزة: تجرى عمليات الفرز وتحدد الحسابات الفائزة الكترونياً من خلال احتفال صغير يخصص لهذا الغرض، ويتم أخطار الفائز مباشرة.

9/ إعلان الجوائز: تعلن جوائز السحوبات في الأسبوع الأول من كل شهر عبر الإعلان المقروء والمسموع.

10/ تخضع كل هذه الإجراءات: لفرضية إجازة المنتج من الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان المركزي.

**مناقشة الموضوع :**

1 - الهدف من هذا المشروع واضح فالبنك يريد أن يرفع عدد حسابات التوفير الاستثماري من (1005) حساب إلى ألفى حساب. وان يضاعف أرصدة هذه الحسابات من (2,2) مليون دولار إلى ما يعادل (5) ملايين دولار.

2 - الوسيلة التي يقترحها البنك لتحقيق هذا الهدف هي ما ورد في المزايا، وتقرأ: بالإضافة إلى ما يستحقه حساب التوفير الاستثماري من الأرباح السنوية، تجرى سحوبات شهرية لمنح (26) جائزة نقدية بقيمة إجمالية تصل إلى ما يعادل (12,5) ألف دولار تخصص للحسابات التوفيرية الاستثمارية الفائزة.

3 - لزيادة حشد الجمهور للاشتراك في هذا المشروع - فوق ما تقدم - يستخدم البنك الوسائل التسويقية الآتية:

أ/ مطبقات تعريفية، وإعلانات صحفية.

ب/ إعلانات على الـ FM راديو وأخرى للعملاء عبر الرسائل القصيرة (SMS).

4 - إن المنافسة الموضوعية في حث الجمهور على الودائع الاستثمارية عموماً وحساب التوفير الاستثماري خاصة ينبغي أن تعتمد:

أ. على طمأنة المواطن على التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية.

ب. على أساس الربحية الأفضل.

ج. على تقديم الخدمات الأمثل التي يحتاجها أصحاب هذه الحسابات

5 - للأسف لم نجد في الوسائل والأسباب التي صاغها البنك ما يشير لأي وجه من وجوه المنافسة الموضوعية، وإنما لجأ لوسائل خارجة عن نطاق المنافسة الموضوعية الشريفة تحفها الشبهات من كل جانب. ومن شأن ذلك أن يدفع المؤسسات المماثلة إلى التباري في هذه الأساليب، بما يمكن أن يشكل خطورة على النظام المصرفي وعلى المجتمع.

على الرغم من أن المشروع أشار إلى أنه سيمول الجوائز من إيرادات المضارب (البنك) وكأنه يشير إلى أن الجوائز المتنافس عليها تأتى من طرف خارج المنافسة، غير أننا أثبتنا في الوقائع أن البنك يهدف لمضاعفة حجم الودائع الاستثمارية ومن شأن ذلك أن يزيد من نصيب المضارب في الأرباح. ومن الأرباح التي يحصل عليها نتيجة زيادة حجم هذه الودائع سيدفع الجوائز. فالحقيقة تشير إلى أن المشروع يمول ذاته، وفى ذلك شبهة غالبة على أن العملية تحفها شائبة القمار. فضلاً عن أن هذا الأسلوب - غير الموضوعي - في الترويج هو أسلوب القمار، وهو ينبني على أسلوب الكسب بالحظ، وعائده على المتنافسين قليل، ودخله على المروجين كثير. وعلى الرغم من قلة العائد على المتنافسين فهو يرفع سقف تطلعات الناس ولا يحصد الكثيرون منه إلا السراب. وفوق ذلك فهو يصرف الناس عن الكسب الاقتصادي الحلال الذي ينمى ملكات المكتسب ويوفر حاجياته ويمثل إضافة للتنمية الاقتصادية للوطن.

**لما تقدم تقرر الهيئة العليا للرقابة الشرعية:**

انه لا يجوز للبنك (س) ولا لأي مصرف آخر، أن يروج لأي حساب استثمار ولا يجوز لأي شخص آخر طبيعي أو اعتباري، ومنها شركات الاتصالات أن تروج لأي سلعة أو خدمة عن طريق الجوائز، لشبهة القمار، وسداً للذرائع الموصلة إليه، والمغرية للشباب على اعتماد الكسب القائم على الحظ وصرفهم عن المكاسب المشروعة التي تنمى شخصية الإنسان وتدفع بالوطن للأمام.

هذا وبالله التوفيق

البروفسور/ الصديق محمد الأمين الضرير (الأمين العام)

د. أحمد على عبد الله (رئيس الهيئة)

2 ربيع الآخر 1429هـ 9 إبريل 2008

تلخيص: صفاء عبدالباقي عبدالرحمن
إدارة التخطيط الاستراتيجي

# المؤتمر الثالث لهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف السودانية

نظمت الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالتعاون مع بنك السودان المركزي واتحاد المصارف السوداني يومي 18- 19/فبراير 2009 مؤتمرها الثالث لهيئات الرقابة الشرعية، تحت شعار (**تقويم مسار هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف السودانية**)، وذلك بالقاعة الدولية الكبرى بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية وبرعاية السيد محافظ بنك السودان المركزي، حيث شرف جلسات المؤتمر السيد الصادق محمد علي- وزير الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني والدكتور مجاك أجوط نائب المدير العام لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني، وبحضور أعضاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية ورؤساء وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف وبمشاركة فاعلة من ممثلي المصارف التجارية ولفيف من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين والمهتمين بأمر الرقابة الشرعية.

ترأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر د. عبد المنعم محمود القوصي مدير عام بنك الجزيرة الأردني، والذي أشار إلى أهمية الدور المتعاظم لهيئات الرقابة الشرعية في تعزيز العمل المصرفي في السودان من خلال توطين مفاهيم فقه المعاملات الخاصة بصيغ التمويل الإسلامية ومنوهاً إلى أن أعضاء هيئات الرقابة الشرعية يعتبرون ورثة الأنبياء باعتبارهم يحملون العلم الذي جاء به الأنبياء خاصة فيما يتصل بتنقية المعاملات المصرفية والتمويلية من شبهة الربا.

استُهلت الجلسة الافتتاحية بكلمة الدكتور أحمد علي عبد الله الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية، الذي أشار إلى أن شعار المؤتمر هو تقويم مسار هيئات الرقابة الشرعية بالجهاز المصرفي، مما يعني بأنها لحظة تحتاج إلي وقفة مع العلماء والفقهاء والمصرفيين في حضرة البنك المركزي المشرف علي الجهاز المصرفي لتقويم المسار، وذلك بتعريف حجم الدور الذي تقوم به هيئات الرقابة الشرعية بالجهاز المصرفي وإعطاء النظرة الفاحصة لمسار الهيئات ومن ثم تقويم ذلك المسار.

وتلا ذلك كلمة بروفيسور عواطف يوسف مدير عام أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية منوهةً إلى أن إختيار الأكاديمية لاقامة المؤتمر يعتبر فألاً حسناً، حيث أن الأكاديمية تساهم في تخريج المصرفي الفقيه، كما أوكل إليها متابعة إصدار كُتيب توثيقي عن الفتاوى الخاصة بالجهاز المصرفي والآن بصدد ترجمته إلي الإنجليزية لتعميم التجربة علي الدول التي لا تتحدث العربية.

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة الدكتور صابر محمد حسن- محافظ بنك السودان المركزي، حيث أشار سيادته إلى أن تقويم مسار هيئات الرقابة الشرعية يحتاج إلي وقفة لتقويم مسار العمل المصرفي والمالي الإسلامي بالسودان بصفة عامة وأن هذا المؤتمر سيسهم في إعادة هندسة النظام المصرفي والمالي، وأشار إلى أن هيئات الرقابة الشرعية وبنك السودان المركزي والمؤسسات الرقابية الأخرى ذات دور حيوي في إحياء العمل المصرفي الإسلامي. كما أشار إلى أن بعض المصارف المركزية تجعل للرقابة الشرعية سلطات رقابية وتوجه المصارف بتأسيس هيئات رقابة شرعية أو نوعاً من الرقابة الشرعية لأعمالها لكنها لا تلزم تلك المصارف. بينما الجزء الآخر من المصارف المركزية تعتبر الرقابة الشرعية جزءاً أساسياً من العمل الرقابي وتلزم المصارف بتأسيس هيئات رقابة شرعية كما تلزمها بالآراء الفقهية التي تصدر عن هذه الهيئات وتعتبر عدم إتباعها مخالفة يحاسب عليها وبنك السودان المركزي من أصحاب هذه المدرسة. كذلك تطرق السيد المحافظ للازمة المالية العالمية الراهنة معللاً أسبابها بغياب المعايير السلوكية والأخلاقية التي تحكم العمل المصرفي والمالي، والتي أدت إلي معاناة العالم من الأصول المالية المتداولة اليوم، والتي خلفت أصولاً افتراضية أو كما يسمونها (بالأصول السامة)، ولذلك لا بد من إعادة التأكيد بالالتزام بالأسس الشرعية التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي مؤكداً أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية تسعى دائماً نحو ابتكار معايير إسلامية خاصة بالضبط وتعيين المراقب الشرعي ليتابع أعمال المصرف من الناحية الشرعية، وعلي المصارف الالتزام بهذه المعايير "ولكن دور المصارف كان به قصور في تطبيق الصيغ الشرعية خاصة صيغة المرابحة، مما يعني أننا نحتاج إلي جهد مشترك بين الهيئات الشرعية وبنك السودان المركزي واتحاد المصارف

لتأهيل وتدريب المراقبين علي المعايير الإسلامية وتوعية المتعاملين مع المصارف عن طبيعة الصيغ الإسلامية". وأضاف سيادته أن عمل هيئات الرقابة الشرعية لا يقتصر فقط علي النُصح وإصدار الفتاوى بل البحث عن صيغ وأدوات مالية جديدة لتلبية الاحتياجات مثل تمويل التعليم وكيفية السداد، حيث لم يسبق لتلك الهيئات تقديم أدوات مالية لمقابلة مثل هذه الاحتياجات. بالإضافة لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المصارف في تنفيذ عملية المرابحة ومشكلة التعثر، مقترحاً تكوين لجنة من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والمصارف واتحاد المصارف والبنك المركزي والأكاديميين والمهنيين وأصحاب المبادرات للبحث في إيجاد حلول.

**ناقش المؤتمر سبع أوراق عمل**، حيث كانت الورقة الأولي عبارة عن محاضرة تمهيدية قدمها الدكتور أحمد علي عبد الله - الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية، وكانت المحاضرة بعنوان (**عظم أمانة الرقابة الشرعية**)، تناولت تجربة السودان في مجال الرقابة الشرعية باعتبارها تجربة رائدة في العالم الإسلامي، وذلك بما تضمنته من الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها وبضوابط الأحكام الشرعية. كما تطرقت إلى الانتقادات التي وجهت لهذه التجربة.

أشارت الورقة أيضاً إلى موضوع المراقب الشرعي المتفرغ الذي يتمثل دوره في مهمة الرقابة الميدانية علي أن يخضع لتدريب مكثف ومتواصل يُمكنه من المراجعة اليدوية والإلكترونية لخدمة الأغراض المطلوبة لهيئة الرقابة الشرعية. كذلك تطرقت الورقة إلي وظيفة المفتي واختتمت بالحديث عن عظم الأمانة وثقل المسؤولية باعتبار أن ولاية الرقابة الشرعية هي واحدة من هذه الأمانات.

أما الورقة الثانية بعنوان (**أضواء علي بعض قضايا الممارسة والتكييف الشرعي**)، قدمها د. احمد إبراهيم الترابي، حيث تناولت تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية خلال فترات مختلفة معددة أهم الإنجازات التي قامت بها الهيئة العليا للرقابة الشرعية من حيث سلطاتها واختصاصاتها ومهامها وتطرقت لبعض القضايا الخاصة بالعمليات الشرعية المتعلقة بنسب الأرباح الموزعة علي ودائع الاستثمار من النواحي المحاسبية وتفعيل صيغ المشاركة وتفادي مخاطر صيغ المرابحة.

وجاءت الورقة الثالثة بعنوان (**تقويم مسيرة هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف السودانية**)، قدمها د. مصطفي محمد مسند، تناولت مفهوم وأشكال الرقابة الشرعية في المصارف السودانية مشيرة إلي تقويم مسيرة هيئات الرقابة الشرعية بالسودان من خلال تقويم الممارسة الحالية والجهود التي بذلتها الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بناء القدرات من سمنارات وورش عمل ومشاركات خارجية بالإضافة إلي اللوائح والقوانين التي قامت بمراجعتها.

وكانت الورقة الرابعة بعنوان (**تقويم تجارب هيئات الرقابة الشرعية ومقترحات الحلول**)، قدمها الأستاذ/ مخاوي مضوي مخاوي، تتبعت الورقة التطور التاريخي لهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف السودانية مستعرضة أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة، بالتركيز علي بعض هيئات الرقابة الشرعية ببعض المصارف وخطط عملها ونماذج العقود والاتفاقيات بالمصارف.

وحملت الورقة الخامسة عنوان (**مسيرة هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الواقع والتحديات**)، قدمها د. عبد المنعم الطيب. استعرضت الورقة واقع المصارف الإسلامية علي المستوى الإقليمي والعالمي والتطورات العالمية للصناعة المصرفية الإسلامية بالإضافة إلي أهم سمات وخصائص هيئات الرقابة الشرعية علي المستوى العالمي والإقليمي وأشارت الورقة إلي واقع هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف السودانية معددة أهم التحديات التي تواجه مسارها واختتمت الورقة ببعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تقويم هذا المسار.

وكانت الورقة السادسة بعنوان (**هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الواقع وطموحات المستقبل**)، قدمها د. الطيب احمد شمو. استعرضت دواعي قيام هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية الحالية بالتركيز علي تجربة السودان في إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية. وقدمت الورقة بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير أداء هيئات الرقابة الشرعية في السودان.

أما الورقة السابعة والأخيرة فعنوانها (**تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية**)، قدمها الدكتور علي عثمان حامد الجعلي، تناولت الورقة تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية من خلال الطريقة التي يتم بها تعيين وإقالة أعضائها، وكذلك مدى سلطاتها واختصاصاتها فيما يتعلق بدورها في المصارف.

ومن خلال مناقشة الأوراق التي قدمت في المؤتمر والمداولات المستفيضة التي تمت بشأن هيئات الرقابة الشرعية وما يتعلق بها، اختتم المؤتمر أعماله وخلص إلى العديد من المقترحات والتوصيات التي من أهمها:

* تكوين هيئة مراجعة عليا للفتاوى المتضاربة مماثلة لدائرة المراجعة بالمحكمة العليا.
* تدريب المراقبين الشرعيين للقيام بمهمة الرقابة الميدانية.
* إدخال مادة التمويل بالصيغ الإسلامية ضمن مناهج كليات الاقتصاد والتجارة.
* تكوين لجنة تشارك فيها الهيئة العليا والمصارف واتحاد المصارف والبنك المركزي والأكاديميين والمهنيين وأصحاب المبادرات للبحث في إيجاد منتجات تمويلية جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
* توحيد النظم المحاسبية بالمصارف الإسلامية واستصدار معيار موحد للتفتيش المصرفي والتنسيق بين المراجعين الشرعيين وإدارتي التفتيش والمراجعة.
* طباعة البحوث العلمية المصرفية المعدة بواسطة المصارف والمؤسسات الأكاديمية ذات الصلة.
* التوصية بمنح درجة الأمامية للبروفيسور الشيخ الصديق محمد الأمين الضرير وعمل موقع على الشبكة العالمية باسمه.
* التأمين علي تكرار انعقاد هذا المؤتمر سنوياً.

وقد صاحب المؤتمر معرض تضمن مواد تعريفية عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية ونماذج من أنشطتها وإصداراتها.

أضواء على

عصام عبدالرحيم علي
الإدارة العامة
لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

# مشروع ترميز عملاء الجهاز المصرفي السوداني

**مقدمة:**

تشهد الصناعة المصرفية العالمية والإقليمية تطوراً متسارعاً في مختلف الجوانب، وذلك مواكبة للتطور الذي يحدث في مختلف مناحي الحياة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى بدايات العمل المصرفي الذي جاء كفكرة بسيطة في القرن السابع عشر ثم تطور عبر العصور حتى وصل إلى مرحلة المصارف الإلكترونية التي يشهدها العالم الآن. وقد كانت المخاطر ملازمة للعمل المصرفي منذ بداياته وبمرور الزمن وتنوع الخدمات المصرفية تزايدت تلك المخاطر التي تواجهها المصارف في مختلف البلدان. الأمر الذي أدى إلى ظهور لجنة بازل الأولي في العام 1975م ثم لجنة بازل الثانية في العام 1994م، وذلك لإيجاد أدوات وأساليب حديثة يمكن أن تسهم في معالجة تلك المخاطر أو على الأقل الحد من آثارها السالبة بما يوفر السلامة المصرفية.

**دواعي ترميز عملاء الجهاز المصرفي:**

تواجه المصارف الكثير من المخاطر المصرفية، والتي تتمثل في مخاطر التشغيل ومخاطر السوق إضافة إلى مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، حيث أن مخاطر التمويل المصرفي تستأثر بالنسبة الكبرى من بين كافة المخاطر الأخرى، والتي تقدر بأكثر من 60 % من جملة المخاطر المصرفية، لذلك فقد أولت المصارف المركزية في كافة دول العالم اهتماماً بالغاً بمخاطر التمويل (Credit Risk Mitigation) للحد منها و الوصول بها إلى الحدود المقبولة والمتعارف عليها عالمياً (Reasonable Limits). وكما هو معلوم فان أهم الأطراف في التمويل هما المصرف مانح التمويل والعميل المستفيد من التمويل، فإذا أراد المصرف تجنب الوقوع في كثيرٍ من المخاطر فيجب أن يعمل علي اتباع الأسس السليمة في كافة العمليات المصرفية، من خلال وضع ضوابط تحد من المخاطر التي يكون العميل في معظم الأحيان سبباً فيها، ولذا لجأت المصارف المركزية لإصدار ضوابط أكثر تشدداً في هذا الشأن. كما اهتمت بنظم المعلومات، وذلك عبر الحصول علي كافة البيانات الديمغرافية (Demographic Data) عن العميل وتحليلها والاحتفاظ بها، ولتوحيد شخصية العميل التي يتعامل من خلالها مع المصارف لجأت المصارف إلى التعامل مع العملاء عبر الرمز الائتماني (Credit Code).

ومواكبة للتطورات التي تحدث إقليمياً ودولياً، فقد شرع بنك السودان المركزي في اتخاذ عدة تدابير للحد من مخاطر التمويل وللتقليل من عمليات التمويل غير المنتظم والعمل علي زيادة العائد من العمليات المصرفية، ومن أهمها مشروع ترميز بيانات العملاء الذي بدأ في منتصف العام 2008م.

يهدف المشروع للحصول علي أكبر قدر من البيانات الديمغرافية عن عملاء التمويل بالجهاز المصرفي، حيث تساعد قاعدة البيانات علي الحصول في كافة المعلومات المطلوبة عن العميل إضافة إلى تسهيل الوصول للعميل عند الضرورة.

**أهداف مشروع ترميز عملاء الجهاز المصرفي:**

يعود مشروع ترميز عملاء الجهاز المصرفي بمردود إيجابي للمصرف أولاً ثم للعميل المتعامل مع المصرف إضافة إلي الفائدة التي تعود للاقتصاد الكلى للبلد، كما يهدف إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

- تطبيق مبدأ (أعرف عميلك) الذي يقوم علي معرفة المصرف لعميله معرفة تامة لاتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل.
- حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها الكثير من المصارف.
- الحصول علي كافة البيانات الخاصة بالعملاء لتمكين المصارف من متابعة العمليات التمويلية بصورة فعالة وتسهيل سبل الاتصال بين المصرف والعميل.
- ربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) واعطاء صورة كاملة عن العميل والشركات التي تتبع له

إحصائية توضح استجابة المصارف وموقف التنفيذ الأسبوعي للفترة من 1/5 وحتى 2009/2/19م

| بيان الفترة | معدل إرسال بيانات الأفراد | معدل إرسال بيانات الشركات | إجمالي |
|---|---|---|---|
| الأسبوع الأول (1/5-1/8) | 65 | 13 | 78 |
| الأسبوع الثاني (1/11-1/15) | 792 | 134 | 926 |
| الأسبوع الثالث (1/18-1/22) | 234,1 | 114 | 348,1 |
| الأسبوع الرابع (1/25-1/29) | 905,1 | 136 | 041,2 |
| الأسبوع الخامس (2/1-2/5) | 206,2 | 124 | 330,2 |
| الأسبوع السادس (2/8-2/12) | 246,2 | 141 | 387,2 |
| الأسبوع السابع (2/15-2/19) | 778,2 | 179 | 957,2 |
| إجمالي البيانات المرسلة | **841** | **11226** | **12067** |

المصدر: إدارة الرقابة المصرفية.

والأشخاص الذين يكفلهم في كل الجهاز المصرفي.

- التقليل من عمليات التمويل المتعثر والتي تنعكس إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
- زيادة الثقة بين المصرف والعميل بما يشجع المصرف على زيادة السقف التمويلي للعميل الواحد.

**البداية الفعلية لتنفيذ المشروع:**

بدأ العمل في مشروع ترميز عملاء الجهاز المصرفي في يوليو 2008م، وذلك بالرجوع إلى تجارب عدد من الدول في المنطقة العربية على وجه التحديد دولتي سوريا ومصر إضافة إلى الاستهداء بآراء خبير (الميتاك) المتخصص في هذا المجال، حيث تم تصميم استمارة بيانات العملاء للأفراد وأخرى للشركات إضافة إلى استمارة للجمعيات والهيئات والمنظمات وغيرها، وذلك لاستيعاب متطلبات التمويل الأصغر. وقد أُشركت المصارف في تصميم استمارة بيانات العملاء. كما تم توفير هذه الاستمارة عبر الشبكة الإلكترونية التي تربط بنك السودان المركزي بالمصارف العاملة تسهيلاً لعملية الإرسال.

وقد بدأ التنفيذ الفعلي للمشروع في يناير 2009م بعقد ورشة عمل حضرها ممثلون من كافة المصارف العاملة تم فيها تنويرهم بالمشروع والضوابط الخاصة بالتطبيق، وأهمها عدم منح التمويل المصرفي اعتباراً من الأول من يناير 2009 م إلا للعميل الذي أكمل بياناته وأعطي رمزاً ائتمانياً.

يوضح الجدول أعلاه استجابة المصارف للمشروع، حيث يلاحظ ازدياد عدد العملاء أسبوعياً منذ بداية التنفيذ الفعلي، وبلغ عدد العملاء الذين تم ترميزهم منذ الأول من يناير 12.000 عميل إضافة إلى أكثر من 20.000 عميل رُمِزوا في ديسمبر 2008م، ليصبح العدد الكلي 32.000 عميل تقريباً. ومن المتوقع أن يتم ترميز كافة عملاء الجهاز المصرفي بنهاية العام الجاري.

**العقبات التي تواجه المشروع:**

1/ غياب عدد من العملاء خارج البلاد حال دون ملء استمارة بيانات العملاء.

2/ عدم استجابة كثير من العملاء في بادئ الأمر للنداءات التي تقدمت بها المصارف لملء الاستمارات.

3/ تقديم بيانات غير صحيحة من بعض العملاء، وذلك لعدم معرفتهم بأن هذه البيانات ستتم مراجعتها بواسطة بنك السودان المركزي.

4/ عدم استجابة بعض العملاء لبعض البنود الواردة باستمارة بيانات العملاء مثل: اسم الوالدة و اسم الزوجات ولكن سرعان ما استجاب الجميع لما جاء بالاستمارة.

**الفوائد المتحصل عليها منذ بداية المشروع وحتى الآن:**

* البدء في وضع قاعدة بيانات عريضة.
* تغير ثقافة العملاء وربط الاستفادة من التمويل بالبيانات الكاملة عنه.
* زيادة تحصيل عمليات التمويل الممنوح للعملاء لدي بعض المصارف.
* تزايد الثقة في الجهاز المصرفي السوداني من قبل المستثمرين.

**الخلاصة:**

ختاماً يمكن القول بأن بنك السودان المركزي قد درج علي تبني المشروعات التي تعمل علي تطوير العمل المصرفي بالسودان، وذلك بتبني التجارب الرائدة في العالم من حولنا، ومشروع الرواجع والمقاصة الإلكترونية خير دليل لذلك. وحتى تنعم كافة المصارف العاملة بالسلامة المصرفية المنشودة (Required Soundness) فان ذلك يتطلب من المصارف أن تتفاعل مع عملاءها، وذلك بتنويرهم بأهمية مشروع الترميز وما تترتب عليه من فوائد عديدة تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني إلى المستوى الذي نأمل جميعاً في الوصول إليه.

قرأت لك

# منهجية التنمية الإقتصادية الاجتماعية*

عرض وتلخيص: مجدي الأمين نورين
إدارة البحوث والتنمية

ذكر الكاتب في مقدمة كتابه أن المتغيرات الإقتصادية والسياسية المتسارعة في عالم اليوم والمستجدات العلمية والتكنولوجية تحدث تحديات جسيمة تتطلب إعداد خطة قومية تغطي كل مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية ولن يتأتى ذلك إلا من خلال رؤية مستقبلية في إطار خطة شاملة ذات توجه إستراتيجي واع أو سياسات كلية متناسقة تتوفر فيها متطلبات الاستدامة، كما ينبغي أن تتوجه برامج التنمية المستدامة إلى مواجهة التحديات والمهددات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية.

في المحور الأول من الكتاب تعرض الكاتب لأهم العوامل التي تتحكم في عمليات التنمية وتؤثر على اختيار منهجية تحديد أهداف وسياسات برامج التنمية المستدامة، وقد انقسمت تلك العوامل إلى عوامل خارجية وتحديات داخلية. وتمثلت العوامل الخارجية في المتغيرات في الفكرين الاقتصادي والسياسي والتي تحدد التوجه الإستراتيجي العام، المستجدات العلمية والتكنولوجية وتقنية المعلومات التي تؤثر على الكفاءة الإنتاجية، بجانب قيام تحالفات وتكتلات إقليمية للاحتماء من مخاطر العولمة. فيما تمثلت التحديات الداخلية في متطلبات أحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في: بناء رؤية قومية شاملة. وتوفر بيئة الاستقرار الاقتصادي الراسخ والداعم لعمليات التنمية وإحداث التحولات المنشودة، بالإضافة إلى اكتساب القدرة على نقل واستخدام التكنولوجيا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أشار الكاتب في نهاية هذا المحور إلى أنه في كل حالات التحولات والمتغيرات في نظم ونماذج إدارة الإقتصاد كانت الأزمات الإقتصادية هي القوة المحركة لتلك التحولات، مما يؤكد على وجود رابط وثيق بين الأزمات الإقتصادية والتحولات المذكورة سابقاً. كذلك بالرغم من المتغيرات في الفكرين الاقتصادي والسياسي خلال العقود الماضية، فان أهداف الدولة الإنمائية والتي تتجسد فى التنمية الشاملة المستدامة لم تتعرض لتغيير جوهري، وأن التغيرات في الفكرين الاقتصادي والسياسي كانت محصورة في وظائف وادوار الدولة في تحقيق تلك الأهداف. كما أشار إلى أن النظم المالية وخاصة المصرفية كانت دائماً في خضم هذه التحولات ولعبت دوراً محورياً في كل النماذج الإقتصادية وتأثرت فيها سلباً وإيجاباً بتلك التطورات التى واكبت تلك النماذج.

في المحور الثاني انتقد الكاتب برامج التنمية والخطط الإقتصادية التى تم تنفيذها في السودان في الفترات ما قبل 1990م، حيث ذكر إنها لم تؤت أكلها، إما نتيجة لإجراء تعديل في البرامج أو إيقاف تنفيذها

* د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، مؤسسة اتجاهات المستقبل للدراسات الإستراتيجية والحوار يناير 2007م.

قبل إكتمال الفترة المخططة لها، أو نتيجة القصور في التنفيذ وإزالة المعوقات الأساسية للإنتاج، مثل المحددات الهيكلية التى أدت إلى الجمود الذي لازم حركة الإقتصاد طيلة العهود السابقة، ولعدم الأخذ بالمنهج الشمولي الذي يعتمد على التوازن بين النظامين الداخلي والخارجى هذا إلى جانب الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية والحرب الأهلية في الجنوب والتحولات الاقتصادية والسياسية في العالم وما تبعها من أزمات اقتصادية.

وقد أثنى الكاتب على برامج التنمية التى تلت العام 1990مثل البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادى للأعوام 1990-1993 والذي هدف إلى تحريك جمود الإقتصاد السوداني وحشد الطاقات وفتح الباب للمستثمرين داخلياً ومن الخارج وتحقيق التوازن الاجتماعي، ومن أهم الوسائل لتحقيق ذلك التركيز على التنمية الزراعية وتحرير الاقتصاد من القيود الإدارية وإجراء تعديلات جذرية في كل القوانين والتشريعات.

وقد ذكر الكاتب أنه بالرغم من أن البرنامج نجح في المدى القصير في إزالة كثير من التشوهات التى أعاقت حركة الإقتصاد السوداني منذ السبعينيات، إلا أنه لم يوفق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدامين، حيث أن البرنامج حصر اهتمامه في الإصلاح الهيكلي دون ربط ذلك بالإصلاح الاقتصادي الشامل. وقد أدى ذلك إلى اهتزاز ثقة القطاع الخاص نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم وتمسك الدولة بسعر صرف غير واقعي.

تعرض الكاتب كذلك إلى برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002) والتي استهدف وضع الإطار الفكري والمنهجي لبناء دولة السودان الكبرى بنهاية العام 2002، ولتحقيق ذلك فقد استندت الإستراتيجية على رؤية شاملة وحلقات مترابطة ومتناسقة بين النمو الإقتصادى والسياسات المالية والنقدية والتجارية والتنمية الاجتماعية. ولكن بالرغم من الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة من أجل إحداث نهضة تنموية في البلاد فإن التقدم الذي تحقق لم يكن في مستوى الطموحات والأهداف المطروحة، و يلاحظ أن التراجع في الكفاية الإنتاجية والربحية في القطاع الحقيقي، خاصة في القطاع الزراعي قد أفضى إلى تشويه هيكل الاستثمار والتمويل، فقد تحول النشاط واتجاه انسياب التمويل من قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة إلى قطاعات الخدمات والعقارات والمقاولات، مما يستدعى دراسة أسباب الانحراف الحقيقية في هيكل الاستثمار ووضع الحلول الناجعة لها في برنامج التنمية والتحول الاقتصادي.

ومن وجهة نظر الكاتب فإن عملية التنمية في الرؤية المنهجية الجديدة التى من المفترض أنها تخاطب القضايا الأساسية للسودان يجب أن تؤسس على نموذج يحقق إحداث التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في السودان. أي إن تفهم التنمية المستهدفة على إنها متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة صياغة الهياكل في النظام الإقتصادى والاجتماعي وقادرة على أن تؤدى إلى تحسين مستوى الدخل القومي كماً ونوعاً، وعلى تطوير الإنتاج وفق المعايير العالمية ومعطيات التحولات التقنية المستحدثة.

وأكد الكاتب أن برنامج التنمية المستدامة القادر على تحقيق الأهداف أعلاه، يجب أن يخاطب التحديات والمهددات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية التى تواجه البلاد.

وقد خلص الكاتب في المحور الأخير أنه من أهم متطلبات التنمية المنشودة هي الانتقال من إقتصاد يعتمد في نموه على الصرف الاستثماري المادي فقط إلى إقتصاد مدفوع بالإنتاجية والنوعية، وذلك من خلال تقوية معامل كفاءة العمل ورأس المال، بالإضافة إلى إجمالي الإنتاجية، كذلك المحافظة على النمو القومي للإقتصاد واستقراره وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، مع وضع برامج للعلوم والتكنولوجيا ودعم ما يعرف بإستراتيجية البحوث والتنمية، هذا بالإضافة إلى كسر جمود الموارد المالية وضعف معدلات الادخار عن طريق إجراء عملية تحديث شاملة في مفاصل الاقتصاد المختلفة بصفة عامة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي لزيادة قدرته على الوساطة المالية.

أحداث اقتصادية

# أحداث اقتصادية محلية وعالمية

إعداد: مصطفى إبراهيم عبد النبي
إدارة البحوث والتنمية

## جاكرتا تستضيف المنتدى الاقتصادي الإسلامي الخامس

استضافت العاصمة الإندونيسية جاكرتا في الأسبوع الأول من شهر مارس 2009 فعاليات المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الخامس تحت شعار «أمن الغذاء والطاقة وصد مد الأزمات المالية العالمية» والذي نظمته الحكومة الإندونيسية بالتعاون مع منظمة المنتدى الاقتصادي الإسلامي، حيث شرف الجلسة الافتتاحية الرئيس الإندونيسي وبحضور رئيس وزراء كل من ماليزيا والمغرب ونائب رئيس الوزراء القطري وولي عهد إمارة رأس الخيمة وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي ورئيس منظمة المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي بالإضافة لممثلي الدول الإسلامية وحشد كبير من رجال الأعمال والشخصيات الاقتصادية من مختلف دول العالم الإسلامي. وقد أشار الرئيس الإندونيسي في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمنتدى تأكيده على أهمية عقد المنتدى في هذه الظروف التي تحيط بالدول الإسلامية إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تلقي بظلالها على الدول الإسلامية. معتبراً أن المصارف الإسلامية هي من اقل المصارف تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنة بمصارف الدول الغربية على الرغم من تأثرها بمشكلة هروب رؤوس الأموال الأجنبية. وقد ركز المنتدى على الأمن الغذائي العالمي وضمان مصادر الطاقة وسبل مواجهة امتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية.

والجدير بالذكر إن هذا المنتدى قد وفر فرصة مواتية لتبادل وجهات النظر بين الاقتصاديات المتقدمة والأخرى النامية في العالم الإسلامي من خلال إيجاد شراكات استراتيجية. بالإضافة إلى انه ناقش عدداً من القضايا كمحاربة الفقر والتنمية والبيئة وتفعيل مشاركة القطاع الخاص وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.

## افتتاح المرحلة الأولى لسد مروي

احتفلت البلاد في الثالث من مارس 2009 بافتتاح المرحلة الأولى لسد مروي، والذي قام السيد/ رئيس الجمهورية وسط حضور داخلي وخارجي كبير بمراسم الافتتاح بدخول التوربنتين الأولى والثانية للشبكة القومية للكهرباء، حيث أشار السيد الرئيس في خطابه الافتتاحي بان مشروع سد مروي هو مشروع القرن وهو بداية نهاية الفقر في السودان وبداية الانطلاقة الكبرى لدولة السودان العظمى. ويعتبر مشروع سد مروي إضافة حقيقية للاقتصاد السوداني، وذلك بما سيحدثه من تحولات اقتصادية كبيرة خاصة في المجالات الزراعية والصناعية بالإضافة انه سيقوم بتخفيض أسعار الكهرباء للمستهلكين.

## الكويت تستضيف القمة الاقتصادية العربية

استضافت الكويت في يناير 2009م القمة العربية الاقتصادية، حيث أن انعقاد القمة في هذه المرحلة له أهميته نظراً لحجم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي، بالإضافة إلى تواضع حجم التجارة والاستثمارات البينية بشكل لا يتناسب مع امكانيات وموارد الدول العربية وتزايد ظاهرة هجرة العقول العربية وعدم توافق مخرجات التعليم العربي مع متطلبات السوق، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود نحو تسريع خطى التكامل الاقتصادي العربي وإعادة النظر في آليات العمل العربي المشترك بما يضمن محاكاة الواقع الاقتصادي العالمي وتحدياته.

ناقشت القمة عدداً من القضايا الهامة مثل التعاون العربي المشترك فيما يخص الأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية لشبكة المواصلات والاتصالات بالإضافة إلى قضايا الطاقة والمياه والبيئة والمناخ وسبل تعزيز التجارة والاستثمارات البينية والتعليم والبحث العلمي وكذلك قضايا البطالة والهجرة والمخدرات. وأكدت القمة على ضرورة وجود السبل الكفيلة لبحث الشأن الاقتصادي والتنموي والاجتماعي العربي بما يضمن رسم مستقبل مشرق للعمل الاقتصاد العربي والعمل على بذل الجهود للارتقاء بمستوى التعاون العربي المشترك وتحقيق نقلة نوعية للتعاون بما يخدم المصالح العليا للامة العربية وتطلعات شعوبها. كما نادت القمة بتذليل كافة العوائق التي تقف أمام نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسبل الكفيلة بتسريع خطى التكامل الاقتصادي العربي وصولا إلى السوق العربية المشتركة.

## الاتحاد الأوروبي يعقد قمة طارئة لمناقشة الأزمة الاقتصادية

عقد قادة الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل في مطلع مارس 2009 قمة طارئة لمناقشة الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها السالبة على التجارة الحرة داخل منظومة الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة. وتهدف القمة لصياغة موقف أوروبي موحد قبل انعقاد قمة قادة مجموعة العشرين للدول الاقتصادية الكبرى المزمع عقدها في الثاني من أبريل المقبل في العاصمة البريطانية لندن. كما تهدف القمة أيضا لبناء تضامن داخل الاتحاد في مواجهة الأزمة الاقتصادية. وقد أمنت القمة على ضرورة بذل الجهود والإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية من داخل الاتحاد الأوروبي مع التزام جميع الأطراف بمبدأ التضامن وتحمل المسؤولية. وكذلك لا بد من الاستفادة بقدر الإمكان من الفرص المتاحة في السوق الداخلية وتسخيرها إلى قوة دافعة للانتعاش وتعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف.

عبد المنعم عبد الجليل سعد
إدارة التخطيط الاستراتيجي

جدول رقم (١)

**الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧م**

سنة الأساس (١٩٩٠ = ١٠٠)

| الفترة | الدخول العليا | الدخول المتوسطة | الدخول الدنيا |
|---|---|---|---|
| 2005 | | | |
| ديسمبر | 34,078.3 | 34,909.4 | 35,041.4 |
| | (7,0) | (8.5) | (9.9) |
| 2006 | | | |
| ديسمبر | 39,629.8 | 40,392.1 | 39,968.1 |
| | (16.3) | (15.7) | (15.1) |
| 2007 | | | |
| مارس | 37,642.5 | 37,689.8 | 37,349.2 |
| | (10) | (8.1) | (7.6) |
| يونيو | 39,645.2 | 40,217.8 | 39,615.6 |
| | (8.1) | (8.6) | (9.7) |
| سبتمبر | 41,798.3 | 42,599.5 | 41,977.3 |
| | (1.9) | (1.8) | (0.9) |
| ديسمبر | 42,854.7 | 43,948.4 | 43,258.6 |
| | (8.1) | (8.8) | (8.2) |

**الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للعامين ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م**

سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

| الفترة | كل السودان | المناطق الريفية | المناطق الحضرية |
|---|---|---|---|
| 2008 | | | |
| يناير | 106.0 | 106.2 | 106.0 |
| | (6.3) | (7.5) | (5.2) |
| فبراير | 106.6 | 106.9 | 106.4 |
| | (7.3) | (7.6) | (7.1) |
| مارس | 106.6 | 106.6 | 106.8 |
| | (7.8) | (7.8) | (8.1) |
| أبريل | 109.6 | 111.2 | 108.3 |
| | (11.8) | (13.5) | (10.4) |
| مايو | 110.7 | 112.6 | 109.0 |
| | (12.1) | (13.9) | (10.5) |
| يونيو | 115.8 | 119.4 | 112.4 |
| | (17.1) | (21.0) | (13.4) |
| يوليو | 119.4 | 124.3 | 114.8 |
| | (19.0) | (23.4) | (14.8) |
| أغسطس | 122.5 | 129.2 | 115.9 |
| | (21.8) | (27.8) | (15.8) |
| سبتمبر | 120.9 | 126.0 | 115.9 |
| | (19.2) | (23.3) | (15.2) |
| أكتوبر | 118.6 | 122.8 | 114.6 |
| | (17.4) | (21.7) | (13.3) |
| نوفمبر | 117.8 | 121.4 | 114.7 |
| | (16.7) | (20.6) | (13.4) |
| ديسمبر | 116.9 | 121.4 | 113.8 |
| | (14.9) | (18.8) | (11.5) |
| 2009 | | | |
| يناير | 118.0 | 118.0 | 117.4 |
| | (11.2) | (11.8) | (10.8) |
| فبراير | 118.4 | 119.2 | 118.0 |
| | (11.1) | (11.5) | (10.8) |
| مارس | 118.2 | 118.9 | 117.9 |
| | (10.9) | (11.5) | (10.4) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

## جدول رقم (2)

### أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالجنيه السوداني)

| الفترة | الشراء | البيع |
|---|---|---|
| **2005** | | |
| ديسمبر | 2.3010 | 2.3125 |
| **2006** | | |
| ديسمبر | 2.0083 | 2.0183 |
| **2007** | | |
| مارس | 2.0001 | 2.0101 |
| يونيو | 2.0006 | 2.0106 |
| سبتمبر | 2.0218 | 2.0318 |
| ديسمبر | 2.0290 | 2.0390 |
| **2008** | | |
| يناير | 2.0410 | 2.0520 |
| فبراير | 2.0200 | 2.0280 |
| مارس | 2.0200 | 2.0300 |
| ابريل | 2.0240 | 2.0340 |
| مايو | 2.0320 | 2.0430 |
| يونيو | 2.0530 | 2.0630 |
| يوليو | 2.0623 | 2.0726 |
| أغسطس | 2.0756 | 2.0860 |
| سبتمبر | 2.1262 | 2.1369 |
| اكتوبر | 2.0208 | 2.2187 |
| نوفمبر | 2.1982 | 2.2089 |
| ديسمبر | 2.1897 | 2.2004 |
| **2009** | | |
| يناير | 2.2163 | 2.2271 |
| فبراير | 2.2423 | 2.2532 |
| مارس | 2.2021 | 2.2128 |

المصدر: بنك السودان المركزي

## جدول رقم (3)

### أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

| الفترة | أدنى سعر | أعلى سعر |
|---|---|---|
| **2005** | | |
| ديسمبر | 2.2995 | 2.3180 |
| **2006** | | |
| ديسمبر | 2.0060 | 2.0250 |
| **2007** | | |
| مارس | 2.0000 | 2.0150 |
| يونيو | 2.0000 | 2.0105 |
| سبتمبر | 2.0200 | 2.0452 |
| ديسمبر | 2.0300 | 2.0600 |
| **2008** | | |
| يناير | 2.0300 | 2.0600 |
| فبراير | 1.9900 | 2.1530 |
| مارس | 2.0118 | 2.0555 |
| ابريل | 2.0197 | 2.0523 |
| مايو | 2.0099 | 2.0580 |
| يونيو | 2.0300 | 2.0757 |
| يوليو | 2.0535 | 2.0850 |
| أغسطس | 2.0600 | 2.1195 |
| سبتمبر | 2.0700 | 2.1737 |
| اكتوبر | 2.0700 | 2.2620 |
| نوفمبر | 2.0700 | 2.2660 |
| ديسمبر | 2.1500 | 2.2450 |
| **2009** | | |
| يناير | 2.1500 | 2.2546 |
| فبراير | 1.1500 | 2.3030 |
| مارس | 2.2600 | 2.3412 |

المصدر: بنك السودان المركزي

## جدول رقم ( )

### أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

| الفترة | أدنى سعر | أعلى سعر |
|---|---|---|
| **2005** | | |
| ديسمبر | 2.3050 | 2.3140 |
| **2006** | | |
| ديسمبر | 2.0100 | 2.0200 |
| **2007** | | |
| مارس | 1.9459 | 2.0663 |
| يونيو | 2.0100 | 2.0120 |
| سبتمبر | 2.0030 | 2.0420 |
| ديسمبر | 2.0300 | 2.0400 |
| **2008** | | |
| يناير | 2.0300 | 2.0550 |
| فبراير | 2.0100 | 2.0400 |
| مارس | 2.0200 | 2.0470 |
| ابريل | 2.0200 | 2.0500 |
| مايو | 2.0200 | 2.0472 |
| يونيو | 2.0400 | 2.0723 |
| يوليو | 2.0600 | 2.0830 |
| أغسطس | 2.0168 | 2.1300 |
| سبتمبر | 2.1200 | 2.1600 |
| اكتوبر | 2.2100 | 2.2210 |
| نوفمبر | 2.2000 | 2.2300 |
| ديسمبر | 2.1600 | 2.2200 |
| **2009** | | |
| يناير | 2. 2000 | 2.2580 |
| فبراير | 2.2200 | 2.3050 |
| مارس | 2.2500 | 2.3300 |

المصدر: بنك السودان المركزي

## جدول رقم (5)

## مؤشرات نقدية

**مليون جنيه**

| LJCôh!f | 2005 | 2006 | | | 2007 | | | | 2008 | | | | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عرض النقود | 14,031.4 | 17,871.8 | 17,683.8 | 17,868.6 | 18,279.1 | 19,714.6 | 20,286.9 | 21,039.3 | 22,492.5 | 22,933.2 | 22,732.1 | | |
| العملة لدى الجمهور | 3,740.4 | 5,355.3 | 4,570.5 | 4,442.1 | 4,574.9 | 5,639.8 | 5,364.9 | 5,443.1 | 6,317.6 | 6,774.6 | 6,255.7 | | |
| الودائع تحت الطلب | 4,447.6 | 5,168.8 | 5,298.6 | 5,858.4 | 5,886.6 | 5,734.9 | 6,089.5 | 6,418.7 | 6,300.2 | 6,862.9 | 6,550.1 | | |
| شبه النقود | 5,843.4 | 7,347.7 | 7,814.6 | 7,568.2 | 7,817.6 | 8,340.0 | 8,832.4 | 9,177.5 | 9,874.7 | 9,295.7 | 9,926.3 | | |
| إجمالي أصول (خصوم) البنوك | 16,979.7 | 23,144.3 | 23,851.2 | 23,320.2 | 25,266.2 | 26,197.4 | 26,180.4 | 28,402.0 | 29,984.0 | 30,649.9 | 29,907.2 | | |
| إجمالي التمويل المصرفي | 7,689.1 | 11,139.6 | 11,479.4 | 11,991.3 | 12,013.7 | 12,998.5 | 13,777.5 | 13,397.2 | 14,011.6 | 14,961.1 | 15,377.2 | | |
| إجمالي الودائع المصرفية | 10,621.3 | 12,784.8 | 13,116.2 | 13,534.1 | 13,824.5 | 14,533.6 | 15,279.0 | 16,050.9 | 16,178.3 | 16,760.9 | 17,394.5 | | |
| الودائع تحت الطلب / عرض النقود ٪ | 31.7 | 28.9 | 30.0 | 32.8 | 32.2 | 29.1 | 30.0 | 30.5 | 28.0 | 29.9 | 28.8 | | |
| العملة لدى الجمهور / عرض النقود ٪ | 26.7 | 30.0 | 25.8 | 24.9 | 25.0 | 28.6 | 26.4 | 25.9 | 28.1 | 29.5 | 27.5 | | |
| شبه النقود / عرض النقود ٪ | 41.6 | 41.1 | 44.2 | 42.4 | 42.8 | 42.3 | 43.5 | 43.6 | 43.9 | 40.5 | 43.7 | | |
| إجمالي التمويل المصرفي / الودائع ٪ | 72.4 | 87.1 | 87.5 | 88.6 | 86.9 | 89.4 | 90.2 | 83.5 | 86.6 | 89.3 | 88.4 | | |

المصدر: بنك السودان المركزى

جدول رقم (6)

## رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

| القطاع / السنة | الزراعة | الصناعة | الصادرات | الوارد ات | التجارة المحلية | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | | | | | | | |
| ديسمبر | 394.1 | 637.1 | 421.1 | 2,012.5 | 1,739.2 | 1,796.1 | 7,000.2 |
| 2006 | | | | | | | |
| ديسمبر | 995.0 | 938.5 | 356.2 | 2,328.3 | 2,023.3 | 4,498.3 | 11,139.6 |
| 2007 | | | | | | | |
| مارس | 1,010.4 | 1,033.8 | 329.5 | 2,134.9 | 2,084.4 | 4,886.5 | 11,479.4 |
| يونيو | 941.1 | 1,086.6 | 288.6 | 2,902.5 | 1,985.8 | 4,786.6 | 11,991.3 |
| سبتمبر | 976.8 | 1,222.9 | 222.4 | 2,842.5 | 2,005.8 | 4,743.3 | 12,013.7 |
| ديسمبر | 1,052.0 | 1,392.5 | 282.4 | 2,743.7 | 2,311.8 | 5,216.2 | 12,998.5 |
| 2008 | | | | | | | |
| يناير | 1,317.3 | 1,376.3 | 312.5 | 2,693.6 | 2,338.6 | 5,217.8 | 13,255.9 |
| فبراير | 1,371.9 | 1,343.9 | 399.0 | 2,868.8 | 2,572.4 | 5,326.6 | 13,882.6 |
| مارس | 1,189.5 | 1,378.9 | 384.3 | 3,097.9 | 2,505.4 | 5,221.4 | 13,777.5 |
| أبريل | 1,126.7 | 1,493.5 | 341.0 | 2,988.7 | 2,490.2 | 5,260.2 | 13,700.2 |
| مايو | 1,122.2 | 1,519.4 | 406.1 | 2,661.5 | 2,466.5 | 5,597.0 | 13,772.6 |
| يونيو | 1,117.1 | 1,445.7 | 352.4 | 2,581.7 | 2,319.8 | 5,580.5 | 13,397.2 |
| يوليو | 1,170.4 | 1,478.1 | 421.7 | 2,558.2 | 2,302.6 | 5,656.5 | 13,587.6 |
| أغسطس | 1,358.5 | 1,571.0 | 365.2 | 2,555.3 | 2,244.3 | 5,672.8 | 13,767.2 |
| سبتمبر | 1,428.0 | 1,673.4 | 305.4 | 2,575.2 | 2,267.0 | 5,762.6 | 14,011.6 |
| أكتوبر | 1,314.2 | 1,830.2 | 296.8 | 2,560.1 | 2,247.3 | 5,862.3 | 14,110.8 |
| نوفمبر | 1,415.5 | 1,780.3 | 314.9 | 2,520.5 | 2,283.2 | 6,154.3 | 14,468.6 |
| ديسمبر | 1,367.5 | 1,683.2 | 278.0 | 2,908.4 | 2,429.9 | 6,294.0 | 14,961.1 |
| 2009 | | | | | | | |
| يناير | 1,574.6 | 1,697.8 | 299.3 | 2,895.9 | 2,764.5 | 6,038.3 | 15,270.4 |
| فبراير | 1,607.4 | 1,657.1 | 296.0 | 3,095.3 | 2,729.6 | 5,991.9 | 15,377.2 |

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

## تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

| العام | 2005 | 2006 | 2007 | | | | 2008 | | | | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصيغة | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - مارس | أبريل - يونيو | يوليو - سبتمبر | أكتوبر - ديسمبر | يناير - مارس | أبريل - يونيو | يوليو - سبتمبر | اكتوبر - ديسمبر | يناير - فبراير |
| المرابحة | 3 0 0 3 | 5 559 | 56 9 | 2 8 0 5 | 090 | 927 3 | 3 9 8 | 2 003 2 | 797 9 | 778 8 | 2 |
| % | 43.3 | 53.4 | 65.0 | 65.4 | 45.1 | 53.7 | 49.0 | 52.6 | 46.7 | 41.1 | 41.9 |
| المشاركة | 2 3 0 | 2 22 3 | 3 | 5 2 9 | 382 0 | 392 | 332 0 | 62 2 | 28 9 | 693 2 | 0 3 |
| % | 30.8 | 20.4 | 14.0 | 12.5 | 15.8 | 10.9 | 12.3 | 12.1 | 7.3 | 16.0 | 11.0 |
| المضاربة | 292 3 | 5 6 6 | 02 9 | 3 3 | 88 9 | 62 | 28 3 | 67 | 2 8 5 | 332 5 | 0 2 |
| % | 4.2 | 5.2 | 4.6 | 3.3 | 3.7 | 4.5 | 4.8 | 4.4 | 6.5 | 7.7 | 6.2 |
| السلم | 5 2 | 33 0 | 5 2 | 0 2 | 52 8 | 3 5 | 22 | 37 | 39 | 92 | 0 2 |
| % | 2.1 | 1.3 | 0.2 | 0.2 | 2.2 | 0.4 | 0.8 | 1.0 | 3.6 | 2.1 | 6.8 |
| أخرى | 362 9 | 2 05 3 | 360 | 807 7 | 80 6 | 09 8 | 888 2 | 0 0 | 380 9 | 36 2 | 0 |
| % | 19.6 | 19.7 | 16.1 | 18.6 | 33.2 | 30.4 | 33.0 | 29.9 | 35.9 | 33.1 | 34.1 |
| المجموع | 6 953 7 | 0 5 3 | 2 239 9 | 3 7 | 2 5 7 | 3 587 0 | 2 690 8 | 3 809 5 | 3 8 8 2 | 332 8 | 2 9 |
| % | 100.0 | 100 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

| العام | 2005 | 2006 | 2007 | | | | 2008 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - مارس | ابريل - يونيو | يوليو - سبتمبر | اكتوبر - ديسمبر | يناير - مارس | ابريل - يونيو | يوليو - سبتمبر | اكتوبر - ديسمبر |
| الزراعة | 57 | 786 | 0 0 | 65 2 | 265 9 | 265 9 | 2 2 | 268 3 | 59 2 | 09 0 |
| % | 8.2 | 7.5 | 6.3 | 3.8 | 11.0 | 7.4 | 8.0 | 7.0 | 15.4 | 9.4 |
| الصناعة | 830 5 | 8 8 5 | 20 0 | 288 | 30 5 | 523 7 | 292 8 | 58 | 502 3 | 52 5 |
| % | 11.9 | 8.1 | 9.0 | 6.6 | 12.5 | 14.6 | 10.9 | 15.3 | 13.1 | 12.1 |
| الصادر | 339 5 | 35 3 | 69 0 | 6 | 80 | 69 5 | 76 9 | 36 6 | 75 2 | 92 |
| % | 4.9 | 3.4 | 3.1 | 1.1 | 3.3 | 1.9 | 2.9 | 3.6 | 2.0 | 4.4 |
| التجارة المحلية | 93 6 | 82 | 56 | 5 9 0 | 380 3 | 707 7 | 86 5 | 6 0 2 | 77 5 | 766 3 |
| % | 21.5 | 17.5 | 20.4 | 12.6 | 15.7 | 19.7 | 18.1 | 16.8 | 12.4 | 17.7 |
| أخرى | 3 7 9 0 | 6 608 3 | 373 | 3 296 3 | 387 6 | 2 020 3 | 620 3 | 2 79 9 | 2 99 0 | 2 0 6 |
| % | 53.5 | 63.4 | 61.3 | 75.9 | 57.4 | 56.3 | 60.2 | 57.2 | 57.1 | 56.3 |
| المجموع | 6 953 7 | 0 5 3 | 2 239 9 | 3 7 | 2 5 7 | 3 587 0 | 2 690 8 | 3 809 5 | 3 8 8 2 | 332 8 |
| % | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

المصدر: بنك السودان المركزي